وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2017

القسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان:

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة: بعض التجارب الدولية خلال الفترة 1990_2015

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك "

- إعداد الطالب (ة):
  - ريم مرزوقي
- إشراف الأستاذ(ة):
  - وسيلة بوفنش

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
هشام ريغي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
عبد الحليم أوصالح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
وسيلة بوفنش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر لله أولا على توفيقه إيانا في إتمام هذا العمل ثم للأستاذة المؤطرة الدكتورة "بوفنش وسيلة" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة إنجازها.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن انتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد.

وختاما شكر خاص لكل أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف بميلة.

الإهداء

إلى من أودع الله في قلبها الرحمة...وتحت قدميها الجنة...

"والدتي العزيزة" حفظها الله وأمدّها بالصحة و العافية على صبرها.

إلى معلم الخير والسخاء...إلى من كان عرقه مداداً لقلمي الذي أكتب به الحروف والكلمات... إلى من كان وراء كل نجاح حققته في هذه الحياة...إلى من كان له الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي...إلى "والدي العزيز".

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومُرّها...إلى من كانت خطاهم معي من أول المشوار أخي الغالي...وأخواتي عبير حياتي.

إلى كل الأحباب و الأصدقاء و زملاء الدراسة.

إلى مناهل العلم...أساتذتي الكرام...اعترافا لهم بالجميل.

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

ريم

الفـهـرس المختصر

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: مدخل نظري للتنويع الاقتصادي..... 1

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.....26

الفصل الثالث: أثر استراتيجية التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة_ دراسة مقارنة بين الإمارات، ماليزيا والجزائر.....60

الخاتمة العامة.....132

قائمة المراجع.....137

فهرس الجداول والأشكال

الملخص

فهرس المحتويات

تعاني أغلب الدول الريعية من اختلال هياكلها الاقتصادية نتيجة اعتمادها على مصدر وحيد للدخل في تمويل سياساتها التنموية، الأمر الذي دفعها إلى إعادة هيكلة نشاطها الاقتصادي باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة، من خلال تنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى تطوير البنية التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية ، العامة والخاصة، وتوجيهها نحو تنويع بنية الاقتصاد، بهدف تحقيق التنمية الشاملة المستدامة .

ففي إطار مراعاة مستجدات الاقتصاد العالمي وقيوده الخارجية، واستشراف الآفاق المستقبلية المرتبطة بإقتصاديات الموارد، أدركت الدول أهمية التحول نحو نموذج التنمية المستدامة الذي يمكن من تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان استمرار توازن النظام البيئي الذي أصبح أولوية عالمية.

من هذا المنطلق، عملت العديد من الدول المتقدمة والنامية منها على مراجعة سياساتها الاقتصادية، وانتهاج استراتيجيات جديدة للتنويع الاقتصادي للقاعدة الاقتصادية ولمصادر الدخل باعتبارها خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تختلف باختلاف المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة، طبيعة الأوضاع الاقتصادية ومستويات التطور الاقتصادي.

من بين الدول التي تبنت سياسة التنويع الاقتصادي الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، اللتان تمكنتا بفعل حوكمة مواردها واختيار أفضل البدائل لاستغلالها من تحقيق مؤشرات إيجابية في قطاعات حيوية، وخلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو واستيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي، لتصبح بذلك تجاربها التنموية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة، والتي سوف يتم مقارنتها بالتجربة الجزائرية للاستفادة منها في تكوين نظرة شاملة عن نموذج التنمية الذي ينبغي تجسيده.

وانطلاقا من العرض السابق تمحورت إشكالية بحثنا الرئيسية حول التساؤل الموالي:

ما هو دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة؟

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب الدافعة إلى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات، ماليزيا والجزائر؟
- فيما تتمثل السياسات الرامية إلى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في كل من الإمارات، ماليزيا، والجزائر؟

- ماهي أهم تحديات تنويع اقتصاديات كل من الإمارات، ماليزيا، والجزائر؟
- ماهي انعكاسات مختلف البرامج التنموية على مؤشرات التنمية المستدامة؟
- ما هو الدور الذي يضطلع به التنويع الاقتصادي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تسعى الدول محل الدراسة إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى تحسين المؤشرات الكلية الاقتصادية والبشرية.
- ركزت دول كل من الإمارات، ماليزيا، والجزائر خلال تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي على إحداث تغيرات بنيوية في الاقتصاد الوطني.
- تتمثل أهم تحديات تنويع الاقتصاديات محل الدراسة في خلق التوازن القطاعي والجهوي.
- نجحت البرامج التنموية في كل من الإمارات وماليزيا في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في حين فشلت الجزائر في السير قدما نحو بلوغ هذا الهدف المنشود.
- يعد التنويع الاقتصادي مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- يعد موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة، كما أن فهم أبعاده يمكن من تكوين نظرة شاملة عن نموذج التنمية الذي ينبغي تجسيده.
- إن تحقيق التنويع لا يمكن أن يتم إلا عن طريق تحليل مختلف مؤشراته، بغرض ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية ومحاولة استقصاء نقاط القوة للاستفادة منا ونقاط الضعف لاستدراك مخاطرها.
- مزايا التجربتان الإماراتية والماليزية باعتبارهما نموذجين تنمويين ناجحين يؤمل أن يستفاد منهما.
- وضع بعض المقترحات التي يمكن من خلالها الارتقاء بالقرارات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع

تختلف أسباب اختيار هذا الموضوع ليكون مجالا للبحث والدراسة كما يلي:

- الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في ميدان الاقتصاد الكلي.
- التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع يحقق التنمية المستدامة.
- أهمية التنويع الاقتصادي كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المجتمعية المتاحة المالية والبشرية والطبيعية.
- تسليط الضوء على كيفية تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة و ماليزيا وخلق نموذج اقتصادي رائد.

أهداف الموضوع

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية.
- التطرق لواقع التنويع الاقتصادي في كل من الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر، من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة وآفاقها المستقبلية.
- الوقوف على أهم عوامل نجاح تجربتا التنويع الاقتصادي في كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا.
- تقييم مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.
- وضع بعض المقترحات التي يمكن من خلالها الارتقاء بالقرارات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد الوطني.

منهج البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهجين الوصفي و التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة وتساعد على تحليلها، كما استخدمنا أسلوب المقارنة أثناء القيام بدراسة المقارنة بين دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر والإمارات وماليزيا، وذلك بحساب جملة من المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية من أجل تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وذلك بالاعتماد على الأدوات التالية:

- التقارير والإحصاءات.
- التقارير الوطنية والدولية الصادرة عن الهيئات الموثوقة.

الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، يتبين وجود العديد من البحوث التي تتقارب وموضوع هذا البحث، لكن تتناول الموضوع من زاويا ورؤى أخرى:

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2006 بجامعة الجزائر، تحت عنوان: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تقييمية – للباحثة: " زرنوح ياسمينة " التي تطرقت إلى واقع استراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية. وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:
  - ضرورة دراسة كل عناصر التنمية عند وضع استراتيجية لتحقيقها.
  - استراتيجية التنمية لا بد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحة، بالإضافة إلى عدالة توزيع الثروة بإتباع آليات تضعها الدولة، فضلا عن ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية وعدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو ايجابية على المدى الطويل.
- مقال في مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد5، سنة 2008 تحت عنوان: التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد للباحث " ناجي بن حسين " الذي تطرق إلى مسألة ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من طابع الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد قائم على تنويع مصادر الثروة وتنميتها، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- ضعف أداء المؤسسات وتعثر الإصلاحات نحو اقتصاد السوق، وعليه يجب تحسين أداء المؤسسات العمومية وتنويع جيد للاقتصاد الوطني للتقليل من أثر الصدمات الخارجية على الأداء الاقتصادي للوطن.
- العمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يعد أمرا حتميا في الوقت الراهن، للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد جديد يهدف لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية وزيادة الاستثمار في القطاع الخاص المنتج والذي لا يمكن أن يتحسن إلا بتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وهو ما يمثل التحدي الأكبر الذي يجب رفعه.

➢ مداخلة تمت سنة 2008 تحت عنوان: التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، للباحثان " طبابيبة سليمة " و" لرباع الهادي " اللذان تطرقا إلى العلاقة القائمة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتتمثل أهم النتائج التي توصلا إليها فيما يلي:

- إن نموذج التنمية المستدامة يعتبر أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية، حيث أن هذا الأخير يوفق بين العنصر الاجتماعي والاقتصادي وكذا البيئي.
- التنويع من حيث جوهره بالذات مسألة اقتصادية الطابع، تحرك القوى الاجتماعية في كل بلد وتحل التناقضات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن كل سبيل نحو تنويع الاقتصاد يعد سبيلا للحلول الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية (الداخلية والخارجية) في البلدان المتخلفة.

➢ مقال في مجلة الواحات سنة 2011 بالمركز الجامعي _غرداية_ تحت عنوان: قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، للباحث " عبد الرحمان بن سانية "، الذي تطرق إلى العوامل الكبرى التي حققت انطلاق اقتصاديات كانت في الأصل نامية ثم تطورت كالتجربة الماليزية، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- التعليم ودوره البارز في إعداد اليد العاملة المؤهلة، والمجتمع الواعي الملتف حول أهداف التنمية.
- المناخ الداخلي الملائم المتميز بالاستقرار، والإرادة السياسية القوية على تحقيق أهداف التنمية.

- الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي لعملية الانطلاق الاقتصادي وخصوصا الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يعمل على جلب العملة الصعبة ونقل الخبرات والمهارات والتكنولوجيا، وتظهر آثاره سريعا على النمو الاقتصادي للبلد.

➢ مداخلة تمت سنة 2014 تحت عنوان: التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، للباحث " ممدوح عوض الخطيب" الذي تطرق إلى تحليل العلاقة بين النمو والتنويع الاقتصادي، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- أن اقتصاد المملكة العربية السعودية قد حقق بعض أهدافه في تنويع القاعدة الاقتصادية.
- هناك علاقة طردية بين معامل التنويع المركب و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن النمو الاقتصادي لم يترافق مع زيادة درجة التنويع الاقتصادي.

خطة البحث

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول وهي:

الفصل الأول: نخصص هذا الفصل لدراسة الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي من خلال توضيح ماهيته، مجالاته، مؤشرات قياسه، عوامل نجاحه وعوائقه.

الفصل الثاني: يتضمن هذا الفصل الإطار النظري للتنمية المستدامة بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الفصل الثالث: نتطرق فيه لدراسة بعض التجارب الدولية الرائدة والناجحة في تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة ومقارنتها بالتجربة الجزائرية، والمتمثلة في التجربتين الإمارتية والماليزية.

وفي الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصلين النظريين والفصل التطبيقي، والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

مجال الدراسة وحدودها

- **المجال المكاني**

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يتم الانتقال إلى دراسة حالة تجربة كل من الجزائر، الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، من خلال التطرق لواقع تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة فيها.

- **المجال الزماني**

حدد مجال الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2015.

مصادر البحث

يعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والميداني وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب، المجلات والانترنت.

صعوبات البحث

خلال انجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.
- صعوبة المقارنة بين البلدان من حيث توفر الإحصاءات.

تمهيد

تعد التنمية الشاملة والمستدامة الهدف المحوري لكل السياسات الاقتصادية، إذ تسعى حكومات جميع الدول على اختلاف مستويات تقدمها إلى استدامة النمو وخلق نموذج اقتصادي رائد، الأمر الذي يدفعها إلى اعتماد إستراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي، والتي تكون محددة الأهداف في المدى المتوسط والطويل، واختيار أفضل البدائل لتنفيذها وتخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها.

فالتنويع الاقتصادي يعد أحد الآليات الهامة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتقليل من التأثيرات السلبية للمنافسة في مرحلة العولمة المعاصرة من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، وخاصة بالنسبة للبلدان الريعية التي تعاني من التبعية لقطاع واحد الذي تشكل مدا خيله المصدر الرئيسي للثروة، الأمر الذي يخلق صعوبات كثيرة على مستوى الاقتصاد الكلي، ويجعله مرتبطا بالأسواق العالمية والتقلبات الخاصة فيها.

ونظرا لأهمية التنويع الاقتصادي سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم جوانبه النظرية من خلال التطرق للمحاور التالية:

المبحث الأول: الاقتصاد الريعي ونقمة الموارد الطبيعية

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي: مجالاته، مؤشرات قياسه، عوامل نجاحه وعوائقه

المبحث الأول: الاقتصاد الريعي ونقمة الموارد الطبيعية

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول فيما يخص إدارتها للاقتصاد وأضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد. وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، وبما أنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الريعي

يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الريعي

للاقتصاد الريعي عدة تعاريف نذكر منها:

- **الاقتصاد الريعي:** هو ذاك الاقتصاد الذي يعتمد في استدامة أنشطته على الإيرادات الناتجة عن عمليات بيع الثروات الطبيعية.[1]
- **الاقتصاد الريعي:** هو نظام اقتصادي أحادي الجانب تتولى فيه الدولة توجيه المداخيل الريعية إلى فروع النشاط الاقتصادي من خلال برامج الإنفاق العام.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي تتمحور نشاطات قطاعاته حول استهلاك وإعادة توزيع الريع بدلا من إنتاجه.

[1] سلام جبار شهاب، **الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج نموذجا)**، قسم العلوم التطبيقية، الجامعة التكنولوجية، ص2.

[2] عدنان حسين خياط وآخرون، 2016، **اقتصاديات الموازنة العامة**، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، ص 125.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الريعي

يمكن إيجاز خصائص الاقتصاد الريعي فيما يلي: [1]

- وجود موارد مالية مهمة خارجية يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، ليصبح بذلك الرهان السياسي والاقتصادي للدولة التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه بدلا من السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية.
- الاعتماد الشبه كلي على عوائد الريع كمصدر رئيسي للإرادات.
- ارتباط الاقتصاد سياسيا بالدول الرأسمالية الكبرى وبالأزمات الاقتصادية العالمية ارتباطا وثيقا لاعتماد موارده المالية على العائدات الريعية.

الفرع الثالث: آثار الاقتصاد الريعي

تتمثل أثار الاقتصاد الريعي فيما يلي[2]:

- التركيز عل القطاعات الاستهلاكية على حساب القطاعات المنتجة.
- ارتفاع نسب الاستيراد في ظل تراجع الصناعات الإنتاجية.
- هيمنة المتغيرات الخارجية وأثر ذلك اقتصاديا واجتماعيا.
- توجيه أغلب الاستثمارات لقطاع العقارات والمضاربات المالية.
- عدم المساواة في توزيع الدخول وما يتبعه من انتشار لظاهرة الفساد.
- محدودية الإيرادات الضريبية وأثرها على توجيه النشاطات الاقتصادية.
- هيمنة الإنفاق الجاري على الإنفاق الرأسمالي.
- تعتبر الدخول الريعية أحد مصادر التضخم الداخلية.

المطلب الثاني: نقمة الموارد الطبيعية

أظهرت التجارب التنموية في العديد من الدول المعتمدة على الإيرادات الريعية في تنفيذ المخططات التنموية إخفاقها في إحداث التغييرات والإصلاحات المطلوبة للنهوض باقتصاداتها، لتتحول بذلك وفرة الموارد الطبيعية لديها من نعمة إلى نقمة.

---

[1] ناجي بن حسين، 2008، **التنمية المستدامة في الجزائر، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 21.

[2] أحمد منير نجار، 2014، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع" التنمية المستدامة وسوق العمل"، الجمعية الاقتصادية العمانية، سلطنة عمان، ص ص 20-22.

الفرع الأول: تعريف نقمة الموارد الطبيعية

لنقمة الموارد الطبيعية عدة تعاريف نذكر منها:

- **نقمة الموارد الطبيعية:** هي تعبير قوي وسلبي لما يمكن أن تؤدي إليه وفرة الموارد الطبيعية من كسل وفساد واستيراد استهلاكي وسوء ادارة في توظيف واستغلال موارد البلد الطبيعية والبشرية من خلال ازدياد اعتماد الدولة والمجتمع على ريع هذه الموارد عند تصديرها إلى الخارج، وبالتالي نشوء الدولة الريعية التي تعتمد بالدرجة الأساسية على هذه الريوع في تمويل الاستهلاك وليس على ما ينتجه المجتمع.[1]

- **نقمة الموارد الطبيعية:** يقصد بها حالة الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع الموارد الطبيعية، فهو قطاع متوجه كليا نحو تصدير تلك الموارد، وهو ما يوفر مداخيل معتبرة للدولة، كما أنها تؤدي إلى الركود الاقتصادي وغياب الاستقرار السياسي. [2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن نقمة الموارد الطبيعية هي العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية في دولة ما.

الفرع الثاني: تفسير نقمة الموارد الطبيعية

أدت وفرة الموارد الطبيعية في العديد من الدول المصدرة لها إلى فشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية، والتي قدم لها الخبراء العديد من التفسيرات المتمثلة فيما يلي:

1. التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية

تتمثل الأسباب الاقتصادية لظاهرة نقمة الموارد فيما يلي:

أ. ظاهرة المرض الهولندي

ترجع نشأة هذه الظاهرة إلى الوضعية الاقتصادية التي عانت منها هولندا بعد اكتشاف احتياطات كبيرة للغاز الطبيعي في بحر الشمال وحدوث زيادة كبيرة في ثروتها في فترة الستينات من القرن العشرين، فعلى غير ما كان متوقعا كان لهذا التطور انعكاسات خطيرة على اقتصادها نتيجة تراجع تنافسية

[1] سيفي باسم، 2016، **الريع النفطي من نقمة إلى نعمة**، دراسة على الرابط :
www.akhbaar.org/.../Oil%20revenues%20from%20a%20curse%20consulté le(12/12/2016)

[2] بن بيتور أحمد، 2015، **جزائر الأمل**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 50.

الصادرات الصناعية بعدما أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة، ورغم أن هذه الظاهرة قد ارتبطت بوجه عام باكتشاف الموارد الطبيعية فإنها يمكن أن تترتب عن تدفق كبير للنقد الأجنبي نتيجة حدوث ارتفاع كبير في أسعار السلع الأولية التي تقوم الدولة بتصديرها أو زيادة تدفقات المساعدات الخارجية أو رؤوس الأموال الأجنبية.[1]

إن الانعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الدول النفطية تظهر من خلال أثرين هما:[2]

- **أثر الإنفاق**

يؤدي نمو صادرات المحروقات إلى ارتفاع مداخيل البلد من النقد الأجنبي، والذي يترتب عن إنفاقه على السلع المنتجة محليا بعد تحويله إلى العملة الوطنية إضعاف القدرة التنافسية الخارجية للقطاع الصناعي وتراجع معدلات نموه نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للبلد.

- **أثر انتقال الموارد**

يحدث هذا الأثر عندما يترتب عن زيادة مداخيل الثروة النفطية ارتفاع أسعار السلع المحلية غير المتداولة خارجيا نتيجة ارتفاع الطلب المحلي، مما يؤدي إلى انتقال الموارد إلى القطاعات المنتجة لهذه الأخيرة كالخدمات والسكن لتلبية الطلب المتزايد، وهو ما يسبب تراجع القطاع الصناعي وضعف تنافسية صادراته في الأسواق الخارجية.

ب. **دورية السياسة المالية**

ترتبط النفقات الحكومية في البلدان المصدرة للنفط ارتباطا كبيرا بالفوائض المالية النفطية، الأمر الذي يجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة، فتذبذب أسعار النفط بشكل دائم تقابله تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام التي تكون توسعية في فترات زيادة المداخيل وانكماشية في فترات تراجعها أو ما يسمى بدورية السياسة المالية، والتي تترتب عنها تداعيات سلبية على اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط من أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.[3]

---

[1] زادة إبراهيم كريستين، 2003، **المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة** ، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد1، صندوق النقد الدولي، ص 50.

[2] Michael Burda, Charles Wyplos , 2009, **Macroéconomie : une perspective européenne**, Editions de Boeck, Belgique, p 427.

[3] Manasse Paolo,2006 , **Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules and Institutions**, International Monetary Fund, p 4.

2. التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية

تتمثل الأسباب السياسية والمؤسساتية لنقمة الموارد الطبيعية فيما يلي:

أ. التفسير السياسي

يمكن إيجاز أهم الأسباب السياسية لنقمة الموارد في الآتي:[1]

- تركيز السياسيين على الاستثمار في القطاع النفطي على حساب القطاعات الاقتصادية المنتجة الأخرى، واهتمامهم بتأثير المخزون المستقبلي لهذه الثروة على بقائهم في السلطة.

- استعمال السياسيين للإيرادات المالية النفطية للتأثير على أصوات الناخبين والمحافظة على مناصبهم في السلطة، وذلك من خلال تبني سياسات الدعم وتوسيع دور القطاع العام ومن ثم تقليل الاعتماد على القطاع الخاص.

- إن التأثير العام لزيادة المداخيل الريعية على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات التي لها الصلة بالجانب السياسي، والتي تضمن شفافية عمل الحكومة وقدرة المواطنين على محاسبتها، وعليه فإن غيابها قد يحول ثروات الدول إلى نقمة.

3. التفسير المؤسساتي

تعد المؤسسات الجيدة من الأسباب الرئيسية لوجود اختلاف بين الدول المتقدمة والمتخلفة فيما يخص توزيع الدخل، مستوى المعيشة والرخاء الاقتصادي، نظرا لدورها في خلق مناخ تتكافئ فيه الفرص بين الجميع، توفير إطار توفير تكون أهم ركائزه سيادة القانون واستقلال القضاء، دعم السياسات القائمة على أساس المشاركة والتوزيع العادل للدخل بين الأفراد ومحاربة ظاهرة الفساد التي تربطها علاقة كبيرة بالاقتصاديات التي تتوفر على موارد طبيعية هامة؛ لأن عملية استخراج واستغلال هذه الأخيرة تعتبر أنشطة ريعية تعزز سلوك السعي إلى تحقيق الريع الذي يؤدي إلى تثبيط الأنشطة الإبداعية والإنتاجية التي تعتبر من أهم العوامل المحركة للنمو الاقتصادي.[2]

[1] Robinson, James A, Ragnar Torvik and Thierry Verdier, **Political Foundations Of The Resource Curse**, Journal Of Development Economics , V 79, p p 447- 468: www.ids.ac.uk/files/WP268.pdf, (consulted 19/08/2015)

[2] الملاح دينا، 2009، **النفط: السياسة، الفقر والكوكب**، العبيكان للنشر، مصر، ص ص 70- 72.

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي خيارا تنمويا استراتيجيا، فهو يساهم في تطور مختلف القطاعات الإنمائية الإنتاجية. وضمان الرقي الاقتصادي، الأمر الذي جعل معظم الدول توليه اهتماما كبيرا في إطار مخططاتها التنموية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة في ظل التغيرات والمستجدات التي تشهدها الساحة الدولية حتى تضمن استمرار نموها وتطورها.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وأهميته

تسعى حكومات جميع الدول على اختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية ومستقرة، بهدف خلق نموذج اقتصادي رائد، وذلك بالاعتماد على سياسات تنموية مختلفة من بينها التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي تعاريف عدة تختلف باختلاف الزاوية المنظور منها، وهو ما يظهر من خلال ما يلي:

- **التنويع الاقتصادي** هو: سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. [1]

- **التنويع الاقتصادي** هو: تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.[2]

- **التنويع الاقتصادي** هو: أحد السياسات الرامية إلى إدارة المخاطر، من خلال توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمارية كالأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، النقد، المعادن والسلع الأساسية.[3]

---

[1] لزعر محمد أمين، 2014، **سياسات التنويع الاقتصادي**: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 7-8:
http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1, (Consulted 13/10/2016).

[2] المرزوقي رجا، 2014، التنويع الاقتصادي وآلية توزيع العائدات النفطية بين القطاعين الخاص والحكومي في السعودية، مقال على الرابط:
https://www.aleqt.com/author/d_raja(consulted 10/09/2016).

[3] الكواز أحمد، 2014، التنمية الصناعية التمويل والتنويع والإنتاجية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص 12:
http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1, (Consulted 13/10/2016).

- **التنويع الاقتصادي** هو: الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل، عن طريق رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة تشكلا بدائل عن مورد وحيد، وذلك بهدف ضمان استمراريتها في إطار التنافسية العالمية.[1]

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن التنويع الاقتصادي هو: عملية تهدف إلى توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية المنتجة ورفع مقدرة الاقتصاد على التكيف ومواجهة التأثيرات السلبية المحتملة الناتجة عن اعتماده على قطاع واحد كمصدر رئيسي للدخل.

الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي

تتجسد أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي: [2]

1. وجود علاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، فالاعتماد على قطاعات إنتاجية متنوعة يسمح للدولة بتنويع صادراتها من خلال الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج من جهة، وتجنب الاقتصاد الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار المواد الأولية والموارد الطبيعية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يعيق التمويل المستقر للخطط التنموية من جهة أخرى.

2. ضمان استمرارية وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل، النقد الأجنبي وعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

3. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، زيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

4. تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية، وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي.

[1] Hazem Shayah, , 2015, **Economic Diversification by boosting non- oil Exports** (case of UAE), journal of economics, business and management, VOL 3, No.7, p 735.

[2] ناجي التوني، 2000، **حلقة نقاشية حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 12-13: http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1.(Consulted 2016/10/13).

المطلب الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي وأهدافه

يمكن توضيح خصائص التنويع الاقتصادي وأهدافه من خلال ما يلي:

الفرع الأول: خصائص التنويع الاقتصادي

تتمثل أهم خصائص التنويع الاقتصادي فيما يلي: [1]

1. التنويع الاقتصادي هو عملية احترازية

إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية يشكل خطرا يهدد مصيره، لاسيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما يكون أجل نضوبها محدودا كما تتعرض عوائدها باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة تخضع لشروط التبادل التجاري الدولي المتغيرة باستمرار.

2. التنويع الاقتصادي هو عملية تدريجية

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة اقتصادية صلبة مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، إنتاج احتياجاتهم، وتمكن من إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة لتمويل الميزان التجاري، الميزانية العامة وتحقيق الفائض الاقتصادي الذي يمكن من تحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.

3. التنويع الاقتصادي هو عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني

يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وهو ما يشكل منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في الهيكل الاقتصادي وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص قدرات الاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتميز كل مرحلة بالمحافظة على توازنات معينة للمتغيرات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تحقيق وتيرة أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل والفروع المكونة له، والأهم من ذلك معرفة مدى توجه التحول البنياني لصالح التكافؤ (التوازن) القطاعي ومن ثم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنويع والتكامل الاقتصادي.

---

[1] طبابيبة سليمة ولرباع الهادي، 2008، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 7-8 أفريل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 5-6.

4. التنويع الاقتصادي هو عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية

فالتنويع هو عملية تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة التوازن في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بحيث تساهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسب مهمة ومتساوية في ذلك، الأمر الذي يترتب عنه أيضا ارتفاع الإنتاج كما ونوعا وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل الوطنية العامة (الاجتماعية) ، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وإنشاء مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، كما يتضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي، بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حلقة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

5. التنويع الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية

إن تحقيق التنمية يتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة كتراكيب الإنتاج، نسب مساهمة المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال إحداث التغيرات المتغيرة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد عاملا أساسيا في دفع التنمية إلى الأمام، وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل، وبالتالي فإن نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى نجاح التنويع الاقتصادي الذي يحدث في الهيكل الاقتصادي.

6. توسيع المشاركة في جهود التنمية

إن التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع، الاستقرار، والكفاءة، ويتضمن مبادئ وأهداف واضحة، تحقيق التكامل والتماسك الاقتصادي والاجتماعي، ويلعب دورا محوريا وايجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يتحقق إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية على المستوى المحلي والإقليمي، وذلك لتحقيق أهداف عديدة أهمها:

- توسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية إلى أقصى حد ممكن وفي كل المجالات خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات هذا القطاع كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- فتح المجال لإبداعات القطاع الخاص ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية، التي تصب في مصلحة المجتمع ككل.

غير أن إسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكثفة طويلة الأجل.

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني كما يلي: [1]

- **على المدى القصير**

يكون الهدف من التنويع الاقتصادي التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي.

- **على المدى الطويل**

يكون الهدف المنشود من التنويع الاقتصادي استخدام العوائد المكتسبة من القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى؛ أي الاعتماد على القطاع الرئيسي لإحداث التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي ومحدداته

للتنويع الاقتصادي أنواع و محددات عدة نوضحها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين نوعين من التنويع الاقتصادي، وهما: [2]

1. التنويع الأفقي

ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول.

2. التنويع الرأسي

ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة والخدمات، أو على فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

[1] لزعر محمد أمين، 2014، ص 14.

[2] لزعر محمد أمين، 2014، ص 15.

الفرع الثاني: محددات التنويع الاقتصادي

يقوم التنويع بدور هام في النمو والتطور الاقتصادي، غير أن تحقيقه يرتبط بمجموعة من المتغيرات التي لها تأثير في نجاحه أو فشله، والتي تتمثل حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) فيما يلي:[1]

- **العوامل المادية:** وتتمثل في الاستثمار ورأس المال البشري.
- **السياسات العمومية:** وتشمل السياسات المالية، التجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تطوير القاعدة الصناعية).
- **المتغيرات المؤسسية:** وتتمثل في البيئة الاستثمارية، البيئة المؤسسية والقانونية والوضع الأمني.
- **الوصول إلى الأسواق:** ويقصد بها درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.
- دور القطاع خاص في الاقتصاد الوطني.
- توفر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم، التدريب، الخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج.
- توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات، الاتصالات وغيرها.

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع، 2006:
http://www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006,(Consulted 03/11/2016).

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي: مجالاته، مؤشرات قياسه، عوامل نجاحه وعوائقه

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تدعيم بعض المجالات الرئيسية، توفير العوامل الضرورية لنجاحه ومواجهة العوائق التي تحول دون ذلك.

المطلب الأول: مجالات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي تركز على:

الفرع الأول: تنويع القاعدة الإنتاجية

يعتبر تنويع القاعدة الإنتاجية أهم مدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي، وينقسم هذا المجال إلى ما يلي: [1]

1. تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية (المؤسسة الاقتصادية):

يحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة بهدف تنويع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات، أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو يتوقع تناقصه فيها، أو بسبب اتخاذ قرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا، وعليه فإن تنويع الإنتاج بهذا المعنى يتناقض مع مبدأ التخصص والتركيز في الإنتاج، والذي من شأنه أن يحقق وفرات التخصص واقتصاديات الحجم الكبير، غير أن تنويع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب عليه فوائد ومزايا ايجابية عديدة، كالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تدنئة التكاليف، تقليل حدة المخاطر والتقلبات الناتجة عن تدهور الطلب وغيرها.

[1] طبابيبة سليمة ولرباع الهادي، 2008، ص ص 3-4.

2. تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي:

يتحقق التنويع على مستوى الاقتصاد ككل عندما تساهم مختلف القطاعات الاقتصادية في زيادة الناتج الوطني، والتي تشمل الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية الدول تسعى إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن هذا القطاع هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الاقتصادية.

ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني:[1]

أ. إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:

وهي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي تقوم الدولة بإتباعها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتقليص من تبعيتها للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مناسبة لها، بهدف تخفيض أو عدم استيراد بعض المنتجات الصناعية، وعادة ما يمثل تطوير الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الإستراتيجية، ويقع على عاتق الدولة في هذه المرحلة توفير الحماية الكافية من منافسة المنتجات الأجنبية لها.

ب. إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:

وتسمى بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم على إنشاء صناعات معينة يمكن تصدير كل أو جزء من إنتاجها، وقد انتهجتها الدول التي لم تنجح فيها إستراتيجية إحلال الواردات في تحقيق الأهداف المنشودة منها.

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول التي اتبعت إستراتيجية إحلال الواردات فيها بهدف تشجيع التصدير، ولذلك فإن الحوافز التي تقدم للصناعة بهدف التصدير تشابه الحوافز التي تقدم للصناعة التي تنتج للاستهلاك المحلي للإحلال محل الواردات.

من هذا المنطلق اعتبر الكثير من الاقتصاديين أن كلا الاستراتيجيتين بديلة للأخرى، ولكن ليس بشكل مطلق، فالاتجاه الأول يقول بضرورة التوجه نحو التصنيع الذي يشجع الصادرات و يحفز الصناعة على التجديد والابتكار المستدام، ولا يستطيع الترهل معتمدا في ذلك على السوق المحلية، بينما يرى الاتجاه الثاني أنه ليس ثمة ما يبرر اعتبار كل من هذين المنهجين بديلا للآخر، أو أن تحقق أحدهما

[1] زرنوح ياسمينة، 2005-2006، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تقييمية**- رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 32-35.

يمنع تحقق الآخر، ولكن المهم في بداية عملية التصنيع هو اختيار الصناعات التي تمتاز بميزة تنافسية تمكن من تلبية احتياجات السوق الوطنية، وتستطيع المنافسة في السوق الدولية دون حماية أو دعم.

الفرع الثاني: تنويع مجالات التجارة الخارجية

إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين المتمثلين في الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة درجة الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة)، حيث تؤثر نسبة الاعتماد هذه في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فان تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، ويقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها لتشمل المنتجات التي تمت معالجتها وتصنيفها والمنتجات نصف المصنعة، أما التنويع في التركيب السلعي للواردات فهو يعني عدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، ولذلك فإن تنويع الواردات يعني التقليل من أصناف السلع على عكس الصادرات.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، حسب الأداء الاقتصادي ودرجة التركيز الاقتصادي كما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات التنويع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي

في هذه الحالة يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنويع وتقدمها:[2]

1. معدل ودرجة التغير الهيكلي

وتدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تزايد أو انخفاض مساهمة هذه القطاعات فيه عبر الزمن، بالإضافة إلى قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع حيثما يتيح توافر البيانات لذلك.

[1] طبابيية سليمة ولرباع الهادي، 2008، ص 4.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص ص 12-13:
http://www.shebacss.com/docs/e-oil-2.pdf ,(Consulted 23-02-2017)

2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط

حيث يعمل التنويع الاقتصادي على الحد من حالة عدم الاستقرار هذه بينهما مع مرور الزمن.

3. التوزيع القطاعي للقوى العاملة

يعكس هذا المقياس تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

4. توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص

يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، وإسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، العمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

5. تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الدولة

وذلك لأن أحد أهداف التنويع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، ومن المؤشرات الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في إيجاد مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

6. تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها

حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، مع العلم أن التغيرات قصيرة الأجل في الأسواق الدولية في هذا المؤشر تكون مضللة، إذ يمكن أن تترتب عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

7. نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي

وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يفترض تزايد مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

<u>الفرع الثاني: مؤشرات التنويع المتعلقة بالتجارة الخارجية</u>

وتشمل المؤشرات التالية:

1. مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي

ويتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب وهو مؤشر التنوع الاقتصادي، ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، حصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة.[1]

[1] مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، 2014، **قائمة بأقل البلدان نموا:**
http://www.un.org/arabic/conferences/Idc3/list.htm.(Consulted 23-02-2017)

2.مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية

ويشمل نوعين من المؤشرات:[1]

أ. **مؤشر التنويع (مؤشر الأونكتاد UNCTAD):** وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

$$\mathbf{SJ} = \frac{\sum_i (hij - hi)}{2}$$

حيث:

Hij: تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j.

Hi: تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم.

ب. مؤشر هيرشمان (HIRSHMAN):

يعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

$$\mathbf{H} = \frac{\sqrt[2]{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right) - \sqrt{1/n}}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث:

Xi: صادرات السلعة i.

X: إجمالي الصادرات.

n: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

ويمكن التمييز بين حالتين:

- فإذا كانت قيمة المؤشر H=0 فإن ذلك يدل على تنوع كبير، أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل على ذلك وجود تنوع كبير في صادرات البلد من السلع.
- إذا كانت قيمة المؤشر H=1 فإن ذلك يدل على تركز كبير، حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة فقط.

[1] Mustafa Babiker**, Economic diversification in GCC: prospects and challenges**, Arab planning Institute, Kuwait, p p 15_16, article sure internet: http://unfccc.int/files/adaptation/adverse effects and response measures art 48 /application/PDF, (Consulted 18/02/2017).

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي وعوائقه

إن تجسيد التنويع الاقتصادي على أرض الواقع يقتضي توفر جملة من العوامل ذات الكفاءة و الفعالية العالية، تؤدي إلى تحقيق النمو، التنمية و النهوض الاقتصادي الحقيقي، في مقابل ذلك تصادفه العديد من العوائق التي تحد منه.

الفرع الأول: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

يتوقف نجاح التنويع الاقتصادي على العوامل التالية:

1. الاهتمام بتحقيق التنويع الاقتصادي

تتميز الدولة باقتصاد متنوع إذا تمكنت من القيام بعملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، حيث تتدخل الدولة في العملية التنموية بشكل توجيهي استراتيجي يهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني تمكن من تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة، ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.[1]

2. إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص

يعتبر العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تساهم في نجاح عملية التنويع الاقتصادي، وذلك راجع إلى أن حدوث تفاعل كبير بينهما وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات، خاصة وأن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية العلاقة بين المكونات الاقتصادية، التقنية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي.

[1] طبابيية سليمة ولرباع الهادي، 2008، ص 15.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا دعمه قطاع عام، وهو ما يقتضي:[1]

- إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي من خلال الاعتماد على الأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة، خاصة ما تعلق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية سواء كانت مادية (كالطرق، المواصلات، المياه، الكهرباء وغيرها) أو غير مادية (كالتعليم، التدريب، الصحة وغيرها)، وفي إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها التي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أو متابعتها وإدارتها من جهة ثانية.

- دعم ومساندة القطاع الخاص للتوجه نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية سواء بالاعتماد على الإجراءات التحفيزية كتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها وتسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية، أو توفير البيئة المؤسسية والتشريعية الملائمة لنشاطه.

3. تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي

يتمحور الإصلاح الاقتصادي حول ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق والتقليل من التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، خاصة إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة مثل العجز المستمر في الموازنة، التضخم الجامح، المديونية المرتفعة وغيرها من المشاكل، ويمكن تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي فيما يلي:[2]

- إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

- إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال، بهدف زيادة فعالية آلية السوق وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية.

- إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها.

- تفعيل وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، والاعتماد على العوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن ولمكافحة التضخم.

- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تنويع الاقتصاد الوطني.

---

[1] لطفي طنطاوي، **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص 8:
http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/200411-12oct/LASFull.pdf /, (Consulted 15-02-2017).

[2] مصطفى العبد الله الكفري، **الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، الفكر السياسي:**
http://www.reefnet.gov.sy/books projects/fikr/17/9islh.pdf. (Consulted 25-02-2017)

وبناء على ما سبق يتضح أن برامج الإصلاح الاقتصادي تعد محركا أساسيا لعملية التنويع، وذلك انطلاقا من تفعيل دور القطاع الخاص ورفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وتوجيهه إلى مختلف فروع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، كما تؤدي أيضا الإصلاحات المرتبطة بتحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع قيمة الإيرادات بالعملات الأجنبية، والتي تعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات ومن ثم التنويع الاقتصادي.

4. تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية عبر العالم، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة الدخل الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصاداتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول.[1]

5. الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة، والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة أخرى، فالاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية، وتوفر شبكة واسعة وكفءة من الموردين القادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصاديات، وهو الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد روافد العملية التنموية ومدخل رئيسي للتنويع الاقتصادي من خلال ما يلي:[2]

- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة.

[1] مصباح بلقاسم، 2005-2006، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 42.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، 2012، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصادي العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة: العدد 34، ص ص 21-24.

- إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن مساندتها تعد دعما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، فبالنظر لصغر حجمها فإنه بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة.

- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات من خلال إنتاج السلع التي يمكن تصنيعها محليا بنفس كفاءة السلع المستوردة، وهو الأمر الذي يُمَكن من معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتشجيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدرة الدخل.

- المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطين التقنية الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتوجات المحلية.

من خلال ما سبق يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، كما تتضح أهمية وجودها لتحقيق التنويع الاقتصادي نظرا لتنوع مجالات عملها الواسعة في القطاعات الصناعية، الزراعية و الخدماتية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى تبعا للنقاط التالية:

- التوجهات الإيديولوجية (الفكرية).
- مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- طبيعة الظروف والتحولات الداخلية (المحلية) والدولية (العالمية) لا سيما في جانبها الاقتصادي.

الفرع الثاني: عوائق التنويع الاقتصادي

إن العوائق التي تحد من سرعة تحقيق ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، وتتمثل هذه العوائق فيما يلي:[1]

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى.
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي.
- عدم توفير الموارد البشرية المحلية المدربة والمؤهلة من جهة، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.
- تراجع أسواق رأس المال في الكثير من الدول، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص.
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول، وهو ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان من الممكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية.
- تعاني العديد من الدول الأحادية الاقتصاد من عدم وجود توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001، ص ص 19-20.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تتضح أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة لمختلف الدول على اختلاف مستويات تقدمها، الأمر الذي يتطلب منها دعم القطاعات الإنتاجية الأساسية لبناء اقتصاد تنافسي، ولتوفير عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية.

في هذا السياق، تسعى الدول في إطار استراتيجياتها التنموية إلى تنفيذ برامج اقتصادية شاملة ومتكاملة تمكن من استغلال جميع مقومات الاقتصاد الوطني البشرية، المادية والمالية، وترمي إلى تنميتها وتطويرها من أجل إقامة اقتصاد حقيقي مستدام، وخاصة في الدول التي تعتمد اقتصاداتها على إنتاج وتصدير سلعة أو مادة أولية واحدة، الأمر الذي جعل مؤشرات تطور اقتصاداتها مرتبطة ارتباطا مطلقا بالعوائد الريعية، واستقرارها مرهونا بالتقلبات التي تشهدها الأسواق الدولية، وذلك بهدف تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في التنمية المستدامة الشاملة.

فالتنويع الاقتصادي يعد مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فرغم كونه عملية اقتصادية تهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، إلا أنه يمثل ضرورة حتمية من أجل إشراك جميع الفئات المجتمعية لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، ليشكل بذلك حلا لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

تمهيد

أدرك العالم خلال العقود الماضية أن النموذج التنموي الحالي لم يعد مستداما، بعدما ارتبط النمو الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة، فلقد ترتب عن تطبيق مختلف الدول لخطط تنموية ترمي إلى النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق النمو الاقتصادي إلى استغلال عشوائي للموارد الطاقوية والثروات الطبيعية واستنزافها، الأمر الذي أدى إلى فشل المناهج التنموية وجعلها غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة.

في هذا الإطار، ظهر مفهوم جديد للتنمية تماشيا مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي وبروز الاهتمامات البيئية كأولوية عالمية وعلى كافة المستويات عرف بالتنمية المستدامة، وهي نمط تنموي يسعى إلى توفير الاحتياجات البشرية دون الإضرار بالبيئة ومواردها، باعتبارها ملكية مشتركة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال العمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها في خدمة التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف الجوانب ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

في هذا الفصل سوف نقوم بدراسة الإطار النظري لموضوع التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة، خصائصها ونظرياتها، أهدافها، مبادئها، أبعادها ومؤشرات قياسها، وذلك من خلال دراسة المحاور التالية:

- المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: أهداف، مبادئ، أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة.
- المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة إحدى الغايات التي تسعى الدول لتحقيقها، باعتبارها النموذج التنموي الأمثل لتحقيق التقدم المنشود بشتى صورة بشكل مستمر ومتواصل، وذلك من خلال تشجيع السلوك الاقتصادي الرشيد بيئيا المتوافق مع القيم الاجتماعية، عن طريق الالتزام بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية وتوجيه الاستثمارات والتطورات التقنية والمؤسساتية نحو تدعيم الإمكانيات الحالية و المستقبلية بهدف تلبية الحاجات البشرية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

تعددت تعاريف التنمية المستدامة باختلاف الزاوية المنظور منها، وهذا ما يتضح من خلال ما يلي:

- **التعريف الاقتصادي:** التنمية المستدامة هي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، من خلال التركيز على الحصول على الحد الأقصى من المنافع بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها.[1]
- **التعريف الاجتماعي (الإنساني):** التنمية المستدامة هي السعي إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.[2]
- **التعريف البيئي:** التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية من أراضي زراعية وموارد مائية ومعادن وغيرها في العالم.[3]
- **التعريف التكنولوجي (التقني):** التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم على استعمال الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى أضرار بيئية خطيرة.[4]

[1] Vola mega, 2005, **Sustainable development, Energy and the city- a civilization of vision and action**, springer science + business media, USA, p 15.
[2] Stephen A, Roosa. Ph. D, 2010, **Sustainable development -Hand book-**, 2 nd Edition, the Fairmont press, Inc, United Kingdom, p 2.
[3] Harald Winkler, 2009, **cleaner Energy cooler climate**, **developing Sustainable Energy Solutions for south Africa**, HSRC press, South Africa, p 19.
[4] Joseph M. Dukert, 2009, **Energy**, Green Wood press, United Kingdom, p185.

- **التعريف المؤسسي:** التنمية المستدامة هي إحداث تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إقامة مؤسسات قادرة على تنفيذ الخطط التنموية الموضوعة في إطار عملية تشاورية بين كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: نموذج تنموي شامل يقوم على إدارة الموارد الطبيعية بشكل يضمن تحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة خصائص نذكر منها:[2]

- تولي التنمية المستدامة اهتماما كبيرا للجانب البشري وتنميته من خلال تلبية احتياجاته وتحسين نوعية حياته.
- التنمية المستدامة عملية مجتمعية تساهم فيها كل الفئات والقطاعات.
- تنسيق سياسات استخدام الموارد وتوجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة.
- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة و المتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة ويحقق التوازن بين المناطق.
- تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير الإمكانات المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة مستقبلية.
- للتنمية المستدامة أبعاد متعددة، متشابكة، ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالتنظيم والترشيد.
- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيا، دينيا وحضاريا.
- تنظيم العلاقة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا؛ أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي.
- استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره وبالتالي إجراء الإحلال، التجديد، والصيانة للموارد.

[1] Pert P. Rogers, Kazi F. Jalal, John A. **Boyed,** 2012, **An Introduction to Sustainable Development**, Earthscan, united kingdom, P 9.

[2] عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، 2015، **التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقها مع التركيز على العالم العربي**، دار عبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ص ص 59-60.

المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة

تتمثل أهم النظريات المفسرة للتنمية المستدامة فيما يلي:

الفرع الأول: النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية

من بين النظريات التي أعطت أولوية للجانب الاقتصادي في التنمية المستدامة نذكر:

1. نظرية الموارد النابضة

قام الاقتصادي هارولد هوتلينغ ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية النابضة لتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين. [1]

2. نظرية الاقتصاد الإيكولوجي

تقوم هذه النظرية على أساس ترابط الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، فلا يمكن حسبها اعتبار النمو والاقتصاد أحاديا الجانب بل يخضعان لعوائق هي: [2]

- إن حدود استيعاب الطبيعة محدودة على النظام الاقتصادي أن يأخذها في الحسبان.
- التنبؤ بإمكانيات التعويض بين المواد القابلة للتجدد والناضبة.
- ظروف إعادة تجديد المواد الطبيعية المتجددة.

3. نظرية النمو الداخلي

ركزت هذه النظرية على أهمية التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة، واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم واتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي، مع افتراض أن متوسط استهلاك الفرد في الأجل الطويل ينمو بدون قيود، وهو ما لن يتحقق في ظل إمكانية نضوب الموارد الطبيعية. [3]

---

[1] Lahsen Abdelmalki, Patrick Mundler, 2010, **Économie de l'environnement et du développement durable, Groupe de Boeck , Belgique,** p 17.

[2] سعيدي يحي وشنبي صورية، 2011، **نظريات التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول باستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و 16 نوفمبر، ص 10.

[3] أحمد حسن فاطمة، 2006، **الإتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، ص ص 21-20.

الفرع الثاني: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

من أهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد:

1. نظرية التنمية المتراكمة

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونر ميردال، والتي تقوم فكرتها على أن التنمية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز الذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش الذي تمثله الأرياف، خاصة إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط في الحد من الآثار الخلفية السالبة وتسريع عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش. [1]

2. نظرية مراكز النمو أو نظرية الاستقطاب

تشبه هذه النظرية التي وضعها هيرشمان في تفاصيلها نظرية التنمية المتراكمة باستثناء الفارقين التاليين: [2]

- أطلق هيرشمان مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز(المدينة) عوضا عن مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال، كما استبدل مفهوم الآثار الانتشارية الموجبة الذي استخدمه ميردال بمفهوم التساقط المندفع للتعبير عن انتشار الآثار الاقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.
- إن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش حسب هيرشمان يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.

3. نظرية الاستقطاب العكسي

رأى صاحب هذه النظرية ريكاردسون أن الآثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال وهيرشمان، وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مضمونها أن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر بمرحلتين الأولى استقطابية تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم نقطة التحول والانقلاب

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، 2007، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 61-65.

[2] مدحت القرشي، 2007، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 100.

الاستقطابي، والتي تبدأ بعدها مباشرة المرحلة الثانية المتمثلة في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم. [1]

4.نظرية القلب والأطراف

وضع هذه النظرية فريدمان الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما: [2]

- القلب وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وقطب أو مركز النمو.
- الأطراف وهي المناطق الهامشية.

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية بين الهوامش والمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وتوصل إلى أن علاقة القطب مع الأطراف أو الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي ولكنها تظهر على أنها الوسيلة التي يتم من خلالها النمو.

5.نظرية التحيز الحضري

وضعها ميخائيل لبتون وحاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والاجتماعية السياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية، وركز في دراسته على فرضية أساسية تمثلت في أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم، لتحول بذلك السياسات التنموية الحكومية دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان. [3]

6.نظرية النظام العالمي

ثمنت هذه النظرية أفكار كارل ماركس الذي ادعى بأن تكدس الثروة في أحد القطبين سبب الشقاء، الرق والجهل في القطب الآخر، فالازدهار النسبي الذي تنعم به القلة حسب أصحاب هذه النظرية يقوم على بؤس الأغلبية وهو ما تقتضيه بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية. [4]

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، 2007، ص 68.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط،، 2007، ص 69.

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط،، 2007، ص 70-74.

[4] جون بليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، ص ص 266-267.

7. نظرية النمو الاقتصادي الأمثل

وضع هذه النظرية فرانك رمزي التي تتضمن تصورا للمنهج النفعي وطورها آخرون من بعده، وقد عرفت هذه النظرية منفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أو أحد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل آخر، كما عرفت الرفاهية الاجتماعية على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال. [1]

الفرع الثالث: النظريات الداعية للأولوية البيئية

من بين النظريات التي ركزت على أهمية الحفاظ على البيئة نذكر:

1. النظرية المتشائمة

أكد توماس مالتس أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة والتي تؤدي إلى ثبات معدلات الأجور وبؤس ومجاعات، فالتنمية الطويلة الأجل حسبه يمكن أن تحدث حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقلال الاقتصادي، وذلك راجع إلى نموذجه لم يكن نموذجا كميا للتنبؤ، كما كانت افتراضاته غير واضحة واشتملت على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني. [2]

2. النظرية المتفائلة

نشر جون ستوارت ميل صاحب هذه النظرية أفكاره لأول مرة عام 1798 بعدما ارتفعت معدلات الوفيات بسبب الحروب والأمراض والمجاعات، وقد استند في مبادئه على أن ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دورا كبيرا في استمرار النمو الاقتصادي، ورأى أنه وإن شكلت الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد. [3]

3. الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920)

مثلت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت نجاحا للفكر السياسي الأيديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1890-1920، وركزت أفكارها على أن القيود الطبيعية ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي في ظل تزايد التنافس الاقتصادي، وأن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة. [4]

---

[1] أحمد حسن فاطمة ، 2006، ص ص 22-23.

[2] شعباني إسماعيل ، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، ص ص 64-65.

[3] دويدار محمد حامد وآخرون، 1988، **أصول علم الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت، ص ص 57-58.

[4] أحمد حسن فاطمة ، 2006، ص ص7-8.

4.دراسة برانت وموورس (1963)

والتي تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية بهدف اختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية، وتم التوصل من خلالها إلى أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى انخفاض في تكاليفها وزيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية، وهو ما يدل على أن برانت وموورس قدما شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية. [1]

5.نظرية حدود النمو لنادي روما

في عام 1972 أصدر نادي روما تقريرا تضمن نظرية جديدة عرفت باسم " نظرية حدود النمو " التي قدمت نموذجا جديدا بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية وهي: السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد النابضة والتلوث، وتمثل مضمون هذه النظرية في أنه إذا ما استمرت اتجاهات النمو الحالية في المتغيرات السابقة الذكر فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو خلال مائة عام على الأكثر، ويمكن تفادي هذه النتيجة الخطيرة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة النابضة منها ووضع حدود للنمو، وقد أثبت الواقع العملي فشل تلك التنبؤات كونها لم تقم على بيانات إحصائية محددة، حيث اعتمد صائغو النظرية على حدسهم الشخصي حول توقعاتهم بالنسبة للنمو السكاني الذي من الممكن أن تؤثر فيه عوامل أخرى، كما تجاهلوا نظم الأسعار وتحركات اقتصاد السوق مما يمكن اعتباره امتدادا لأفكار مالتس. [2]

[1] أحمد حسن فاطمة ، 2006، ص ص 14.

[2] سعيدي يحي وشنبي صورية، 2011، ص 7.

المبحث الثاني: أهداف، مبادئ، أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

يمكن توضيح أهداف التنمية المستدامة، أبعادها، المبادئ التي تقوم عليها ومؤشرات قياسها فيما يلي:

المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1. تحسين المستوى المعيشي للسكان

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال عمليات تخطيط وتنفيذ السياسات التنموية، وذلك بالتركيز على الجوانب النوعية التي تتضمن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية والمستقبلية وتحسين جودة الحياة.

2. الحفاظ على الأنظمة الطبيعية

تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين النشاط الإنساني والبيئة وتعمل على تطويرها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، كما تعتبر النظم الطبيعية أساس حياة الإنسان.

3. توعية السكان

وذلك بحثهم على المشاركة في إعداد، تنفيذ، متابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية

وذلك بالحفاظ عليها بعدم استنزافها، الاستخدام الكفء لها والبحث عن البدائل بشكل مستمر.

5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية الأفراد بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها في تحسين المستوى المعيشي للأفراد دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل إيجاد حلول مناسبة لها في حالة وقوعها.

[1] راشي طارق، 2011/2010، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**– دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة–SOMIPHOS–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 17–19.

6. إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع

وذلك بطريقة تتلاءم مع إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

7. تدعيم التعامل الدولي في مجال التكنولوجيات النظيفة

من خلال استحداث تكنولوجيا أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية على أن تزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وللحيلولة دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة.

الشكل رقم (01): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة.

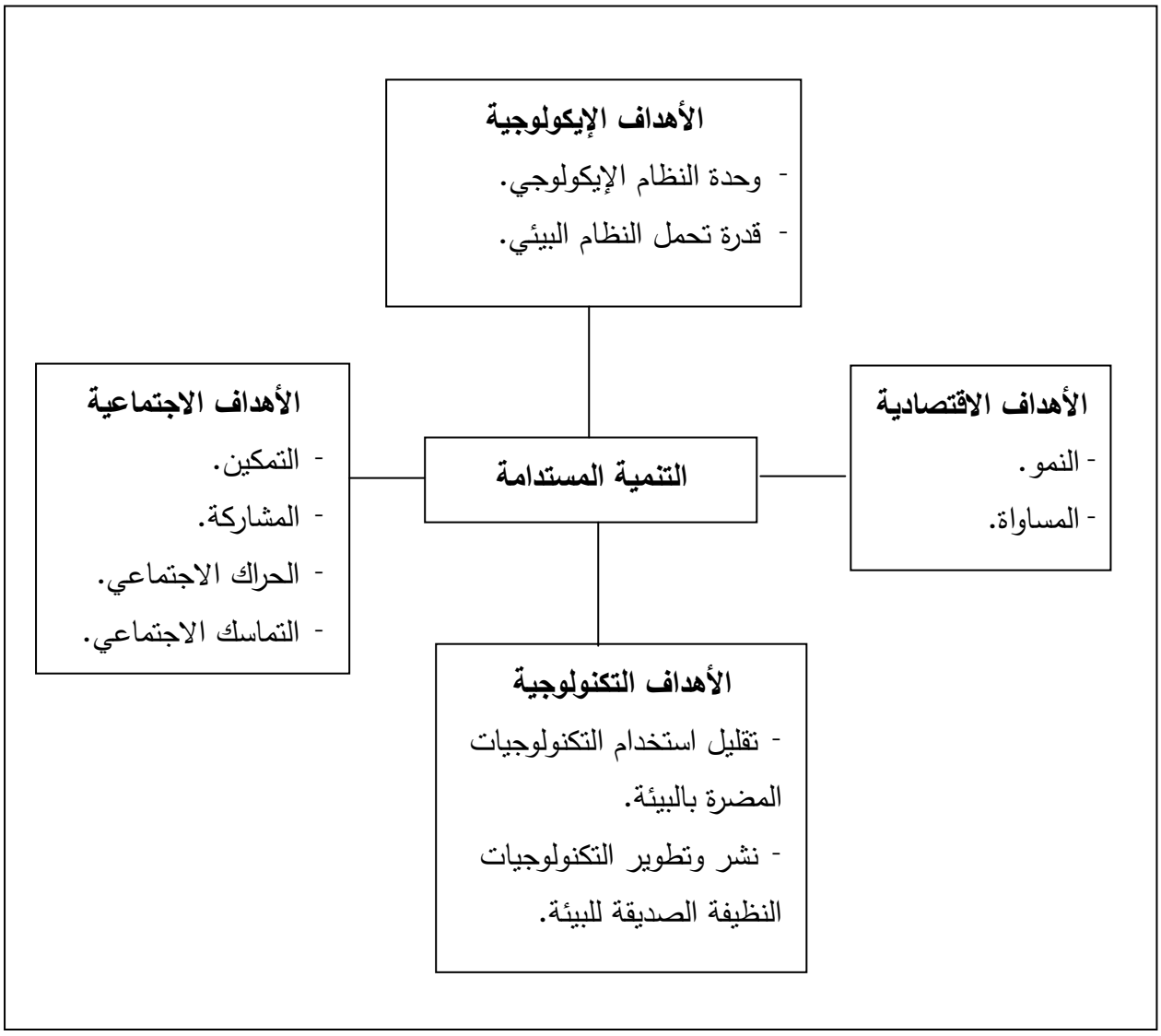

المصدر: دوجلاس موسشيت، 2000، **مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين**، الدار الدولية للإستشارات الثقافية، مصر، ص 72.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

إن تحقيق النمو الاقتصادي بالكم والكيف المطلوبين واستدامته يرتبطان ارتباطا وثيقا بالحفاظ على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني، وهذه العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد بشكل خاص والبيئة بشكل عام هي التي حددت على أساسها المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة والتي تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجياتها، وتتمثل هذه المبادئ في:[1]

1. مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

تعمل التنمية المستدامة على تحقيق توازن النظم الفرعية (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، لذلك يعتمد في إعداد الخطط وتنفيذها في إطارها على أسلوب متكامل متمثل في أسلوب النظم، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي من نظام كلي يتأثر بأي تغيير يطرأ على أحد أنظمته الفرعية مهما كان حجمها.

2. مبدأ المشاركة الشعبية

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية، من خلال الحوار خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني، أي اعتماد أسلوب التنمية من أسفل إلى أعلى، والذي يتطلب تحقيقه بشكل فاعل توفر شكل مناسب من أشكال اللامركزية والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية وغيرها من المساهمة والمشاركة في إعداد، تنفيذ ومتابعة الخطط المسطرة.

3. مبدأ الاحتياط

عرف القانون الدولي للبيئة منذ السبعينيات تطورا ملحوظا لمسايرة الأخطار الجديدة، فبعدما كان مجرد قانونا يتخذ عادة في حالات الاستعجال لمواجهة الكوارث أصبح قانونا موجها نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق ظهر مبدأ الحيطة والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يصعب تأكيد وقوعه أو تحديد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع.[2]

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، 2007، ص ص 30-33.

[2] حسونة عبد الغني،2013/2012، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 24.

4.مبدأ الإدماج

ويتضمن أخذ الاعتبارات البيئية كجزء من المعطيات التي يتم بناءا عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، وذلك من خلال تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه، الأمر الذي يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة، ويجعل من البيئة عنصرا فعالا ضمن السياسات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، التجارية والبيئية.[1]

5. مبدأ الملوث الدافع

يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يدفع المؤسسات المتسببة في التلوث للتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها.[2]

6. مبدأ التضامن

ويكون بين الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، وطنيا، دوليا ومؤسساتيا، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية، ويعد هذا المبدأ أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات الطبيعية.[3]

7. مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

ويتضمن ضرورة العمل على تنفيذ السياسات الأكثر تنظيما وفعالية.[4]

8. مبدأ العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية.[5]

---

[1] غنايم محمد ، **دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي**، دراسة على الانترنت، على الرابط: www.ao.academy.org ، تاريخ الاطلاع: 2017/01/05.

[2] عنصل كمال، **مبدأ الحيطة في إنجاز الاستثمار وموقف المشرع الجزائري**، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة جيجل، 2007، ص: 153.

[3] Vedura, Principes Du Développement durable, publié dans Encyclopédie développement durable, portail du développement durable: http://www.vedura.fr/encyclopedie, (consulté le 05/03/2017).

[4] خبابة عبد الله، 2008، **التنمية الشاملة المستدامة– المبادئ والتنفيذ–**، من مؤتمر ريودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8/7 أفريل، ص 72.

[5] خبابة عبد الله، 2008، ص 72 .

9. مبدأ توظيف الشراكة

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في التصدي لبعض القضايا البيئية.[1]

من خلال ما سبق يتبين أن التنمية المستدامة عبارة عن نمط تنموي يقوم على التفكير بطريقة شمولية، تكاملية وتشاركية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية، وما يربطها من علاقات وتفاعلات، وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية عكسية في التعامل مع القضايا البيئية، والتي تسمح بتفادي الأخطار الجديدة كنتيجة لإدماج الاعتبارات البيئية ضمن معطيات تصميم الخطط الاقتصادية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة متداخلة تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وتتمثل أهم عناصره فيما يلي:[2]

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**

فبالنسبة لهذا البعد يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية**

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، و لابد في هذه العملية التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته**

إن امتلاك البلدان الصناعية للموارد المالية، التقنية والبشرية تمكنها من استغلال تكنولوجيات أنظف تستخدم الموارد بكثافة أقل.

---

[1] خبابة عبد الله، 2008، ص 72.

[2] رابح حميدة، 2011/2010، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة**- دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 55-56.

- **تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية**

فانخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يبطئ نمو صادراتها إلى البلدان النامية، الأمر الذي يستوجب تبني نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية والتعاون الإقليمي.

- **المساواة في توزيع الموارد**

ويتضمن جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

- **الحد من التفاوت في المداخيل**

فسياسة تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، التعليم، حيازة الأراضي، الحصول على القروض وغيرها، تلعب دورا هاما في تحفيز التنمية.

- **تقليص الإنفاق العسكري**

وذلك بتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية إلى الإنفاق على التنمية.

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية

يركز البعد الاجتماعي بشكل مباشر على الإنسان باعتباره أساس التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد على قدر من المساواة في الكم والنوع.

وتتمثل أهم عناصر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فيما يلي:[1]

- **تثبيت النمو الديموغرافي**

وتعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان.

- **أهمية توزيع السكان**

فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب سلبية خطيرة على البيئة.

- **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية**

تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما أمثلا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع.

[1] هريان سمير ، 2015/2014، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**– دراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية–، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 106-108.

- **أهمية دور المرأة**

فمن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

- **تحسين الحاكمية**

ويقصد به تبني نظام يعتمد على المشاركة في الحكم بصورة أكبر، بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة الذي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية

يشكل الحفاظ على البيئة أولوية من أولويات التنمية المستدامة باعتبار أنها تنمية تقوم على الموازنة بين النظام الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وذلك لإعطاء أفضل النتائج على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، كما يوضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب إتباعها بهدف التسيير الأمثل لرأس المال الطبيعي بدلا من استنزافه بطريقة غير عقلانية. ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في:[1]

1. الأراضي

إن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، لذلك فمن الضروري استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها، بالإضافة إلى حماية الأراضي من التلوث، التدهور، التصحر وغيرها من الظواهر المؤثرة سلبا عليها.

2. المحافظة على الأنواع البيولوجية

تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذا في التسارع، وعليه فإن صيانة ثراء الأراضي في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة يتم عن طريق إبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها في ظل تناقص مساحة الأراضي الزراعية مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية.

[1] رابح حميدة، 2011/2010، ص ص 58-59.

3. حماية المناخ من الاحتباس الحراري

فالتنمية المستدامة تقتضي عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، والتي من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

4. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 70% مساحة الكرة الأرضية، وهو ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة نظرا لتعقد الأنظمة البيئية للمحيطات، كما أن النظام البيئي البحري يواجه العديد من المشاكل البيئية أهمها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك.

5. صيانة المياه العذبة

تعتبر المياه العذبة العنصر الأكثر أهمية للتنمية، لذلك تهدف التنمية المستدامة إلى صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه في ظل التزايد السكاني وارتفاع الطلب على المياه خاصة وأنها مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث، وهو ما يجعل توفيرها أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

الفرع الرابع: الأبعاد التقنية

يعد التطور التكنولوجي عنصرا هاما في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة، لذلك يتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة حول التحول إلى التكنولوجيات النظيفة، وتتمثل أهم عناصره فيما يلي:[1]

1. استعمال تكنولوجيات أنظف

تهدف التنمية المستدامة إلى التحول نحو تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.

2. الأخذ بالتكنولوجيات النظيفة وتطبيق النصوص القانونية الزاجرة

فالتنمية المستدامة تعني الإسراع في الأخذ بالتكنولوجيات النظيفة، وكذلك تطبيق النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في أي مجال وتطبيقها.

[1] صدراتي عدلان، 2013/2012، **حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**، دراسة مقارنة بين الجزائر وكندا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 68.

3. الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة

بدلا من المحروقات التي تعد مصدرا رئيسيا للعديد من المشاكل البيئية أهمها الاحتباس الحراري الذي يهدد الحياة البشرية.

الفرع الخامس: الأبعاد السياسية

للبعد السياسي للتنمية المستدامة أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية، التقنية والبيئية، فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وضمان السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.[1]

ويمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل الموالي:

[1] شيلي إلهام، 2014/2013، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** –دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 72.

الشكل رقم (02): أبعاد التنمية المستدامة.

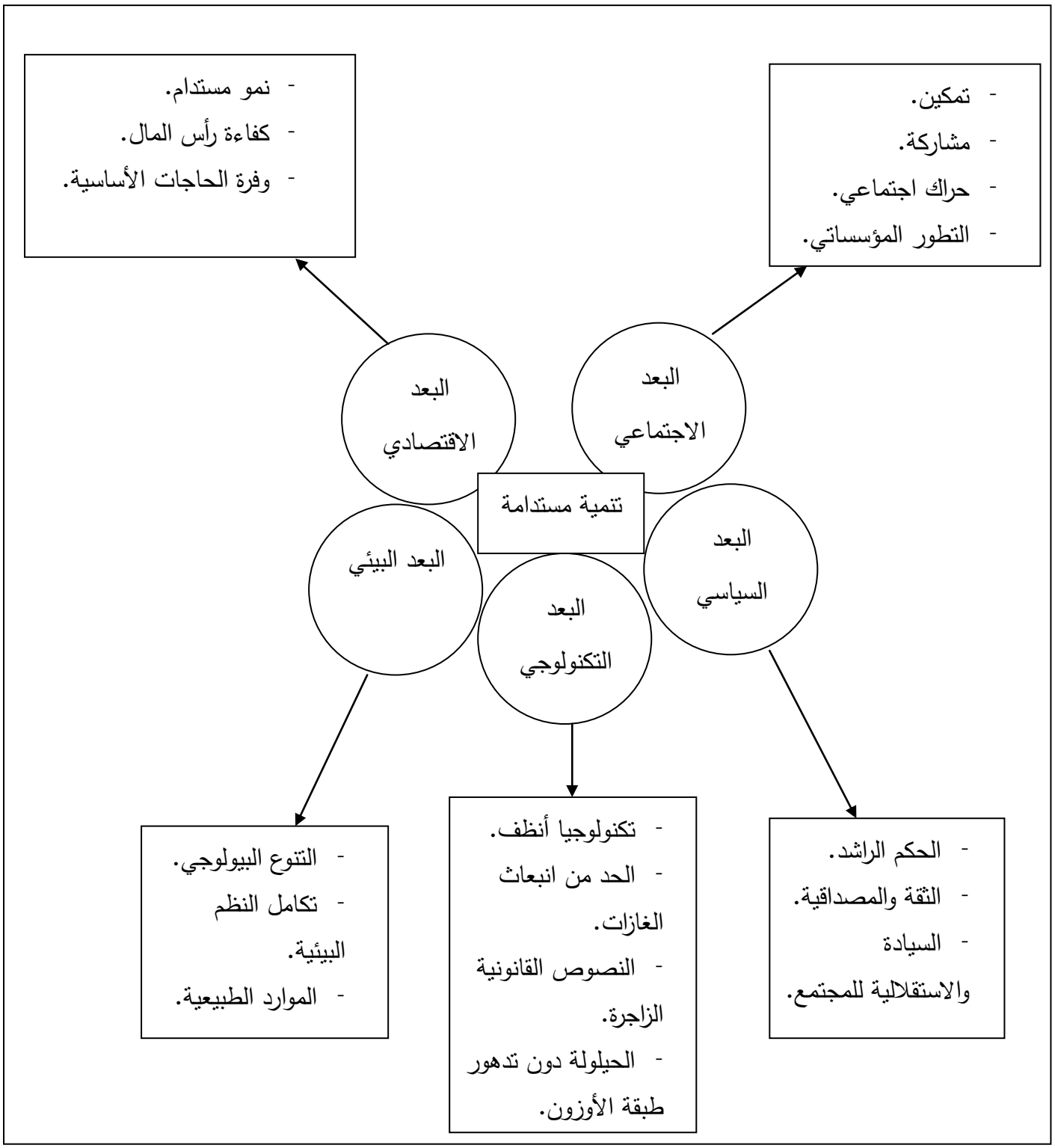

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقرورت محمد وطرشي محمد، 2008، **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 4-5.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

حتى يتم إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة لابد من توفر بعض الخصائص والميزات في هذه الأخيرة والتي أمكن إيجاز بعضها فيما يلي:[1]

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية الطويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.
- عدم تحيز المؤشر أو تضليله.
- السهولة بالنسبة لجمع البيانات واستخدامها.
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- الحساسية للزمن؛ أي أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

وبهذا توفر مؤشرات التنمية المستدامة المعلومة الكمية والنوعية التي تساعد في تحديد أولويات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وتعتبر كأساس لوضع السياسات وإعداد خطط تهدف إلى تحقيق أهداف تحسين حياة الفرد والوفاء باحتياجات الأجيال اللاحقة.

وفيما يلي توضيح لأهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما:

1. الهيكل الاقتصادي

يشكل كل من التجارة والاستثمار عنصرين أساسين في تحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتتمثل المؤشرات الخاصة بموضوع الهيكل الاقتصادي والمرتبطة بالتنمية المستدامة فيما يلي:[2]

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] دوجلاس موسشيت، 2000، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ص ص 166-167.

[2] بوشوك عز الدين وآتشي شعيب، 2006، **التنمية المستدامة ودوافع الاهتمام بها**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، الجزائر، يومي 06-07 جوان، ص 6.

- نصيب الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي.
- الميزان التجاري للسلع و الخدمات.
- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

2. أنماط الاستهلاك و الإنتاج

يعد هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط إنتاج غير مستدامة، والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في دول الشمال أو الجنوب، ويرى مختصو البيئة أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، فلابد من تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك الموارد، وجعلها متاحة لكل سكان العالم وضمان بقائها للأجيال القادمة، ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ على الموارد الطبيعية على الدول الصناعية المتقدمة التي تستنزف الموارد الطبيعية (من خلال الإنتاج المكثف، والعادات الاستهلاكية)، في حين أن دول الجنوب تسعى لتأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها.[1]

وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية للتنمية المستدامة في:[2]

- **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- **استخدام الطاقة:** يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد بنسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة.
- **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، إنتاج النفايات الخطرة، إنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.
- **النقل والمواصلات:** وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات، بالإضافة إلى حجم الحظيرة الوطنية من وسائل النقل المتوفرة.

[1] حرفوش سهام وآخرون، 2008، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 13.

[2] جباري عبد الرزاق ، 2015/2014، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، خلال الفترة 2001-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، ص ص 86.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

تتمثل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة فيما يلي:

1. العدالة الاجتماعية

تعد العدالة الاجتماعية إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وتشمل مدى الإنصاف في توزيع الموارد، منح الفرص واتخاذ القرارات. وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية فيما يلي:[1]

- **مؤشر الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
- **مؤشر البطالة:** ويقاس بنسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل.
- **مساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسه من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.
- **معامل جيني لتوزيع الدخل:** من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل؛ لأنه يمتاز بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، حيث تعتمد فكرته على منحنى لورنز، وتتلخص في حساب المساحة المحصورة بين هذا المنحنى وبين خط المساواة (الخط القطري) وقسمة هذه المساحة على 0,5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، بحيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر عندها توزيع الدخل يكون متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي، وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0,5، عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح، وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله؛ أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.[2]

[1] فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، 2008، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أيام08/07 أفريل، ص5.

[2] عبد الرزاق فارس، 2000، **التربية والتنمية**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، ص 12.

2.مؤشر الصحة العامة

يوجد ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة والصحة، هذه الأخيرة التي تقوم على تقديم الرعاية للسكان عن طريق توفير الغذاء الصحي، المياه النظيفة، ومختلف الخدمات من صرف صحي، تعليم، حماية البيئة من التلوث والحماية الصحية.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس مستوى الصحة المرتبطة بالتنمية المستدامة بالآتي:[1]

- حالة التغذية للأطفال.
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مياه شرب نظيفة.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق الرعاية الصحية الأولية.
- التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية.
- معدل انتشار وسائل منع الحمل.

3.مؤشر التعليم

يعد التعليم شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعتبر عنصرا هاما بدرجة خاصة في مجال التنمية البشرية، تحقيق العدالة الاجتماعية، بناء القدرات والوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى أن التعليم يعد أداة من أدوات تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة. وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس المستوى التعليمي والإلمام بالقراءة والكتابة بالآتي:[2]

- **مؤشر مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.
- **مؤشر محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4.مؤشر الإسكان

يعد السكن اللائق أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لأن توفر السكن اللائق يجعل المناطق السكنية أكثر أمنا، عدالة وصحة، فالأحوال المعيشية خصوصا في المدن الحضرية تتأثر بالتركز السكاني المفرط والبطالة، ويتفاقم هذا الوضع نتيجة للهجرة المكثفة من الأرياف إلى المدن بصورة تساهم في انتشار الأحياء الفقيرة والمناطق السكنية غير النظامية، وبهدف تقييم الأحوال المعيشية

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، 2009، **التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات، دولة الامارات نموذجا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ص 29.

[2] بوزيد سايح، 2013/2012، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية– حالة الجزائر**–، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 102.

والإسكانية تم وضع مؤشر المساحة الأرضية للشخص الواحد، وهو مقياس رئيسي لتقييم التقدم المحرز فيما يرتبط بنوعية الإسكان.[1]

5. مؤشر الأمن

إن تطبيق الحكم الراشد والديمقراطية يعتمد على تحقيق العدالة بوصفها شرطا ضروريا للاستقرار الاجتماعي، الأمن و السلام، حماية الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل؛ فالبيئة التي يسودها الاستقرار والأمن تساعد على دعم أهداف القضاء على الفقر، الاستثمار الاقتصادي، حماية البيئة، تحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير السبل المستدامة لاكتساب الرزق.

في هذا السياق أصبح الأمن يشكل بعدا جديدا في الإطار المنقح لمؤشرات لجنة التنمية المستدامة، الأمر الذي يعكس الأولوية المتزايدة التي باتت تعطى للأمن بما في ذلك منع الجريمة في سياق التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، ويعد عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة المؤشر الأكثر شيوعا في الاستعمال، وهو مدرج بوصفه أحد المقاييس في المبادئ التوجيهية للتقييم القطري الموحد*.[2]

6. مؤشر السكان

يمثل موضوع السكان شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ويمثل النمو السكاني إشارة مهمة في سياق سعي الدول للحد من الفقر، تحقيق التقدم الاقتصادي، حماية البيئة، والتحول إلى الأنماط الأكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك، كما أصبحت ظاهرة الانتشار السكاني تشكل اتجاها مهيمنا في سياق النمو والتوزيع السكانين، حيث يمكن أن ينتج عن النمو السكاني السريع ونزوح السكان أحوال معيشة غير قابلة للاستدامة وضغط زائد على البيئة، وخاصة في المناطق الحساسة إيكولوجيا. وتتمثل المؤشرات الخاصة بالنمو السكاني والمرتبطة بالتنمية المستدامة فيما يلي:[3]

- مؤشر النمو السكاني.
- مؤشر سكان المستوطنات النظامية والغير النظامية.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، **مؤشرات التنمية المستدامة الاجتماعية التي طورتها الأمم المتحدة:** www.sustainableasures.Com/database/economy/btm/http(consulté le 15\03\2017) .

* التقييم **القطري الموحد:** هو إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

[2] بوزيد سايح ، 2013/2012، ص 103.

[3] لعمي أحمد و سايح بوزيد، 2009، دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر، الملتقى العلمي حول واقع التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، الجزائر، ص18.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية والبيئة فيما يخص كل جوانبها، ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية ESI الذي تم انجازه لصالح 142 دولة، والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشر كل منها يحتوي من 2 إلى 8 مؤشرات فرعية، بحيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية 68 مؤشرا، ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الانجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية، إذ أن تحقيق التنمية البيئية المستدامة يرتكز على ما تملكه هذه الدول من قدرات اقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية، وهناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية هي:[1]

- **الأنظمة البيئية:** تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية إذا تمكنت من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية، وتوجيه هذه المستويات نحو التحسين لا التدهور.
- **تقليل الضغوطات البيئية:** تكون دولة ذات استدامة إذا كانت الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.
- **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية إذا كانت أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي، فكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.
- **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية إذا كانت قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية تستطيع الاستجابة للتحديات البيئية.
- **القيادة الدولية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية إذا كانت متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

وتشمل المؤشرات البيئية ما يلي:[2]

1. الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ومنها: التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر بصحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، وتتمثل العوامل الرئيسية المسببة لمشاكل الغلاف الجوي في استخدام الإنسان لمصادر الطاقة الأحفوري وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى.

[1] حرفوش سهام وآخرون، 2008، ص 114.

[2] راشي طارق، 2011/2010، ص ص 42-43.

توجد ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي، وهي:

- **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- **ترقق طبقة الأوزون:** ويتم قياسه من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.
- **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية.

2. استخدامات الأراضي

تتمثل أهم المؤشرات المتعلقة بها فيما يلي:

- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
- **التصحر**: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3. التنوع الحيوي

يعتبر شرطا أساسيا لاستدامة التنمية، ويتم قياسه وفقا لمؤشرين رئيسيين هما:

- **الأنظمة البيئية:** يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
- **الأنواع:** يتم حسابها بحساب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

4. المياه العذبة

تشكل المياه العذبة أحد العناصر الأساسية لدعم الحياة البشرية والنظم الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية، وهي مورد داعم لإمدادات المياه المنزلية، إنتاج الأغذية، مصائد الأسماك، الصناعة، توليد الطاقة الكهرومائية، الملاحة والسباحة الترويجية، وتشمل خدمات النظم الإيكولوجية للمياه العذبة، إنتاج الأغذية، الحد من أخطار الفيضانات، وتصفية الملوثات.[1] وتتمثل مؤشرات المياه العذبة بجانبيها النوعي والكمي كما حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالآتي:[2]

- **نوعية المياه:** وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.
- **كمية المياه:** وتقاس من خلال كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

[1] بوزي سايح د، 2013/2012، ص 106.

[2] أحمد تي ونصر رحال، 2008، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة: تجارب بعض الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، ص 24.

5. المياه البحرية والمناطق الساحلية

يعيش أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية، وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية، الاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة وأن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش لسكان المناطق الساحلية، وتتمثل أهم مؤشراتها:[1]

- **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية

وهي عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتضمن هذه المؤشرات في هذا المجال القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة. وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي:[2]

1. تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة

يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة، كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشأن السلامة، والتصديق على السلامة، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول " كيوتو " المنبثق عن الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، بالإضافة إلى التنوع البيولوجي.

2. مؤشر البحث والتطوير

يتم من خلاله معرفة مدى إنفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام.

3. الاستخدام التقني

والذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية، ويتم قياسها من خلال:

- عدد أجهزة الراديو أو التلفاز لكل 1000 شخص، ومستخدمو الإنترنت لكل 1000 شخص.
- استخدام الهواتف الخلوية النقالة لكل 1000 شخص.
- نسبة المشتركين بشبكة الإنترنت إلى مجموع السكان.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي.

[1] جباري عبد الرزاق، 2015/2014، ص 91.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، 2007، ص ص 26-28.

الفرع الخامس: المؤشرات التكنولوجية

تعد الإمكانيات التكنولوجية المتاحة داخل الدولة الركيزة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها لتحديث وتطوير التكنولوجيا السائدة في الاقتصاد، ووضع السياسات والاستراتيجيات التي تحتاج إليها لتحقيق التراكم في الإمكانيات التكنولوجية بما يسمح بتحقيق التقدم التكنولوجي في الأجل الطويل لخدمة التنمية المستدامة، وعليه فإن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية.

وتتمثل أبرز المؤشرات التكنولوجية فيما يلي:[1]

- مؤشر تنافسية القطاع الصناعي.
- مؤشر الإنجاز التكنولوجي.

ويحتوي هذان المؤشران على عدة مؤشرات فرعية معرفة بشكل تفصيلي في الجدول رقم (01)، بالإضافة إلى مؤشرات البحث والتطوير والتي يمكن الوصول إليها من خلال:

- عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل 1000 نسمة.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، والمؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.

[1] أبو السعود محمد سيد ، 2010، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، العدد 95، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 5.

الجدول رقم (01): المؤشرات التكنولوجية

المؤشرات الرئيسة	المؤشرات الفرعية وطريقة القياس
1. مؤشر تنافسية القطاع الصناعي:	
– مؤشر القيمة الصناعية المضافة للفرد.	– يعبر عن حجم التصنيع الخاص بالدولة بالنسبة لحجم السكان بداخلها، مما يوفر تصوراً مبدئياً حول الإمكانيات التصنيعية المتاحة داخل البلد.
– مؤشر حجم الصادرات المصنعة للفرد.	– يقيس مدى قدرة الدولة على إنتاج سلعاً تنافسية يمكن تصديرها وذلك بالنسبة لحجم السكان بداخلها، ويعكس هذا المؤشر أيضا قدرة القطاع الصناعي على متابعة التغييرات التكنولوجية وتطويرها في صورة سلع مصنعة يتم تصديرها.
– مؤشر الكثافة الصناعية.	– يعكس مدى مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك حجم مساهمة الأنشطة التكنولوجية المعقدة في القيمة المضافة، وتحديد عمق تأثير القطاع الصناعي على الأداء الاقتصادي.
– مؤشر جودة الصادرات.	– يعكس درجة مساهمة المنتجات المصنعة في الأنشطة التصديرية، ودرجة التعقيد التكنولوجية داخل تلك الصادرات.

2. مؤشر الإنجاز التكنولوجي:	
– مؤشر القيام بالابتكارات التكنولوجية.	– ينقسم إلى مؤشرين فرعيين بهدف التعرف على المستوى السائد للابتكارات داخل الاقتصاد وهما: - مؤشر عدد براءات الاختراع الممنوحة للفرد، وهو يعكس المستوى الحالي من أنشطة الابتكارات داخل الدولة. -مؤشر متحصلات التصاريح وحقوق الملكية للفرد، وهو يعكس حجم الابتكارات السابقة للدولة التي لازال لها قيمة سوقية على المستوى الدولي.
– مؤشر انتشار الابتكارات الحالية.	– يقيس مدى انتشار وتوظيف التكنولوجية الحديثة بأشكالها المتنوعة داخل دول العالم وينقسم هذا المؤشر بدوره إلى ما يلي: -عدد مضيفي الإنترنت للفرد وهو ما يعكس انتشار الانترنت مدى امتلاك الدولة للأدوات الخاصة بعصر المعلومات. -نصيب الصادرات من السلع والمنتجات ذات التكنولوجيا من إجمالي الصادرات السلعية.
– مؤشر انتشار الابتكارات القديمة.	– ويتضمن مؤشرين فرعيين هما: -حجم انتشار التليفونات الأرضية والمحمولة. -حجم استهلاك الكهرباء للفرد.
– مؤشر بناء مهارات رأسمال البشري.	– وينقسم إلى مؤشرين يعكسان مدى امتلاك الدولة لتلك المهارات وهما: -متوسط عدد سنوات الدراسة للسكان في سن 15عاما فأكثر داخل الدولة. -إجمالي معدلات الالتحاق في التعليم العالي.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004.

المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

يمكن إبراز العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة فيما يلي:

المطلب الأول: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية

عرف موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية اهتماما منذ فترة طويلة، وقد ازداد النقاش بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت، وقد أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية العلاقة الإيجابية بين التنويع الاقتصادي والتنمية، كما بينت دراسات اقتصادية أخرى دور التنويع في التخفيف من مخاطر الاقتصاد الكلي، فضلا عن نظريات النمو ونظريات التنمية والتي أبرزت مساهمة التنويع في عملية التنمية.[1]

فالتنمية تعتبر العملية الشاملة التي تستلزم صياغة وتنفيذ سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد، فتحديد أهداف للتنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى، في حين أن عملية التنويع الاقتصادي ما هي إلا وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الاقتصادية، فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، والتي تحدث نتيجة الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير، وكذلك رفع القيمة المضافة وتحقيق الترابط بين القطاعات المختلفة، يمثل التنويع الاقتصادي وسيلة الغرض منه تحقيق أهداف أسمى ألا وهي:

- المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع الدخل القومي وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي ضمان استمرارية النمو على المدى الطويل.

[1] لزعر محمد أمين ، 2014، ص 5.

المطلب الثاني: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، فهو عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، بالإضافة إلى قدرته على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة.

أما من الناحية الاجتماعية فالتنويع الاقتصادي يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء التي تتمحور حول توفير فرص العمل، الغذاء، الصحة، الملبس، المأوى، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس، في حين يساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال العمل على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس عن طريق تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالنفاذ والتدهور البيئي، فضلا على أن التنويع يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة بين الأجيال على حد سواء.[1]

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على استراتيجية التنويع الاقتصادي يتطلب جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الاستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويع، والمتمثلة فيما يلي:

- **تكريس سيطرة الدولة على مواردها الذاتية**

تعتبر سيطرة الدولة على مواردها الذاتية حجر الزاوية في استراتيجية التنمية القائمة على التنويع الاقتصادي، فهي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي المتطلبات الأساسية للسكان، وبما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي من جهة، كما تشكل عملية السيطرة على الموارد الذاتية هدفا استراتيجيا يفضي إلى القضاء على التبعية للخارج وتكريس مبدأ الاستقلال الاقتصادي من جهة أخرى.[2]

[1] Michael chugozie Anyaechie, Anthony chukwudi Areji, 2015, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, authors &Scientifics Research publishing, p 89: http://www.scirp.org/joutnal/ojps, (consulted 06/ 04/ 2017).

[2] صالحي صالح، 2008، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 878.

- **إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية**

إن مراجعة الإنفاق العام وتقويم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لحجمه، وأوجه تخصيصه ومصادر تمويله، يعد تصديا للخل الحاصل في الاقتصاد، والذي يفرزه نمط النمو الراهن، بما يؤدي إلى إعادة تعريف وتحديد وظيفة الميزانية العامة، والمعايير التي تحكم مصادر تمويلها باعتبارات الجدوى الاقتصادية.[1]

- **إعادة تنظيم القوة العاملة وتطوير إدارتها**

إن تخطيط القوة العاملة يهدف أساسا للاستفادة الفعلية منها، ورفع مستوى مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وخلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بما يحقق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.[2]

- **إصلاح الإدارة وتنميتها**

إن تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تحقق التنمية المستدامة يتطلب وجود إدارة ذات كفاءة عالية، وتتضمن العناصر التالية:[3]

- إن إدارة التنمية هي نظام إداري متكامل له جميع المقومات العامة التي يتكون منها أي نظام اجتماعي.
- لابد أن تتولى إدارة التنمية أعمال التحديد والتنفيذ والمراقبة والمتابعة لأعمال التنمية المختلفة.
- أن تقوم على أساس من الوعي والعلم من ناحية، والحركية أو الحيوية من ناحية أخرى، وذلك حتى تتمكن من إنجاز عمليات التنمية المختلفة بالاستناد إلى هذين الأساسين اللذان يمثلان أهم مطالب تحقيق التنمية في المجتمع المعاصر.

[1] شنوف شعيب، رمضاني لعلا، 2008، **الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، أيام 8/7 أفريل، ص 676.

[2] بن شهرة مدني، 2009، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 258-259.

[3] عساف عبد المعطي، 2009 ، **مبادئ الإدارة العامة**، دار زهران للنشر، عمان، ص 439.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل اتضحت أهمية التنمية المستدامة كنموذج تنموي تسعى إلى تطبيقه مختلف دول العالم النامية والمتقدمة، وهو ما يتطلب منها تعبئة جميع الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة لديها، ووضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات كلية وقطاعية تسمح باستغلالها استغلالا أمثلا، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة مع الحفاظ على البيئة.

في هذا السياق، يعد التنويع الاقتصادي أحد الآليات والطرق التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، الأمر الذي يحصن الاقتصاد الوطني ويعطيه المرونة للتكيف مع المستجدات الطارئة، وذلك بغرض بناء اقتصاد مستدام وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة اقليميا واجتماعيا تنعكس إيجابا على الجوانب البيئية والاجتماعية.

ونظرا لأهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة سوف نتطرق في الفصل الموالي إلى التجربة الجزائرية في التنويع الاقتصادي ومقارنتها بتجربتين رائدتين في هذا المجال، وهما تجربتا كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا، ودراسة دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

أثر استراتيجية التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة_ دراسة مقارنة بين الإمارات، ماليزيا والجزائر _

تمهيد

يحظى قطاع المحروقات بمكانة هامة في الجزائر، فلقد كان لهذا الأخير أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية، وربط المشاكل التنموية ربطا وثيقا بالتغيرات التي تحدث في الأسواق النفطية الدولية، الأمر الذي جعل الاستقرار الاقتصادي مرهونا بتقلبات الأسعار وأدى إلى تعرض الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية، نتيجة الاعتماد الكبير على الفوائض النفطية في تمويل السياسات التنموية الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، والتأثير بشكل إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية لضمان استدامة نموه.

من هذا المنطلق، سعت الجزائر إلى إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة، وذلك في إطار برامجها التنموية المختلفة التي هدفت إلى تطوير البنية التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدماتية العامة والخاصة، غير أنه رغم الاستراتيجيات الرامية إلى تنويع بنية الاقتصاد لم تسمح بتحسين الأداء الاقتصادي الذي لايزال ذا مرونة عالية لتغير أسعار النفط.

في هذا الإطار، تظهر أهمية مراجعة السياسات الاقتصادية وانتهاج استراتيجيات تنموية جديدة على غرار العديد من الدول التي تمكنت بفضل سياساتها الرشيدة من تنويع اقتصادياتها، والتي تعد الإمارات العربية المتحدة وماليزيا من بينها، فلقد تمكنت كل منها بفعل حوكمة مواردها من خلق نموذج اقتصادي رائد والسير قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بالتطرق للتجربتين الإمارتية والماليزية في تنويع اقتصادياتها كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة ومقارنتها بالجهود الجزائرية بغية الاستفادة منها، من خلال التطرق للمحاور التالية:

- المبحث الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر.
- المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر.
- المبحث الثالث: مقارنة انعكاسات جهود التنويع الاقتصادي على تحقيق التنمية المستدامة بين الجزائر، الامارات العربية المتحدة وماليزيا.

الفصل الثالث

أثر استراتيجية التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة_ دراسة مقارنة بين الإمارات، ماليزيا والجزائر _

المبحث الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر

سعت كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا والجزائر إلى بناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بالموارد الريعية وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، وفيما يلي عرض لسياساتها الرامية لتنويع اقتصادياتها.

المطلب الأول: سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة: أهدافها، محاورها ومراحلها

شكل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط أولوية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، فبدأت منذ حوالي 30 سنة تجربتها في تنويع اقتصاداها، فحققت إنجازات استثنائية على صعيد بناء اقتصاد المعرف، وكذلك في قطاعات البنى التحتية، السياحة، التجارة الداخلية والخارجية، الطاقة المتجدّدة، الخدمات المالية والمصرفية وبعض الصناعات مثل الأدوية ومواد البناء والبتروكيماويات والألمونيوم.

الفرع الأول: أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تتمثل أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي: [1]

- تقليل نسبة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد للعملات الأجنبية والدخل من خلال إضافة قطاعات اقتصادية جديدة وتطوير كفاءة وإنتاجية القطاعات الحالية.
- التوظيف الجيد لموارد النفط في تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة والصناعات ذات القيمة المضافة العالية.
- تشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية.
- توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات.
- التركيز على معايير الاستدامة في كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية:

http://government.ae/economy (consulté le 11/10/2016)

- تجنب الآثار السلبية المترتبة عن التغيرات الدورية في مستويات العوائد النفطية على خطط الإنفاق وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.
- الحفاظ على احتياطيات نفطية كافية والحد من استنزافها في ظل ارتفاع الطلب العالمي عليها من أجل حماية مستقبل الأجيال القادمة.
- تنمية الموارد البشرية الوطنية وحسن استغلالها.

الفرع الثاني: محاور سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تتضمن سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة المحاور التالية:

1. تطوير القطاعات غير النفطية

في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي عملت دولة الإمارات على تطوير القطاعات غير النفطية المتمثلة فيما يلي: [1]

- **قطاع الصناعة**

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنمية الصناعية في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الضرورية، وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يلي:

- إقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية، الأمر الذي ساهم في تطوير البنية الهيكلية للصناعة الوطنية.
- إنشاء دوائر التنمية الصناعية في أغلب إمارات الدولة بهدف توفير كافة الإمكانيات لدعم النشاط الاقتصادي وخاصة النشاط الصناعي وتأهيله.
- تشجيع الاستثمار الصناعي من خلال توفير الحوافز التي تضمنها قانون تنظيم شؤون الصناعة، كإعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها وصادراتها والضرائب على أرباحها.
- تشجيع المؤسسات الصناعية على تطبيق الأساليب المتطورة في الإنتاج وعلى استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بتحسين مستويات الأداء.

[1] http://www.nationshield.ae/home/details/files (Consulted 11/10/2016).

- **قطاع الزراعة**

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التنمية الزراعية اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الثروة المائية واستغلالها على أساس علمي، وإنشاء سدود ترابية وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل باعتبارها العمود الفقري للزراعة، وقد أدت المجهودات المبذولة إلى التوصل إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة.

- **قطاع الطاقة غير التقليدية**

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنويع مصادر الطاقة لتشمل إلى جانب الموارد الهيدروكربونية التقليدية كلا من الطاقة النووية والمتجددة، وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها، والتي تتضمن التوجه إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة لمواكبة الخطط المستقبلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- **قطاع السياحة والطيران**

تسعى دولة الإمارات إلى تطوير قطاعي السياحة والطيران في منظومة اقتصاد ما بعد النفط وزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لارتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى ودوره في توفير الوظائف وتنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى استراتيجية الابتكار والتطوير التي يرتكز عليها من جهة أخرى.

2. الاستثمار في اقتصاد المعرفة

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة باعتباره من القطاعات التي تمتاز بفرص كبيرة للنجاح، وذلك ضمن رؤية شاملة لهذه الأخيرة تتناسب والقدرات الاقتصادية والديموغرافية، مما أدى إلى تحسين قيمة كل من مؤشر اقتصاد المعرفة ومؤشر المعرفة* الذين قدرت قيمتهما بـ 6.94 و 7.09 على الترتيب سنة 2014،[1]

* يدل مؤشر اقتصاد المعرفة على ما إذا كان المناخ في دولة معينة صالحا لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية، أما مؤشر المعرفة فيقيس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتبنيها ونشرها، وتتراوح قيمتهما ما بين 0 و 10.

[1] تقرير المعرفة العربي لعام 2015: **الشباب وتوطين المعرفة – دولة الإمارات العربية المتحدة:**
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja(consulté le 05/10/2016).

وارتفاع تنافسيتها عالميا وحلولها ضمن المراتب الخمس الأولى في 27 مؤشرا عالميا وفق تقرير التنافسية العالمية للعام 2015 – 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في سويسرا.[1]

3. الاستثمار في المشروعات الكبرى

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا لتطوير البنية التحتية عن طريق إنشاء أصول جديدة وخدمات ذات جودة عالية، وذلك بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية، المالية والسياحة الثقافية، الأمر الذي مكنها من امتلاك إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم.[2]

4. تحسين بيئة الأعمال

عملت الإمارات العربية المتحدة على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عن طريق: [3]

- تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أبرزها قانون الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري وتنويع النشاط الاقتصادي بما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021.

- اعتماد سعر صرف مربوط بالدولار، وهو الأمر الذي جعل دولة الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا).

- إنشاء المناطق الحرة لتصبح مركزا لتجار التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة.

[1] http://www.nationshield.ae/home/details/files (consulté le 11/10/2016).

[2] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:
http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/nd/42;ECSSR_COOKIE=2y4XXwMJ0WKBnTG1000886313!846022310?_nfpb=true&_pageLabel=9645&f (consulté le 05/10/2016).

[3] مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي:
https://www.adced.ae/sites/ar/MediaCenter/Pages/Special-Economic-Zones.aspx (consulté le 11/10/2016).

وقد أدت المجهودات المبذولة إلى تصنيف الإمارات في المرتبة 13عالميا والأولى شرق أوسطيا بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2013 و2015، حيث أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من 20 % من الشركات الكبرى في العالم.[1]

الفرع الثالث: مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

بدأت عملية تحول الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع منذ ثلاث عقود، فبعد اعتماد شبه كامل على العائدات النفطية في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات غير النفطية في سنوات التسعينات، وذلك إثر انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي في إطار خطة تنموية هدفت إلى تشجيع الاستثمار الخاص والإنتاجية المحلية في قطاع البناء والعقارات ثم قطاع النقل والاتصالات والصناعات التحويلية.

ليستمر بعد ذلك تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي بتحويل الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة غير النفطية وبناء اقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق كل من الخطة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الاتحادي والمتمثلة في رؤية الإمارات2021، والرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030، خطة دبي الاستراتيجية 2021 ورؤية الشارقة 2021 على المستوى المحلي.

1. رؤية الإمارات 2021

وهي خطة استراتيجية تم إطلاقها عام 2007 تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي للقطاعات غير النفطية بحيث لا تتجاوز مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام نسبة 20 %، رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية[2]، من خلال التركيز على ثلاث مجالات هي: [3]

- زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وربط التعليم باحتياجات السوق.
- وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتشجيع القطاعات الناشئة.
- تطوير سياسة البحث العلمي بما يتماشى مع الأولويات الاقتصادية لدولة الإمارات.

[1] وزارة الاقتصاد الإماراتية:
http://government.ae/economy (consulté le 11/10/2016)
[2]Daniele Schiliro**,** 2013, **Diversification and development of the UAE's economy**, p8: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/47089/1/MPRA_paper_47089.pdf (consulted on 05/9/2016).
[3] https://www.vision2021.ae/sites/default/files/uae_vision-arabic.pdf (Consulted on 05/9/2016).

وتطبيقا لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، قامت حكومة دولة الإمارات بتنفيذها في إطار الاستراتيجيات التالية:[1]

- **استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و2010:** تؤسس هذه الاستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي في إطار مواكبة التغيرات الاقتصادية، وتستهدف في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، كما تركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا من ناحية أخرى.

- **استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2013:** وضعت هذه الاستراتيجية بهدف تسهيل رؤية الإمارات2021، وهدفت إلى تطوير اقتصاد معرفي تنافسي عن طريق التركيز على الملكية الفكرية، تطوير البنية التحتية الوطنية وزيادة المشاركة العالمية.

- **استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2016:** حددت هذه الاستراتيجية التوجهات المتوسطة المدى للحكومة في مختلف القطاعات، وتفصيلها إلى خطط تنفيذية للجهات الاتحادية.

2. الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030

تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي إلى تحقيق ما يلي:[2]

- بناء اقتصاد مستدام قائم على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.
- توسيع نطاق تأسيس الشركات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تطوير بنية تحتية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.
- تبني سياسات مالية منضبطة وقادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية.
- إرساء بيئة مرنة للأسواق المالية والنقدية تتسم بمعدلات تضخم خاضعة للسيطرة.
- إحداث تحسينات ملموسة في كفاءة سوق العمل.

[1] مجلس وزراء دولة الإمارات:
http://uaecabinet.ae/ar/strategic-planning#sthash.NWW7DJh0. Pdf (consulté le 05/9/2016).

[2] مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي:
https://www.adced.ae/sites/ar/SitePages/Home.aspx (consulté le 05/9/2016).

3. خطة دبي 2021

تمحورت خطة دبي الاستراتيجية حول الأهداف التالية: [1]

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات باعتماده على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الإنتاجية والابتكار.
- تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة.
- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وبشكل خاص الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

4. رؤية الشارقة 2021

وضعت رؤية الشارقة لتوحيد كافة الجهود والمبادرات والبرامج السياحية المستقبلية لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- نمو مستدام لاقتصاد الإمارة وتطوير قطاع سياحي جاذب، وذلك باتخاذ نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة.
- استقطاب 10 ملايين سائح بحلول عام 2021 والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف.
- التعاون والشراكة بين الجهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هدف الرؤية.
- استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي، حيث تعتبر الصين والهند ودول الخليج من أهم الأسواق التي تسعى الإمارة إلى استقطاب وفود سياحية منها.
- تطوير منتج الشارقة السياحي من بنى تحتية، مواصلات، مطار، متاحف ومنشآت فندقية وفق أفضل المعايير العالمية.

[1] المجلس التنفيذي لإمارة دبي:
http://www.dubaiplan2021.ae -2015/ (Consulted on 05/9/2016).

[2] هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة:
http://corporate.sharjahtourism.ae/ar-ae/Media-Department/News-ar// (Consulted on 05/9/2016).

الفرع الرابع: المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يمكن تقييم الوضع الراهن للاقتصاد الإماراتي ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها، بالإضافة إلى قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان.[1]

لذلك يعد المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي مقياسا جيدا لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، والجدول الموالي يبين قيم مؤشر التنويع الإجمالي (المركب) في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990- 2015.

الجدول رقم (02): المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.36	0.31	0.31	0.30	0.26	0.24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة:
http://www.fcsa.gov.ae/PublicationAr/tabid/130/Default.aspx?MenuId=2(consulté le 12/11/2016)

و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx (consulté le 13/11/2016).

من خلال الجدول السابق يتبين التراجع المستمر لمؤشر التنويع الاقتصادي من سنة لأخرى، وهو ما يدل على تزايد درجة تنويع الاقتصاد الإماراتي الذي يمتلك كل مقومات النمو والتطور.

[1] يعتمد معامل هرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي .

الفرع الخامس: القيود والتحديات القطرية، الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية للاستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

يمكن إيجاز أهم القيود والتحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسات التطبيقية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:

1. القيود والتحديات القطرية المؤثرة في السياسات التطبيقية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي

تتمثل أهم القيود والتحديات الداخلية المؤثرة في السياسات التطبيقية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي :

- التنسيق بين الإمارات السبع في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنويع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية؛ كونها حاليا في مراحل مختلفة منه نظرا لتمتعها بحكم ذاتي واسع خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والمالية.

- عدم وجود نموذج موحد للسياسات التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإماراتها تتبنى استراتيجيات تنموية متفاوتة تبعا للموارد والكفاءات المتاحة، فبينما تركز إمارة أبو ظبي على التصنيع القائم على النفط بسبب توفرها على الموارد النفطية الهائلة، تعتمد إمارة دبي على قطاعات غير نفطية مثل النقل، الخدمات اللوجستية، السياحة، الخدمات المالية، العقارات والبناء بسبب انخفاض احتياطيات النفط، لتشكل بذلك المكان الرئيسي لخطة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة التي يقوم نموذج تنميتها الاقتصادية على استراتيجية الأعمال الرائدة في دبي، كما تلعب الشارقة دورا هاما في خطة التنويع نظرا لاعتمادها على قطاع الصناعات التحويلية المزدهر، والذي يساهم بـ 50% من القدرة الصناعية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

- إدارة التباطؤ الحاصل في بعض المشاريع الإنشائية الكبرى بعد تراجع العوائد الريعية، والحفاظ على نمو طويل المدى والمدفوع من طرف القطاع الخاص تحديدا، وليس بواسطة ضخ استثمارات حكومية بشكل كبير في القطاعات غير النفطية. [1]

- عدم فعالية إصلاحات السياسات المحلية في تخفيف مخاطر دورات الانتعاش والكساد، فمن أهم المخاطر على المستوى المحلي في الأجل المتوسط احتمالية تجدد دورات الانتعاش والكساد في ضوء

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
http://en.calameo.com/read/001231435ab3f2c0a8fd5?bkcode=a8fd5(consulté le 13/11/2016).

تعافي سوق العقارات والإعلان عن تنفيذ مشروعات عملاقة جديدة، الأمر الذي يدفع الشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات الخاصة إلى القيام مجددا بتحمل المخاطر دون حذر واللجوء مرة أخرى إلى الرفع المالي، وهو ما يؤثر على الميزانيات العمومية للبنوك نظرا لارتباطها الوثيق بالشركات ذات الصلة بالحكومة، وعليه فإن غياب السياسات الاحترازية من الممكن أن يؤدي إلى نمو في الأجل القصير على حساب الاستقرار في الأجل المتوسط. [1]

- انخفاض كبير ومطول في الإيرادات الريعية نتيجة تجدد حالة الركود العالمي أو تزايد المعروض النفطي العالمي، فإن كان ما تملكه الإمارات من أصول أجنبية ضخمة وتحسن مركز لماليتها العامة يوفران حماية لها من الصدمات المعتدلة أو الصدمات المتوسطة الأجل، فإن حدوث انخفاض كبير ومطول في أسعار النفط قد يؤدي إلى تراجع المدخرات المتراكمة والإنفاق المالي في نهاية المطاف، مما قد يكشف مزيدا من مواطن الضعف في الميزانيات العمومية للشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات الخاصة.

- التحول من التوجه التقليدي القائم على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر المرتكز أساسا على إنشاء المناطق الحرة مع منح مزايا إضافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تهيئة بيئة عامة تساعد على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر العالي الجودة.[2]

- القيام بالمراجعة الشاملة والدورية لمنظومة القوانين والتشريعات ونوعية الإجراءات التنفيذية حتى تتسم بالمرونة وتتمكن من مرافقة التحولات الاقتصادية ومواجهة التحديات المستقبلية.

- إدراك طبيعة المتغيرات والمستجدات الحديثة للاقتصاد العالمي والتفاعل معها لتجنب أثارها السلبية.[3]

[1] صندوق النقد الدولي:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/cr13239a.pdf(consulté le 13/11/2016).

[2] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:
http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ lang=/Publications_0400.xml (consulté le 13/11/2016).

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
http://en.calameo.com/read/001231435ab3.xml (consulté le 13/11/2016).

2. القيود والتحديات الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي

تتمثل أهم التحديات الخارجية المؤثرة في السياسات التطبيقية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي: [1]

أ. الالتزام بالاتفاقيات الدولية

تعد دولة الإمارات من أكثر الدول العربية اندماجا في الاقتصاد العالمي من خلال الارتباط الوثيق والاعتماد الكبير على الأسواق العالمية سواء لتصدير النفط، استيراد مختلف الاحتياجات، واستثمار الفوائض النفطية، وهذا الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الذي تحكمه العديد من الاتفاقيات يوجب عليها الالتزام بالقيود التي تفرضها المنظمات والاتفاقيات الدولية المختلفة من بينها المنظمة العالمية للتجارة، والتي تفرض الكثير من القيود على سياسات الدول الاقتصادية لعل أبرزها عدم إمكانية استخدام السياسات التجارية لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال توفير الدعم الحكومي أو الحماية من المنافسة الأجنبية للصناعات الوطنية الناشئة، بالإضافة إلى عدم إمكانية استخدام السياسات النقدية في إطار الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الدخل نتيجة ارتباط العملة الإماراتية بالدولار الأمريكي.

ب. التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة

يرتبط الاقتصاد الإماراتي ارتباطا وثيقا بالأسواق الأسيوية الناشئة، وهو ما يعرضه للمخاطر في حالة حدوث صدمات نمو بالتزامن في جميع هذه الأسواق، وذلك نتيجة ضغوط القطاع المالي أو فشل الإصلاحات المالية والهيكلية فيها؛ باعتبار أن دول آسيا الناشئة وخاصة الهند تمثل الوجهة الرئيسية للصادرات الإماراتية، فضلا عن مساهمة الطلب الخارجي الكبير من آسيا على الحد من تأثر الإمارات بضعف الاقتصاديات الأوروبية والعقوبات المفروضة على إيران، بالإضافة إلى أن تباطؤ اقتصاديات الدول الأسيوية الناشئة قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الذي يشكل أحد المحركات المهمة وراء نمو الصادرات السلعية غير النفطية وتراجع السياحة والحد من الطلب الأجنبي على العقارات.

ت. عدم التزام كلي أو جزئي بالسياسات التي تعهدت بها منطقة اليورو

إن عدم التزام كلي أو جزئي بالسياسات التي تعهدت بها منطقة اليورو في حالة ظهور ضغوط مالية وزيادة التشابك بين الكيانات السيادية والبنوك مجددا من شأنه أن يؤثر سلبا على دولة الإمارات،

[1] صندوق النقد الدولي:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/c.pdf.xml (consulté le 13/11/2016).

فسيكون من الصعب تجديد بعض قروض الشركات ذات الصلة بالحكومة التي حل تاريخ استحقاقها، وسترتفع التكلفة الكلية للقروض التي تحصل عليها هذه الشركات من الأسواق الدولية، مما سيفرض أعباء إضافية على ميزانياتها العمومية، ومن المرجح أن تنتقل المشكلات المالية التي تواجه هذه المؤسسات إلى الجهاز المصرفي الإماراتي بسبب الارتباط الشديد بينهما.

ث. حدوث تغير مفاجئ في اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة

وهو ما قد ينشأ عن تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة أو تجدد الضغوط المالية العالمية وغيرها من العوامل، ويؤثر ذلك على تجديد القروض كما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك والشركات ذات الصلة بالحكومة والمقترضين من القطاع الخاص والحكومة.

ج. موجة التغيرات السياسية في المنطقة العربية

والتي كان لها أثر كبير على العلاقات الاقتصادية وتدفقات رؤوس المال، فامتلاك الإمارات العربية المتحدة لاستثمارات مباشرة كبيرة في مجالات الاتصالات، العقارات وأنشطة أخرى في الدول العربية التي تعرف اضطرابات سياسية من شأنه التأثير على مستوى الاستقرار والطلب على الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يشكل أحد أهم مخاطر التي تواجه الاقتصاد الإماراتي.

الفرع السادس: عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة والدروس المستفادة منها

يحتل الاقتصاد الإماراتي في الوقت الراهن مكانة هامة على المستوى العالمي؛ نظرا لتمتعه بالعديد من المقومات التي كان لها دور أساسي في تمكينه من المضي قدما على طريق التنمية واستدامتها في مرحلة ما بعد النفط بالرغم من التحديات المحيطة به إقليميا وعالميا.

تتمثل أهم عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات فيما يلي: [1]

- **الإدراك المبكر لأهمية التنويع الاقتصادي في استدامة التنمية:** فلقد شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي منذ سنوات 1990 بعد تراجع أسعار النفط، كما هيأت ظروف نجاحه بإقامة بيئة استثمارية متكاملة تشتمل على كافة مقومات التنافسية واقتصاد المعرفة، تطوير البنية التحتية واعتماد منهجية تقوم على الانفتاح والديناميكية في الأسواق.

[1] http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html#2.xml (consulté le 12/11/2016).

- **تميز الاقتصاد الإماراتي بالديناميكية:** فهو اقتصاد مفتوح ومنتج قادر على النمو الذاتي ذو جدارة ائتمانية وقواعد مالية ونقدية متينة، فضلا عن امتلاكه قطاعات غير نفطية مزدهرة.

- **الاستقرار السياسي والأمني:** تمتاز دولة الإمارات بتحقيق التوازن بين استقلال الوحدات الإقليمية من جهة والمركزية من جهة ثانية، فلكل إمارة من الإمارات السبع قيادتها الخاصة، وفي المقابل فإن الدولة محكومة بمجلس أعلى يضم حكام الإمارات السبع، وقد أسس التعاون بين هذه الأخيرة لمستوى عال من الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وهو ما يضمن احتفاظ اقتصاد البلاد بميزة تنافسية قوية باعتبار دولة الإمارات المركز التجاري الأساسي في منطقة الخليج العربي وأحد أكبر الاقتصاديات فيها.

- **الانفتاح الاقتصادي:** ركزت دولة الإمارات في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي على ثلاثة محاور تمثلت في الاستثمار واستبدال ثروة النفط بثروة مادية (مدارس، مستشفيات، تعليم، جسور، مطارات)، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة تضاهي البنى التحتية في الكثير من دول العالم، وذلك من خلال وضع تشريعات قانونية تخدم النمو الاقتصادي وتجعل منها وجهة استثمارية مهمة وجاذبة، فضلا على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الخليجي، وتوقيعها على عدة اتفاقيات دولية كاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، اتفاقيات استثمار ثنائية مع 38 بلدا واتفاقيات ازدواجية ضريبية مع 49 بلدا.

- **تطور القطاع المصرفي:** يضطلع القطاع المصرفي الإماراتي بدور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الظروف المواتية للنمو، من خلال مساهمته في جذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص، نظرا لشفافيته وتطويره لآليات وأدوات عمل البنوك وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة، ومنها محاربة غسيل الأموال والرقابة الفعالة على البنوك وتسيير السيولة المصرفية إضافة إلى التنبؤ بالأزمات المالية والتصدي لها.

- **استقرار السياسة النقدية:** فبحكم الربط الثابت لسعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي، لا يوجد أثر مباشر لتقلبات سعر صرف العملات الأجنبية على المداخيل المتأتية من قطاع النفط في الموازنة الحكومية.

- **توفر بنية تحتية حديثة:** تمتلك الإمارات العربية المتحدة إحدى أكثر البنى التحتية تطورا في العالم، فمنذ نشأتها حرصت على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة، وهو

ما أهلها للحصول على مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية في هذا المجال، ومع ذلك تستمر في استثمار مبالغ كبيرة من رأس المال في البنية التحتية ضمن جدول الأعمال الوطني رؤية الإمارات 2021، والذي يهدف إلى جعل الإمارات العربية المتحدة من أفضل البلدان في العالم في جودة البنية التحتية في وقت قياسي.

- **تشجيع الإبداع والابتكار:** ركزت دولة الإمارات على الابتكار كونه أحد أعمدة التنويع الاقتصادي، سواء في القطاع الحكومي بما يصب مباشرة في تطوير المعرفة أو على مستوى الشركات لطرح أفكار وحلول مبتكرة للصناعات الحديثة.

- **سهولة ممارسة الأعمال:** تتميز دولة الإمارات ببيئة استثمارية محفزة بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها والسياسات الاقتصادية التي تعتمد على الانفتاح، التنوع والمرونة، فقد عملت على تكامل السياسات الصناعية، النقدية، المالية، التجارية والتشغيلية، عن طريق تحسين الإجراءات والقوانين المتعلقة بعملية تأسيس الشركات للمستثمرين المحليين والأجانب والتملك الكامل في المناطق الحرة، إنشاء بنية تحتية متطورة، توفير موارد بشرية ذات كفاءة ومؤهلات عالية، حماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها.

- **توفير بيئة مؤسساتية مناسبة:** يعد إصلاح هيكل المؤسسات (القوانين والتنظيمات وخاصة ما يرتبط بحقوق الملكية) من بين أهم العوامل التي ساعدت على نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:** والتي تعد إحدى الآليات الأكثر شيوعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حرصت الحكومة الإماراتية على توفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة، الأمر الذي سمح بتطوير عدة قطاعات مثل قطاع التطوير العقاري، المرافق العامة، النقل، الطاقة والسياحة في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة إطلاق مشاريع جديدة مبتكرة.

المطلب الثاني: سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا: أهدافها، محاورها ومراحلها

عملت ماليزيا على تنويع اقتصادها منذ استقلالها، فقامت بتطبيق عدة سياسات تنموية أثبتت مع مرور الزمن الأثر الإيجابي في تنويع الصادرات الوطنية، والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد.

الفرع الأول: أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا

تتمثل أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا فيما يلي:[1]

- تنويع مصادر الدخل.
- إحداث تحول جوهري في اقتصاد البلاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم على التصنيع في المقام الأول.
- استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التحديات المستمرة للمنافسة الاقتصادية المتغيرة.
- تحسين مستوى معيشة السكان وعلاج التفاوتات الاقتصادية غير المتوازنة بين العرقيات.
- تحسين وتطوير المجتمع الماليزي على مختلف الأصعدة مثل التعليم والصحة والخدمات.
- تطوير وتنمية القدرات والمهارات البشرية.

الفرع الثاني: محاور سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا

تشتمل سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا على المحاور التالية: [2]

1. تطوير القطاعات المنتجة

في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي عملت ماليزيا على تطوير القطاعات المنتجة كالصناعات الثقيلة، الصناعات ذات التقنية العالية، تحسين وتطوير البنى والمرافق التحتية، وذلك بإنشاء شبكة كبيرة وضخمة من الطرق السريعة والحديثة، وشبكات القطارات المتطورة، إضافة إلى تطوير شبكة الاتصالات والمعلومات بما يضمن الكفاءة والجودة العاليتين.

[1] Zainal Aznam Yusof, 2012**, Economic Diversification: The Case of Malaysia**, Council Member, National Economic Advisory Council (NEAC), Malaysia, pp 7-9.
[2] Zainal Aznam Yusof, 2012, pp 10-11.

2. تنمية المهارات البشرية

من خلال تحسين جودة وأداء وأساليب التربية والتعليم والمراكز العلمية البحثية ، والعمل على تعزيز مفاهيم الإبداع والابتكار بين المواطنين الماليزيين من خلال العمل على تبني أفكارهم ومشاريعهم وحمايتها، ويبدو ذلك واضحا وجليا في المنح المالية الهائلة التي تقدمها الحكومة للجامعات من أجل تشجيع البحث العلمي والابتكار.

3. تشجيع الصادرات

وذلك عن طريق:

- تقديم العديد من التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة بكافة أشكالها وأنواعها.
- إصدار سياسات مالية مناسبة هدفها تقديم جملة من الحوافز الضريبية والإعفاءات المتمثلة فيما يلي:

• إعفاءات ضريبية تصل إلى حد 25% من قيمة الصادرات المباعة للمصانع ذات التوجه التصديري.

• علاوة تصدير تصل إلى 3% من قيمة الصادرات وذلك لصالح المصانع المحلية والأجنبية بماليزيا.

- عدم إدماج المصاريف ذات الصلة بترويج الصادرات عند حساب الضرائب.
- توفير الضمانات على قروض التصدير خصوصا للأسواق الجديدة والناشئة.
- الإعفاء من الضرائب المحلية والرسوم على البضائع المخصصة للتصدير.
- إنشاء مناطق صناعية حرة في أماكن مناسبة ومحددة (هناك اثنتا عشرة منطقة صناعية حرة في ماليزيا حاليا).
- قيام وزارة التجارة والصناعة الماليزية بتوعية المصدرين الماليزيين بالفرص التجارية الواعدة والقيام بدراسة الأسواق وكذلك تقديم المساعدة لرجال الأعمال الأجانب.
- قيام الحكومة الماليزية بعقد الاتفاقيات الثنائية من أجل تسهيل دخول المنتجات الماليزية.
- قيام الحكومة بالسعي الحثيث في ربط المصانع الصغيرة والمتوسطة الماليزية بالشركات والمصانع الأجنبية في المناطق الصناعية الحرة وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد المحلي، ووضعت الحوافز والإعفاءات الضريبية المناسبة للطرفين.

4. تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي

لقد كان للقوانين والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الماليزية ومنها قانون الاستثمار الأجنبي أكبر الأثر في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي لإقامة المصانع المخصصة للتصدير مع وجود السياسات التحفيزية لترويج الصادرات.

الفرع الثالث: مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا

بدأت عملية تحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع منذ خمسة عقود، فبعد اعتماد شبه كامل على تصدير المواد الأولية مثل المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب، أخذ هيكل الناتج المحلي الإجمالي في التغير بصورة مستمرة لصالح القطاعات المنتجة إثر انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي في إطار خطط تنموية هدفت إلى تشجيع الاستثمار الخاص والإنتاجية المحلية، ليستمر بعد ذلك تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي بتحويل الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة وبناء اقتصاد معرفي تنافسي في إطار تحقيق رؤية 2020:[1]

- **المرحلة الأولى (من الستينات إلى أوائل السبعينات من القرن الميلادي الماضي)**

وتركزت السياسات خلالها على دعم الصناعات الإحلالية بدلا من الاستيراد مثل صناعة الغذاء والشراب والبلاستيك والمواد الكيميائية.

- **المرحلة الثانية (وكانت في السبعينات إلى أوائل الثمانينات من القرن الميلادي الماضي)**

وتركزت السياسات خلالها على دعم الصناعات ذات التوجه التصديري كصناعة الالكترونيات والمنسوجات وغيرها.

- **المرحلة الثالثة (عقد الثمانينات و أوائل التسعينات من القرن الميلادي الماضي)**

تركزت السياسات الحكومية فيها على دعم الصناعات الثقيلة والمرتكزة على المعرفة، والموارد المحلية كصناعة زيت النخيل و السيارات الوطنية والإسمنت والحديد.

[1] Zainal Aznam Yusof, and Deepak Bhattasali, 2007, **Economic Growth and Development in Malaysia: Policy Making and Leadership, Commission on Growth and Development**, Working Paper No. 27, p 12.

- **المرحلة الرابعة (بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي وإلى عام 2010)**

وتركزت السياسات الحكومية على دعم الصناعات ذات التقنية العالية كصناعة الأدوية والكيميائية والبتروكيميائية، والصناعات التي تقدم خدمات مساندة لعملية التصنيع كالمعامل والمختبرات والتسويق والتوزيع والإمداد.

- **رؤية 2020**

هي خطة طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات واسعة النطاق تشمل جوانب مختلفة تتمثل فيما يلي:

- القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يلتقي الجميع حول وعى واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي.

- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي ويتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات.

- الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.

- التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعنى انسحاب الدولة من النشاط العام ولكنها تعنى تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط، إذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية .

الفرع الرابع: المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في ماليزيا

يمكن تقييم الوضع الراهن للاقتصاد الماليزي ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها، بالإضافة إلى قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان.

لذلك يعد المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي مقياسا جيدا لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، والجدول الموالي يبين قيم مؤشر التنويع الإجمالي (المركب) في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990- 2015.

الجدول رقم (03): المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.30	0.30	0.31	0.23	0.21	0.21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية وزارة الإحصاء الماليزية:

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/ctimeseries&menu_id=NHJlaGc2Rlg4ZXlGTjh1SU1kaWY5UT09 (consulté le 12/11/2016).

ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx(consulté le13/11/2016)

من خلال الجدول يتضح التراجع المستمر لمؤشر التنويع الاقتصادي من سنة لأخرى، وهو ما يدل على تزايد درجة تنويع الاقتصاد الماليزي الذي يمتلك كل مقومات النمو والتطور.

الفرع الرابع: القيود والتحديات القطرية، الإقليمية والدولية المؤثرة في السياسات التطبيقية للاستراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا

يمكن إيجاز أهم القيود والتحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسات التطبيقية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:[1]

1. إقامة أمة ماليزية متحدة الأهداف والمصير المشترك، وعلى هذا يجب أن تكون الأمة في سلام مع نفسها، متكاملة إقليميا وعرقيا، وأن تعيش في وئام وشراكة كاملة وعادلة، ومكونة من جنس ماليزي واحد حتى وإن تعددت الأعراق، مع الولاء السياسي والنقابي من أجل الأمة.

2. إقامة مجتمع متقدم علميا واجتماعيا، وأن يكون مجتمعا مبتكرا متطلعا للأمام وليس مجرد مجتمع مستهلك للتكنولوجيا، بل مساهما أيضا في الأوساط العلمية والتكنولوجية والتطوير الحضاري.

3. إقامة مجتمع مزدهر ينافس الدول الاقتصادية بديناميكية قوية ومرنة من خلال تطوير الزراعة وازدهارها.

4. المناخ الاقتصادي العالمي:سوف تستمر التحديات الدولية التي تواجه ماليزيا في تأثيرها على الاقتصاد الماليزي، وذلك لأن ماليزيا تتبنى سياسة الإنتاج الاقتصادي الذي يعتمد على السوق الدولي والتجارة الدولية حيث أن الصادرات والواردات تمثل 57% من إجمالي الناتج الوطني والتي تُعد من أعلى المعدلات الدولية.

الفرع الخامس: عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستفادة منها

يمكن إيجاز أهم عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا فيما يلي:[2]

- إدراك لأهمية التنويع الاقتصادي في استدامة التنمية.
- **القيم النهضوية:** يتمثل الدافع القوي الكامن وراء نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة.
- **الإرادة السياسية والدور الفعال للدولة:** من المميزات الأساسية للثقافة الآسيوية عموما والماليزية خصوصا إعطاء اهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية.

[1] بوريب خديجة، 2012، **النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 3 و 4 ديسمبر، جامعة قالمة، الجزائر، ص281.

[2] بن سانية عبد الرحمان، 2011، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 4 العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، ص ص 62-71 .

- **المناخ الاقتصادي الملائم:** تميزت ماليزيا بين الكثير من الدول النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق انطلاقها الاقتصادي، وكان من أهم مميزات هذا المناخ ما يلي:

- الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- البنية التحتية: حيث أمضت ماليزيا 20 عاما في تشييدها، ورفضت حكومتها تخفيض النفقات المخصصة لهذا الغرض، مما مكنها من بناء اقتصاد قوي يسمح بنمو مستقر.

- **العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات** :حيث لم يتم تنمية منطقة على حساب أخرى بل تم توزيع مشاريع البنية الأساسية في كل الولايات، إضافة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي أو القطاع التجاري، بل تم إمداده بالوسائل الضرورية والتسهيلات اللازمة لجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

- **التنمية البشرية:** اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

- **فعالية الجهاز المصرفي والمالي:** اتخذت ماليزيا العديد من الإصلاحات من أجل ضمان فعالية جهازها المالي والمصرفي، وكان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال اتباع منهج شامل عام1989 للإشراف على جميع المؤسسات المالية ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأموال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية وسوق لصكوك الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.

- **تفعيل القطاع الخاص:** اعتمد النموذج الماليزي في تحريكه لعملية النمو الاقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام.

- **التخطيط الطويل المدى:** من مميزات الاقتصاد الماليزي الإيجابية أيضا بعد النظرة في التخطيط، حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي، وقبل حلول القرن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال" رؤية " 2020 التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020.

- التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا المرافقة لها.
- **استعاب التقدم التكنولوجي:** أصبحت ماليزيا دولة رائدة عالميا في مجال التقنية العالية.
- **تحرير التجارة الخارجية:** ترتبط ماليزيا مع عشر دول في جنوب شرق آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل اعتبارا من عام1995.

المطلب الثالث: سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر: أهدافها، محاورها ومراحلها

سعت الجزائر منذ الاستقلال لبناء اقتصاد إنتاجي معتمدة في ذلك على ثرواتها الطبيعية، فوضعت العديد من السياسات التنموية الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري والرفع من قدرته التنافسية.

الفرع الأول: أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

تتمثل أهداف سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر فيما يلي:[1]

- دعم القطاعات غير النفطية من أجل خلق اقتصاد تنافسي قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري من جراء اعتماد أدائه على القطاع النفطي.
- توسيع قاعدة الإيرادات من خلال تنويع مصادر الدخل.
- توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.
- زيادة القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثاني: محاور سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

تتضمن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر المحاور التالية:

1. تطوير القطاعات غير النفطية

عملت الجزائر على تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال تخصيص جزء من العوائد النفطية لتمويل برامجها التنموية بما يؤدي إلى تعزيز دورها في الاقتصاد.

[1] ناجي بن حسين، 2007/2006 ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 77

أ. قطاع الصناعة

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى بناء قاعدة صناعية متكاملة ومتنوعة، حيث كان الانتاج موجها للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الجزائري، كما قامت بعدة إصلاحات اقتصادية بداية من عقد التسعينات بهدف تشجيع الصناعات الثقيلة التي تعد أساس بناء هيكل اقتصادي قوي، ثم وضع استراتيجية صناعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري، والتي تمثلت محاورها فيما يلي:[1]

- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها.
- الانتشار القطاعي للصناعة.
- انتشار وتوسع حيز الصناعة.

ب. قطاع الزراعة

عملت الجزائر على تطوير قطاع الزراعة من خلال توجيه جزء من الإيرادات النفطية لتطويره وتحديثه، عن طريق تمويل عمليات إدخال المكننة المتطورة والأساليب الحديثة في عمليات استغلال الثروة الزراعية.

ت.تطوير القطاع السياحي

وذلك من خلال بناء وتجهيز مختلف المرافق السياحية وما يرتبط بها من بنية تحتية، وتكوين العمالة المتخصصة في هذا المجال.

ث. تطوير قطاع الموارد البشرية وتنمية اقتصاد المعرفة

من خلال تطوير وتحديث مناهج التربية والتعليم والبحث والتطوير، والاهتمام بالمستوى الصحي للأفراد بما يكفل تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

ج. تطوير مصادر الطاقة البديلة التي تمتلك فيها الجزائر إمكانيات كبيرة كالطاقة الشمسية، المائية، وطاقة الرياح.

ح. تطوير الهياكل القاعدية من طرق، موانئ ومطارات، مؤسسات تعليمية وتكوينية، ومختلف الهياكل الأخرى الضرورية لخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية داخل الدولة.

[1] بوسبعين تسعديت وعروب رتيبة، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الوطني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، الجزائر، ص 7.

خ. تحسين بيئة الأعمال

عملت الجزائر على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عن طريق تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الاقتصادي. [1]

الفرع الثالث: الجهود الجزائرية لتنويع الاقتصاد الوطني

إن مختلف البرامج التنموية التي سطرتها الدولة الجزائرية، لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، خلال الفترة من 2000 – 2014، ولعل الوصول لبناء إقتصاد حديث ومتنوع، والعمل على فك إرتهان الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وإيراداته، يعتبر ضمن صلب الأهداف الإقتصادية لهذه البرامج التنموية، والتي رصدت لها إعتمادات مالية كبيرة، وفيما يلي تفاصيل هذه البرامج.

1. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 07 مليار دولار أمريكي) وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة، بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تحسيت الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع مجموعة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية، ودعم المؤسسات الأنتاجية الوطنية، وقد إنحصرت الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج في ثلاث أهداف رئيسية هي:[2]

- تحقيق التوازن الجهوي.
- إنشاء مناصب الشغل، لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية.
- مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

[1] صالحي صالح، 2008، ص 882 .

[2] نبيل بوفليح، 2013، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، جامعة الشلف، ص 46.

ضمن هذا الإطار تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي يتكون كم قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	%	عدد مناصب الشغل المستهدفة (ألف منصب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1	148.8
تنمية محلية وبشرية	71.8	70.8	53.1	6.5	204.2	38.8	50.75
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4	230
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	ـــــ	ـــــ	45.0	8.6	/
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100	580

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2002، ص87.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا مايلي:

1- إن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بنسبة بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرامج، حيث إستفاد من مبلغ قدره 210.5 مليار دج، أي ما يعادل 40.1% من الإعتمادات المالية الإجمالية، وزعت على الشكل التالي:[1]

[1] كريم بودخدخ، 2010/2009، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص201.

– التجهيزات الهيكلية: بمبلغ 142.9 مليار دج، وتشمل البنى التحتية للمياه (31.3 مليار دج)، البنى التحتية للسكك الحديدية (54.6 مليار دج)، قطاع الأشغال العمومية (54.3مليار دج)، الإتصالات السلكية واللاسلكية(10 مليار دج).

– تنشيط المناطق الريفية في الجبال والهضاب والواحات: بمبلغ 67.6 مليار دج، لتعزيز التنمية في هذه المناطق وتحسين ظروف المعيشة فيها، وحماية البيئة وتجمعات المياه؛

إن دعم هذا القطاع من شأنه يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة، من خلال توسيع مجال النشاط، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، كما يساهم في توفير الظروف الملائمة للإستثمار المحلي والأجنبي.

2– بلغت نسبة المبالغ المخصصة للتنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي الإعتمادات المالية للبرنامج، وهو ما يعزز من فرص تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

3– قطاع الفلاحة والصيد البحري إستفاد فقط من مبلغ 65.4 مليار دج، وهو مايمثل 12.4% من إجمالي الإعتمادات المالية للبرنامج، ويعو ذلك إلى أن القطاع قد إستفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 هو " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA "، وبالتالي فإن هذا المبلغ يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق، وقد تركز أساسا حول تكثيف الإنتاج الفلاحي لترقية صادرات المنتجات الزراعية، وتحويل أنظمة الإنتاج للتصدي لضاهرة الجفاف، حماية النظام البيئي الرعوي ومعالجة ديون الفلاحين، أما في مجال الصيد البحري فقد إعتمد البرنامج عدة آليات أهمها:

– توفير موارد للصندوق الوطني للمساعدة على مصايد الأسماك وتربية وتربية الأحياء المالية؛

– إنشاء مؤسسة الإئتمان لصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وحل مشكل ديون الصيادين.

4– يقدر المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات ب45 مليار دج، أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لتنفيد هذا البرنامج، والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009

خصص لهذا البرنامج عند إنطلاقه سنة 2005 مبلغا قدره حوالي 4203 مليار دج (حوالي 55 مليار دج)،إلا أن هذا المبلغ وصل في نهاية الفترة إلى حدود 17500 مليار دج،[1] وقد تم تقسيمه (البرنامج) إلى خمسة برامج فرعية يمكن إيضاحها من خلال الجدول التالي:

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، على الموقع **www.mae.dz**، تاريخ الاطلاع:15 /2016/11، ص02.

الجدول رقم (05) : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 (مليار دج)

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	% من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	45.5
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703.1	40.5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	337.2	8.0
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الإستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	4.8
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإيدارات العمومية	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال	50	1.2

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009:
http://www.premier-ministre.gov.dz (consulté le15/11/2016).

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا البرنامج قد ركز أساسا على ظروف معيشة السكان، حيث رصد لهذا الجانب مبلغ 1908.5مليار دج، وهو ما يمثل 45.5% من المبلغ الإجمالي، ويركز هذا البرنامج الفرعي على تحسين الظروف الإجتماعية للأفراد ودفع عملية التنمية البشرية بشكل أساسي.

كما حاز قطاع الهياكل القاعدية على ثاني أكبر إعتماد مالي ضمن البرنامج، حيث قدر بحوالي 1703.1 مليار دج، أي مانسبته 40.5% من إجمالي الإعتمادات المالية، ويشمل مواصلة تطوير قطاع الأشغال العمومية، والمياه وكذا التهيئة العمرانية.

بينما قدرة الإعتمادات المالية المتخصصة لدعم التنمية الإقتصادية بحوالي 3337.2 مليار دج، أي حوالي 8% فقط من إجمالي المبالغ المالية للبرنامج، وقد وجهت أساسا لتطوير ودعم قطاعات الغنتاج الحقيقي، وأهمها قطاع الصناعة بما فيها النفطية، وقطاع الفلاحة، والسياحة، وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير إستخدام الطاقات البديلة.

كما تم تخصيص ضمن هذا البرنامج أيضا مبلغ 203.9 مليار دج لتطوير وتحسين الخدمة العمومية المرتبطة بقطاعات العدالة والداخلية والمالية والتجارة، وكذا قطاع البريد والإتصال.

وقد سطرت الدولة مجموعة من الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج تمثلت اهمها فيما يلي:[1]

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو إقتصادي لا تقل عن 5% طوال فترة تنفيد البرنامج؛
- إنشاء100.000 مؤسسة إقتصادية جديدة؛
- توفير مليوني منصب شغل، عبر الإستثمار الذاتي أو عبر التوظيف في جميع القطاعات؛
- إنشاء 150 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني؛
- توفير مليون متر مكعب من المياه الصالحة لشرب يوميا عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه؛
- توفير الظروف الملائمة لإستقبال مليون طالب جامعي مع نهاية البرنامج؛
- إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجال التربوي، الإجتماعية، الثقافية، الطاقوية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية المواطنين في شتى ربوع الوطن.

[1] عبد الرحمن تومي، 2011، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 245-246.

الفرع الثالث: برنامج الإستثمارات العمومية 2010-2014

يعتبر برنامج الإستثمار العمومي تتمة للبرامج السابقة التي إنطلقت مند سنة 2001، ضمن إطار ديناميكية إعادة الإنعاش للإقتصاد الوطني، وقدرت الإعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 21215 مليار دج، أي مايعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى قسمين هامين:[1]

القسم الأول: بغلاف مالي قدره 9700 مليار دج، خصص لإستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز(أشغال عمومية، هياكل قاعدية...).

القسم الثاني: بغلاف مالي قدره 11524 مليار دج، خصص لإنجاز مشاريع جديدة، مع توجيه أكثر من 40% من الإستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الإجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية.

وقد سطرت الدولة جملة من الأهداف لهذا البرنامج اهمها مايلي:

- إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل؛
- إنعاش وتحديث المؤسسات الإقتصادية العمومية، وإنشاء وتحديث 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، مع تعزيز قدرات التقييس الصناعي؛
- دعم وتحديث التقنيات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وإعادة الإعتبار للغطاء النباتي وتوسيعه سواء الغابي منه أو الرعوي؛
- إستكمال وتحديث وترميم وإنجاز ما لا يقل عن 12030 كم من الطرق، بما فيها الطريق السيار شرق غرب، إضافة إلى إنجاز وتحديث 20 ميناء مخصصة للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء آخر، بالإضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات؛
- بالنسبة إلى قطاع التربية إنجاز أكثر من 3100 إبتدائية، و1100 إكمالية، و840 ثانوية؛
- بالنسبة للتعليم العالي: إنجاز 600000 ألف مقعد بيداغوجي، و400000 مكان للإيواء، وتوفير 44 مطعم جامعي.

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة محاور رئيسية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1] بيان مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، على الموقع: **www.mae.dz**، تاريخ الاطلاع، 2016/11/15،عدة صفحات.

الجدول رقم (06) : التوزيع القطاعي لبرنامج للإستثمارات العمومية 2010-2014
(الوحدة مليار دج)

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	% من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	9903	45.42
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسن الخدمات العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	3500	16.05
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي2010-2014، على الموقع: www.mae.dz ، تاريخ الإطلاع، 2016/11/15.

بناء على الجدول فقد تم تقسيم إعتمادات البرنامج الخماسي 2010-2014 كما يلي:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية إستفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، أي مايمثل نسبة 45.42% من إجمالي الإعتمادات المالية للبرنامج؛
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له ب8400 مليار دج بنسبة 38.52% من إجمالي الإعتمادات؛
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: إستفادت من مبلغ 3500 مليار دج، بنسبة 16.05% من إجمال الإعتمادات المالية للبرنامج؛

وعموما يمكننا القول أن التوزيع القطاعي للإعتمادات المالية المرصودة لهذا البرنامج الخماسي، يعكس رغبة الدولة في إستهداف تطوير أهم القطاعات التي تؤثر بصفة مباشرة على معدلات النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات ومستويات التشغيل، والمساهمة في بناء إقتصاد وطني متنوع وقوي.

الفرع الرابع: المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر

يمكن تقييم الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها، بالإضافة إلى قياس التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان.

لذلك يعد المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي مقياسا جيدا لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنويع الاقتصادي الذي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، والجدول الموالي يبين قيم مؤشر التنويع الإجمالي (المركب) في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015.

الجدول رقم (07): المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفندال هيرشمان	0.34	0.34	0.40	0.40	0.37	0.37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات 1997_2000_2010_2015:
www.bank-of-algeria.dz/htm/rapport.htm.

ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx(consulté le 13/11/2016).

من خلال الجدول السابق يتبين التراجع في المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي، وهو ما يدل على تزايد درجة تنويع الاقتصاد الجزائري بشكل ملحوظ.

المبحث الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، الجزائر

انتهجت كل من الإمارات وماليزيا و الجزائر استراتيجيات شاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وسيتم التفصيل فيها كالآتي.

المطلب الأول: استراتيجية التنمية المستدامة في الإمارات

تتمثل سياسات ومؤشرات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:

الفرع الأول: سياسات تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة

تتمثل سياسات تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:[1]

1. سياسات الإمارات العربية المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة في الجانب الاجتماعي:

تتمحور السياسات الرامية لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة حول ما يلي:

أ. تنمية قطاع التعليم

قامت الإمارات العربية المتحدة بانتهاج سياسات وبذلت مجهودات في سبيل تطوير نظامها التعليمي، حيث قامت بإمداده بكل المتطلبات في سبيل رفع قدرة هذا النظام على إعداد الأجيال القادمة المزودة بالمهارات والقدرات والحريات التي تمكنهم من الولوج إلى مجتمع المعرفة.

ب.القضاء على الفقر

يعتبر الفقر في دولة الإمارات العربية المتحدة شبه معدوما، وذلك بسبب ما تتمتع به الدولة من ارتفاع في مستوى المعيشة؛ حيث أدى الازهار الاقتصادي الذي شهدته الدولة خلال العقود الماضية إلى ارتفاع مستويات المعيشة ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك راجع إلى عدد من السياسات التي تمحورت حول:

- الاستمرار في سياسة الضمان الاجتماعي المكفولة دستوريا.

[1] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية:

http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ lang=/Publications

- تقديم الخدمات المختلفة للمرأة لتواكب التقدم الاقتصادي المحرز على الصعيد الوطني.

ت. تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية

اهتمت الدولة بتوفير الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين، وذلك ضمن خطط التنمية منذ نشأة الدولة، كما أولت اهتماما كبيرا بصحة الأمهات وبناء الهياكل الصحية، أما فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية، فإن الإمارات تمنح مساعدات مالية شهرية إلى 16 فئة في إطار الضمان الاجتماعي، كما تمنح مساعدات لفئة المعاقين وكبار السن.

ث. القضاء على البطالة

وذلك من خلال توفير مناصب العمل في شتى القطاعات.

ج. البيئة

تولي الإمارات العربية المتحدة اهتماما بالغا بالبيئة ويتجلى ذلك من خلال وضع إطار قانوني هدفه المحافظة على ثرواتها البيئية وحمايتها من الممارسات البشرية الخاطئة؛ كما وقعت الدولة على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي إلى جانب إصدار العديد من القوانين الاتحادية والمراسيم الرئاسية والأوامر المحلية.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس التنمية المستدامة ، إلا أنه نظرا لعدم توفر المعطيات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة سوف يتم عرض البعض منها فقط، والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية.

1. الجانب الاقتصادي

لتقييم واقع التنمية الاقتصادية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. مؤشر النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول الموالي تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990 – 2015.

الجدول رقم (08): النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990– 2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	11.8	1.6	4.8	7-	6-	3

المصدر: البنك الدولي:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.PP.CD&country=(consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول نلاحظ أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تزايدا انطلاقا من سنة 1990 إلى غاية سنة 2005 ، وذلك راجع إلى انفتاح الاقتصاد الإماراتي وتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام ومن ثم نصيب الفرد منه.

ب. مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

يساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي في الاقتصاد الوطني وتطور حجم تراكم رأس المال فيه، والجدول الموالي يبين قيمه في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001 – 2015.

الجدول رقم (09): نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990– 2015.

السنة	2001	2003	2005	2007	2010	2015
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	22.5	22.1	20.2	25.1	27.4	27.5

المصدر: البنك الدولي:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NE.GDI.TOTL.ZS&country= (consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول نلاحظ أن ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 – 2015، نظرا لزيادة الاستثمارات وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية، والتي وجهت أساسا إلى قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات.

2. الجانب الاجتماعي

لتقييم واقع التنمية الاجتماعية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. **مؤشر التنمية البشرية:** وهو يعتبر من أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة هذا المؤشر في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2015.

الجدول رقم (10): مؤشر التنمية البشرية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990–2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2014
مؤشر التنمية البشرية	0.693	0.732	0.756	0.868	0.815	0.835

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية 1995 – 2003– 2007– 2013 –2015
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 25/04/2017).

من خلال معطيات الجدول يتبين أن الإمارات العربية المتحدة حققت الإمارات تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، وقد تم تصنيفها ضمن الدول المتميزة بتنمية بشرية مرتفعة، و ذلك راجع إلى ارتفاع الدخل فيها بسبب امتلاكها لاحتياطات ضخمة من النفط و تنويع قاعدتها الإنتاجية، ومضاعفة حجم الإنفاق على التعليم والصحة.

ب. التعليم: إدراكا منها بأهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت الإمارات العربية المتحدة بانتهاج سياسات وبذلت مجهودات في سبيل تطوير نظامها التعليمي، فخصصت له ميزانية قدرت بـ 2.8% سنة 2009 حسب آخر إحصائيات لهيئة الأمم المتحدة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذي وصل إلى 90% حسب نفس الهيئة سنة 2012.

ت.الصحة: اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين ضمن خطط التنمية منذ نشأة الدولة، حيث بلغت مستويات الإنفاق على الرعاية الصحية 8.7 %من الإنفاق الحكومي، كما أولت اهتماما كبيرا لصحة الأمهات وبناء الهياكل الصحية، الأمر الذي أدى إلى تحسن الحالة الصحية للسكان بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن الظروف المعيشية، حيث انخفض عدد الوفيات من الرضع لـ 1000 من المواليد من 8 رضع سنة 2005 إلى 7 رضع سنة 2012، كما انخفض عدد الوفيات من الأطفال دون سن الخمس سنوات لـ 1000 من الأطفال من 10 أطفال سنة 2005 إلى 8 أطفال سنة 2012.

ث. الفقر: يعتبر الفقر في دولة الإمارات العربية المتحدة شبه معدوما، وذلك بسبب ما تتمتع به الدولة من ارتفاع في مستوى المعيشة؛ حيث أدى الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الدولة خلال العقود الماضية إلى ارتفاع مستويات المعيشة ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي انعكس على كافة شرائح المجتمع ، وتشير البيانات الاقتصادية لهيئة الأمم المتحدة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 129 ألف درهم في العام 2005 ليصل إلى حوالي 163 ألف درهم في العام 2007 ، ويعتبر نصيب الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة من أعلى المعدلات في دول العالم، وقد تبنت الحكومة عدداً من السياسات التي ساعدت على رفع دخول المواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص وتوفير مصدر دخل دائم لأصحاب الدخول المتدنية.

ج. البطالة: تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الإمارات 3.6%، حسب أرقام البنك الدولي الصادرة عام 2014، وتصل نسبة البطالة بين الشباب من الفئة العمرية بين 15 و 24 سنة إلى 8% ونسبة البطالة بين الشابات من الفئة العمرية نفسها إلى 17.1%.

3. الجانب البيئي

لمعرفة واقع التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة من الناحية البيئية نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى الاهتمام بالجانب البيئي، والجدول الموالي يبين متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 – 2013.

الجدول رقم (11): متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 – 2013.

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2015
متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	28.7	30.1	36.9	25.9	19.3	18.7

المصدر: بيانات البنك الدولي
http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&country=consulté le 25/04/2017).

من خلال معطيات الجدول يتضح ارتفاع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير، والناتج عن الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية الملوثة للبيئة، نظرا لدور قطاع المحروقات كمحرك الاقتصاد الوطني.

ب. نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي

يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى تضرر البيئة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والجدول الموالي يبين نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990 – 2014.

الجدول رقم (12): نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990 – 2014.

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2014
نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	3.4	4.6	6.6	6.7	4.8	4.6

المصدر:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&country=consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول السابق يتضح أن الأراضي الزراعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة تكاد تنعدم من مساحة الأراضي، وهو ما يدل على إهمال القطاع الذي تتراجع مساهمته في الناتج الداخلي الخام بشكل مستمر.

4. الجانب المؤسسي

أولت دولة الإمارات اهتماما كبيرا لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إنشاء البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المجال ولو بشكل طفيف، حيث ارتفع عدد مستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات لكل مئة شخص إلى 65.2 مستخدم سنة 2005.

الفرع الثالث: تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة

تتمثل أهم تحديات ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في: [1]

- ترسيخ فكرة الدولة الاتحادية، وتكريس الولاء لها بين أفراد المجتمع بدلا من القبيلة، أو الإمارة.
- خلق تكامل في عملية صنع القرار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وجعل السياسات المتعلقة بها أكثر ترابطا.

[1] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية:

http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ lang=/Publications

- عدم وجود نموذج موحد للسياسات التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإماراتها تتبنى استراتيجيات تنموية متفاوتة تبعا للموارد والكفاءات المتاحة.
- مشكلة العمالة الوافدة والتركيبة السكانية المختلة.
- التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهتها دولة الإمارات وما تزال تواجهها نتيجة للظروف السياسية التي تعرفها الجزيرة العربية.
- المشاكل البيئية الكبيرة بفعل التطور السريع، وآثار تغير المناخ والاحتباس الحراري.
- الموازنة بين القطاعات والفئات والإمارات، لتفادي تآكل الطبقة الوسطى و اتساع الفجوة بين الطبقات، مما يؤدي إلى الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية , أما عن التنمية التي تركز على إقليم معين من البلاد فإنها غالباً ما تؤدي إلى اتساع الفجوة في مستوى المعيشة بين مناطق البلد المختلفة ما قد يؤدي إلى الهجرة الداخلية.

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في ماليزيا

تتمثل سياسات ومؤشرات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا فيما يلي:

الفرع الأول: سياسات تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

تتمثل توجهات سياسات تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا فيما يلي:

1. توجهات السياسة في الجانب الاقتصادي

أ. **الخطط الخماسية:** قامت الحكومة الماليزية بوضع عدد من الخطط الخماسية في إطار خطة طويلة المدى، والتي تتمثل مراحلها فيما يلي:[1]

- **الخطة الأولى من سنة 1970_1990:** وسميت السياسة الاقتصادية الجديدة، وكانت تهدف إلى خفض معدل الفقر تدريجيا حتى القضاء عليه، وذلك بزيادة معدل الدخل وخلق فرص عمل لجميع الماليزيين، كما هدفت أيضا إلى إحلال التوازن الاقتصادي في المجتمع كي يسود الاستقرار.
- **الخطة الثانية من سنة1991_2000:** هي استمرار للخطة الأولى إلا أنها هذه المرة ركزت كثيرا على التنمية البشرية .

[1] هاجر العيادي،2011، **زوم على اقتصاد ماليزيا**، على الموقع: www.almouharrer.com/ar/، تاريخ الاطلاع:30/04/2017.

- **الخطة الثالثة من 2000_2010:** فزادت من التركيز على التنمية البشرية والبحث العلمي لتطوير التكنولوجيا المستعملة.

ب. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: أن بيئة العمل المواتية جعلت من ماليزيا واحدة من أبرز الوجهات الاستثمارية لعمليات التصنيع الدولية، فقد جذبت ماليزيا إلى الآن ما يزيد عن 5000 شركة أجنبية من أكثر من 40 دولة لمباشرة عملياتها في هذا البلد الواعد.

ت. تحقيق مراتب متقدمة في تطبيق معايير حوكمة الشركات: حيث حصلت ماليزيا على تصنيفات عالية كأفضل الدول النامية في تطبيق المعايير العالمية للحوكمة.

ث. تشجيع القطاع الخاص: وإخراطه في الحياة الاقتصادية بصورة أكثر جرأة وشمولية وبدون حدود تقف في طريقه شريطة أن يصب ذلك في مصلحة البلاد العامة.

2. توجهات السياسة الاجتماعية في ماليزيا

تتمثل توجهات السياسة الماليزية في الجانب الاجتماعي فيما يلي:

أ. القضاء على الفقر: ارتكزت سياسة ماليزيا للقضاء على الفقر على ما يلي:

- تقديم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة.

- تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية، حيث تم إنشاء برنامج أمانة أسهم البوميبترا، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها .

- تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقر.

- منح إعانات مالية للفقراء أفرادا وأسرا، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130–260 دولارا أمريكيا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة وكذا تنمية النشطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

- تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية.

- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار استراتيجية 2020م.

- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

ب.القضاء على ظاهرة البطالة: حققت ماليزيا نجاحا كبيرا في مجال محاربة البطالة التي تعود أسبابها في هذا البلد إلى العوامل التالية:

- عزل الملاي في المناطق الريفية، وبالتالي افتقروا إلى الخبرة المهارية في الأنشطة الحركية، وتدني مستواهم التعليمي نتيجة أن المستعمر عمل على جعل تعليمهم حتى المرحلة الابتدائية فقط.

- سيطرة العنصر الصيني على الثروات في البلاد، حيث كانوا يملكون ثلث ثروات البلاد، وفي الوقت ذاته يسيطرون على الأنشطة التجارية الأكثر ربحية.

وتتمثل أهم المحاور التي تتضمنها سياسات القضاء على البطالة فيما يلي:

- الاهتمام بتدريب العمال وتطوير مهاراتهم ضمن برنامج إنماء اقتصادي يبلغ حجمه 2.2 مليار دولار.

- إرسال عدد كبير من الماليزيين للدراسة والتدريب خارج البلاد، مع توفير حزم دعم وقروض ميسرة لذويهم، بقصد تحسين نوع المهارات للقوى العاملة المحلية، وإكسابها خبرات أجنبية رائدة لاسيما في ميادين الإدارة الاقتصادية.

- اشتراط توظيف القوى العاملة الماليزية في المشاريع الاستثمارية الصناعية المباشرة الأجنبية على الأراضي الماليزية.

- توفير أسباب استيعاب واستقرار العمالة المهاجرة من الريف إلى الحضر الماليزي.

- توفير دورات تدريبية فنية للكوادر الوسطية تضمن لهم انخراطا مبكرا بالوظائف خصوصا بقطاع الصناعات الهندسية والإلكترونية.

- وضع مجموعة من القوانين متعاقبة التي تنظم بيئة العمل، وتضمن حقوقا منصفة للقوى العاملة.

- تصدير عمالة ماهرة ماليزية إلى الخارج لغرض امتصاص التسرب الناتج عن تسريح هذه العمالة من المشاريع المتعثرة أو غير المنافسة.

- منح محفزات ضريبية للشركات المحلية مقابل استعان اكبر قدر ممكن من القوى العاملة، كما تتمتع هذه الشركات بمنح حكومية وتسهيلات في جزئيات التدريب ورفع قدرات موظفيها، لاسيما في قطاعات الصناعات الإلكترونية الفائقة.

- وضع آلية توظيف مهمة وفاعلة وشاملة، إذ بمجرد أن تعبأ استمارة طلب عمل للمواطن الماليزي تبدأ وكالة التوظيف التابعة لوزارة الموارد البشرية الماليزية بالبحث عن العمل المطلوب واقتراحه على الباحث عن العمل بشكل مستمر، كما تدعم الحكومة بشكل كبير وكالات التوظيف التابعة للقطاع الخاص التي بلغ عددها عام 2010 نحو 760 وكالة توظيف مرخصة رسميا.

- اعتماد سياسات صارمة تفضيلية لرأس المال البشري المحلي مقارنة بالأجنبي، حيث تفرض ضرائب عالية على العاملين الأجانب بماليزيا من جهة، وتتشدد في إصدار موافقات العمل لهم، واتخاذ إجراءات عقابية صارمة تجاه المشغلين الذين يؤوون عمالا أجانب غير شرعيين في وحداتهم الصناعية والتشغيلية.

ت.تنمية قطاع التعليم: وذلك من خلال:

- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي.
- الاهتمام بتعليم المرأة .
- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة.
- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال).
- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية.
- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية.

- تطوير المناهج التعليمية للتوافق مع متطلبات الألفية الجديدة وليكن تطويراً متكاملاً بما تعنيه كلمة التطوير وليس تغييراً جزئياً أو شكلياً.

- إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين وتدريبهم في ضوء متطلبات المرحلة القادمة .
- تشجيع البحث العلمي ودعم الباحثين والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات الميدانية في تطوير العملية التعليمية بكل عناصرها.
- دعوة القطاع الخاص للمساهمة في تمويل البرامج التعليمية والنشاطات المدرسية المختلفة.
- العناية بالبيئة المدرسية بكل مقوماتها.
- إعادة النظر في برامج النشاط المدرسي وأساليب تنفيذه في المدارس والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.
- تطوير استراتيجيات التعليم والتعلم مثل تعليم المتعلم كيف يتعلم، والتعلم الذاتي، التعليم الهادف، التعليم عن طريق حل المشكلات.
- العناية بالطلاب الموهوبين وإعادة النظر في البرامج المقدمة لهم.

ث. تنمية القطاع الصحي: إن استثمار ماليزيا في قطاع الصحة يمثل جزءاً رئيسيا في استراتيجية التنمية الشاملة، بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل هو وسيله وهدف للتنمية الاقتصادية، وتتمثل محاور سياستها الرامية إلى تطوير القطاع الصحي فيما يلي:
- الارتقاء بصحة الأسرة ومن ثم المجتمع، من خلال إدارة مناسبة للمستشفيات وللمرضى من خلال الرعاية الصحية المناسبة.
- تقليل الأمراض المعدية وغير المعدية، لتقليل الأنفاق على الخدمات الصحية.
- زيادة الوعي لدى الأفراد بالوقاية من الأمراض والسلوك الصحي للفرد في حياته اليومية.
- ضمان توفر أفضل التطعيمات اللازمة لوقاية الأطفال من العديد من الأمراض الخطيرة.
- توعية الأفراد بعادات التناول الصحي للأكل خاصة في المدارس و بين المراهقين، وزيادة الرقابة على الأسواق و الحرص على وجود أصناف الطعام المغذية.
- تأسيس بيئة عمل آمنه صحية, من خلال العمل على تقليل حوادث العمل و تقليل الأمراض المهنية.
- توفير أجهزه ومعدات تكنولوجيه حديثه للتشخيص الطبي، وزيادة الاهتمام بقطاع الصحة في الريف, وضمان جودة الأدوية المستخدمة من قبل الأفراد.
- توفير فرص لتدريب العاملين و التوسع في بناء وتطوير المعاهد و الكليات الطبية.

- الإشراف على المستشفيات الخاصة بعد تشجيع الحكومة لها، إذ يلزم نظام الرعاية الصحية الأطباء الجدد بالخدمة ثلاث سنوات في المستشفى الحكومي لضمان كفاءة أداء الأطباء الجدد.

3. توجهات السياسة البيئية في ماليزيا

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق:[1]

- احترام البيئة ورعايتها وفق أعلى المعايير الأخلاقية والأدبية.
- الحفاظ على النظام البيئي الطبيعي لضمان سلامة التنوع البيئي والتوازن الإيكولوجي.
- إدارة استغلال الموارد الطبيعية (الاستغلال العقلاني والرشيد لها)، للحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي.
- المشاركة بجد وفعالية في الجهود العالمية والإقليمية للحفاظ على البيئة وتدعيمها.

4. توجهات سياسة ماليزيا في المجال المؤسساتي

لتوضيح توجهات السياسات الماليزية في الجانب المؤسساتي سوف نركز على تلك المتعلقة بالقدرة المؤسسية وبالأخص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تعد ماليزيا من بين الدول المتقدمة في هذا المجال، وذلك بوجود العديد من الجامعات ومعاهد البحث العلمي والتكنولوجي.

وتتمثل المحاور التي ركزت عليها السلطات الماليزية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يلي:[2]

- تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والتدريب على استخدامها، من أجل ضمان تحكم الماليزيين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مستقبلا، ولزيادة قوة وإبداع المالزيين تم أيضا إنشاء جامعة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الاهتمام بتوفير التمويل اللازم لتعزيز نمو صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف مصادر متعددة كوزارة العلم والتكنولوجيا، المصادر الحكومية أو شبه الحكومية، اللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة .

[1] البيئة بيئتنا كلنا، 2010، إدارة البيئة في ماليزيا، متوفر على الموقع: http://beytna.wordpress.com. ،تاريخ الاطلاع:30/04/2017.

[2] حسين العلمي، 2013/2012 ، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 113-114.

- تعزيز التعاون بين مؤسسات الأعمال الماليزية الخاصة، والمعاهد البحثية الحكومية أو مؤسسات التعليم العالي في الابتكار العلمي والتكنولوجي والاستغلال التجاري.
- توفير بيئة تنظيمية قوية وبيئة تشريعية تكفل لكافة العاملين والشركات التوسع في استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل يعمق الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتلك الاستخدامات.
- تطوير البنية الأساسية لتعزيز نمو القطاع.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في ماليزيا

نظرا لعدم توفر المعطيات سوف يتم عرض بعض المؤشرات فقط، والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية.

1. الجانب الاقتصادي

لتقييم واقع التنمية الاقتصادية المستدامة في ماليزيا نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. مؤشر النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول الموالي تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة 1990 – 2015.

الجدول رقم (13): النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة 1990–2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	6	7.1	6.4	3.4	5.2	3.5

المصدر: بيانات البنك الدولي

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.PP.CD&country=(consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول نلاحظ أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تزايدا انطلاقا من سنة 1995 التي سجلت فيها أعلى نسبة ، أما في باقي السنوات فلم يكن اتجاه تغيره محددا، نظرا لتغير الناتج المحلي الإجمالي حسب الظروف الاقتصادية الخارجية والداخلية التي تؤثر على القطاعات الإنتاجية المولدة للدخل فيها.

ب. مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

يساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي في الاقتصاد الوطني وتطور حجم تراكم رأس المال فيه، والجدول الموالي يبين قيمه في ماليزيا خلال الفترة 1990 – 2015.

الجدول رقم (14): النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة 1990– 2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	32.4	43.6	26.9	22.4	23.4	25.1

المصدر: البنك الدولي:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NE.GDI.TOTL.ZS&country= (consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول يتبين أن تغير نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 – 2015 لم يكن في اتجاه واحد، فقد عرف ارتفاعا في سنوات التسعينات نتيجة زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الاستثمار المحلي خاصة في القطاع الصناعي.

2. الجانب الاجتماعي

لتقييم واقع التنمية الاجتماعية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. **مؤشر التنمية البشرية:** أولت السلطات الماليزية اهتماما كبيرا للتنمية البشرية إيمانا منها بأن الفرد هو أساس التنمية الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990و 2015.

الجدول رقم (): مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا خلال الفترة 1990– 2015

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2014
مؤشر التنمية البشرية	0.616	0.659	0.691	0.811	0.744	0.779

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية 1995 – 2003– 2007– 2013 –2015
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 25/04/2017).

من خلال معطيات الجدول يتبين أن ماليزيا حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، وقد تم تصنيفها ضمن الدول المتميزة بتنمية بشرية مرتفعة، و ذلك راجع إلى ارتفاع الدخل فيها نتيجة تنويع قاعدتها الإنتاجية، ومضاعفة حجم الإنفاق على تطوير التعليم وتوفير الرعاية الصحة، بالإضافة إلى ضمان مناصب شغل لجميع الماليزيين مما ساعد على تحسين مستوى معيشتهم والقضاء على الفقر فيها.

ب. التعليم: اهتمت ماليزيا منذ استقلالها بقطاع التعليم، فخصصت له مبالغ ضخمة قدرت بـ 25% من مجموع الميزانية السنوية للإنفاق سنة 2006 لتطويره، ويعد هذا المعدل من أعلى المعدلات في العالم، وكنتيجة لذلك وصل عدد الذين يلمون بالقراءة والكتابة فيها إلى 93.1 % سنة 2012 حسب تقرير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة لسنة 2014، وهي من أعلى النسب في العالم.

ت. الصحة: تنفرد ماليزيا بالعديد من المزايا في مجال تقديم الخدمات الصحية بصورها المختلفة، حيث تمتلك إمكانيات بشرية والمادية هائلة في هذا المجال، وتقوم الدولة بتغطية حوالي 98 % من تكاليف الرعاية الصحية، بتخصيصها مبالغ ضخمة للإنفاق الصحي قدرت بـ 3.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الغطاء الصحي ليشمل 80 % من المواطنين، تخفيض نسبة الوفيات وخاصة لدى الرضع والأطفال دون الخمس سنوات من 10 رضع و 12 طفلا سنة 2005 إلى 7رضع و9 أطفال سنة 2012 لكل 1000حسب المعطيات الواردة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 .

ث. الفقر: تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود من تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5 % ، وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة قد تناقص بنهاية عقد التسعينيات إلى أكثر من تسعة

أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات، حيث وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي.

ج. البطالة: قامت ماليزيا بمجهودات جبارة للقضاء على البطالة، فتمكنت على إثرها من تخفيض نسبة البطالة إلى مستويات دنيا تكاد تنعدم والمقدرة بـ 2.9%، حيث توفر الدولة وظائف عمل دائمة خاصة في القطاع الصناعي.

3. الجانب البيئي

لمعرفة واقع التنمية المستدامة في ماليزيا من الناحية البيئية نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى الاهتمام بالجانب البيئي، والجدول الموالي يبين متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 – 2013.

الجدول رقم (16): متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 – 2013.

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2015
متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	3.1	5.8	5.4	6.8	7.8	8

المصدر: بيانات البنك الدولي

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&country=consulté le 25/04/2017).

من خلال معطيات الجدول يتضح ارتفاع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بشكل مستمر، نظرا لدور القطاع الصناعي في الاقتصاد الماليزي باعتباره الدعامة الأساسية لتطوره.

ب.نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي

يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى تضرر البيئة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والجدول الموالي يبين نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990 – 2014.

الجدول رقم (14): نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990 – 2014.

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2014
نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	20.8	21.5	21.4	21.7	22.7	23.9

المصدر: بيانات البنك الدولي

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&country=consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول السابق يتضح أن الأراضي الزراعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مساحة الأراضي، وهو ما يدل على عدم الاهتمام بهذا المجال من طرف السلطات الماليزية.

4. الجانب المؤسسي

تعد ماليزيا من بين الدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك بوجود العديد من الجامعات ومعاهد البحث العلمي، لقد بدأ اهتمام ماليزيا بتكنولوجيا المعلومات في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، كما تم توفير العديد من الحوافز لجذب الشركات الأجنبية للاستثمار في ماليزيا، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد بلغ متوسط معدل الإنفاق العمومي الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 10 % من الناتج المحلي سنة 2010، بحيث بلغ متوسط الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2005 – 2007 مبلغ 4337 مليون دولار أمريكي.

الفرع الثالث: تحديات تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

على الرغم من النجاحات التي حققتها ماليزيا خلال العقود القليلة الماضية في الكثير من المجالات فإن هناك الكثير من التحديات التي تواجه الماليزيين شعبا وحكومة، وتتطلب من الجميع العمل من أجل الحفاظ على الوحدة والتنوع، واستكمال مسيرة التنمية المستدامة التي بدأتها ماليزيا، بالإضافة إلى المحافظة على النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للمواطنين، والمتمثلة فيما يلي:

- التنوع في التركيبة السكانية وتعدد الأعراق واختلاف الديانات.
- الحفاظ على الوحدة القائمة الآن بين الولايات المكونة لماليزيا وعددها 13 ولاية، والتي يوجد بينها تباعد جغرافي.
- التحديات المتعلقة بالموقع الاستراتيجي لماليزيا، وحجم تأثيرها في منطقة تقع ضمن دائرة التنازع والصراع الأميركي– الصيني.
- استهداف القوى الغربية لماليزيا بسبب توجهها الإسلامي وبخاصة في المجال الاقتصادي، فماليزيا تسعى لتعزيز دورها باعتبارها واحدة من الوجهات الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي، الذي يشمل الخدمات المصرفية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية، والتكافل وإعادة التكافل، والخدمات المساعدة المهنية، وتنمية البنية التحتية والصناديق الإسلامية وإدارة الثروات، والصكوك التي تجاوزت حصتها فيها نحو 68 %.
- إيجاد تمويل للمشروعات الكبرى التي تتجه ماليزيا لتنفيذها خلال السنوات المقبلة.
- وضع وتطبيق السياسات المالية لخفض عجز الموازنة.
- رفع مستوى دخل المواطنين الماليزيين بشكل عام ورفع مستوى معيشة السكان الأصليين (الملايو) بشكل خاص، والحكومات المتعاقبة في ماليزيا منذ الاستقلال تسعى من أجل رفع نصيب المالاويين من الثروة في البلاد إلى 30 %، والنسبة التي وصلوا إليها حتى الآن هي 23 % فقط من حجم تلك الثروة.
- حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع ما يهددها من عوامل التلوث.

المطلب الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

تتمثل توجهات ومؤشرات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر فيما يلي:

الفرع الأول: توجهات استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

لتحقيق التنمية المستدامة قامت السلطات الجزائرية بوضع استراتيجية شاملة للنهوض والإصلاح في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، ترتكز على أداتين هامتين:[1]

- مخطط عمل وطني للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE.DD).
- استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة (SNE.DD).

حددت الأهداف العامة للاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل فيما يلي:

- تحسين صحة ونوعية معيشة المواطنين.
- المحافظة على الرصيد الطبيعي وتحسين مردوديته.
- تخفيض الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة.
- المحافظة الشاملة على الإقليم.

عند تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية من المنتظر أن تتمكن من وضع الركائز الأولية لتنمية مستدامة، وهذا انطلاقا من تفعيل فكرتين رئيسيتين تتمثلان في:

- إدماج حقيقة الإقليم في الاستراتيجية التنموية للبلاد، قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر.
- وضع سياسات عمومية فاعلة، قصد مواجهة العوامل الخارجية للبيئة والمخربة لها، والتحكم في نمو النشاطات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص.

[1] سايح بوزيد، 2013/2012 ، ص 445.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أنه نظرا لعدم توفر المعطيات سوف يتم عرض البعض منها فقط، والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية.

1. الجانب الاقتصادي

لتقييم واقع التنمية الاقتصادية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. مؤشر النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في التقارير الدولية والإقليمية لقياس مستوى التنمية وتقييم الاستدامة، والجدول الموالي يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015.

الجدول رقم (18): النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.7-	1.9	2.4	4.5	1.8	1.8

المصدر: البنك الدولي:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.PP.C (consulté le 25/04/2017).D&country=

من خلال الجدول نلاحظ أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تزايدا انطلاقا من سنة 1995، وسجل أعلى نسبة سنة 2005 التي تمثل سنة بداية البرنامج التكميلي لدعم

النمو الاقتصادي الذي ركز أساسا على تحسين ظروف معيشة السكان، وذلك راجع إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي نتيجة سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة في الجزائر بسبب ارتفاع مداخيل المحروقات التي مثلت 87.5 ٪ من النفقات الجارية سنة 2013، [1] والتي كان لها أثر ايجابي على حجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي على المدى المتوسط.

ب. مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

يساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي في الاقتصاد الوطني وتطور حجم تراكم رأس المال فيه، والجدول الموالي يبين قيمه في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015.

الجدول رقم (19): نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	28.6	30.9	23.6	31.7	41.4	51.1

المصدر: البنك الدولي:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NE.GDI.TOTL.ZS&country= (consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول نلاحظ أن ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 – 2015، نظرا لزيادة الاستثمارات بعد ارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية، وذلك راجع إلى قيام الجزائر بالعديد الاستثمارات في إطار العديد من البرامج التنموية، والتي وجهت أساسا إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك راجع إلى تحرك الاقتصاد الوطني في اتجاه النمو غير المتوازن بسبب انجاز

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2014، ص 86:
www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm(Consulté le 10/08/2015).

مشاريع البنية الأساسية لقطاع رأس المال الاجتماعي وما يرتبط به من بنية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للاستثمارات على قطاعات الإنتاج.

2. الجانب الاجتماعي

لتقييم واقع التنمية الاجتماعية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. مؤشر التنمية البشرية: وهو يعتبر من أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990و 2015.

الجدول رقم (20): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990– 2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2014
مؤشر التنمية البشرية	0.537	0.564	0.602	0.733	0.677	0.736

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية 1995 – 2003– 2007– 2013 –2015
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا على مستوى التنمية البشرية، ويتجلى هذا التحسن بوضوح بعد سنة 2000 ، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما مكن الجزائر من تحقيق عوائد مالية مرتفعة ساعدت بصورة كبيرة في تمويل برامج التنمية الكبرى، وما نتج عنها من ارتفاع في الاستثمارات العمومية، وبالتالي التحسن في الخدمات التعليمة والصحية وزيادة نسب التشغيل وارتفاع مداخيل الأسر، وكل هذه العوامل ساعدت في تحسن مستويات التنمية البشرية في الجزائر.

ب. التعليم: حظي قطاع التعليم في الجزائر باهتمام في مختلف برامج التنمية الوطنية منذ الاستقلال، حيث يضمن الدستور الجزائري أحقية وإلزامية التعليم حتى سن 16 سنة، ويأخذ التعليم الأولوية في إنفاق الدولة، حيث خصصت الجزائر 19.6% من ميزانية الاستثمار لقطاع التعليم سنة 2009مقابل 14.2% سنة 1996 ، كما شكل الإنفاق على التعليم ما نسبته 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006 – 2009، كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة نسبة 72.6 % سنة 2012،[1] وهو ما يدل تحسن وضعية هذا القطاع.

إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة لا تزال أنظمة التعليم غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة وخاصة فيما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أساليب التدريس، بالإضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل في المجال التقني وتركيزها على الكم بدل النوع .

ت. الصحة: حاولت الجزائر منذ استقلالها توفير حاجيات سكانها في مجال الصحة، وتتميز منظومة الصحة بسيطرة القطاع العمومي، الذي يعد الإطار الأساسي الذي يوفر العلاج، من خلال تسخير جميع الوسائل الكفيلة بحماية الصحة وترقيتها، حيث بلغ حجم الانفاق على هذا القطاع ما يقدر بـ 3.9 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2011[2] ، الأمر الذي أدى إلى تحسن الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن في الظروف المعيشية، حيث انخفض عدد الوفيات من الرضع لـ 1000 من المواليد من 34 رضيعا سنة 2005 إلى 17 رضيعا سنة 2012، كما انخفض عدد الوفيات من الأطفال دون سن الخمس سنوات لـ 1000 من الأطفال من 34 طفلا سنة 2005 إلى 17 طفلا سنة 2012.

إلا أنه رغم الجهود المبذولة تتميز الرعاية الصحية في الجزائر بعدم انتظامها وضعف قدرات المنظومة الصحية.

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2014:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 25/04/2017).

[2] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2014:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 25/04/2017).

ث. الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين. والجدول الموالي يبين تطور نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2006.

الجدول رقم (21): نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2006.

السنة	1999	2000	2004	2005	2006
نسبة الفقر	23.35	22.98	18.15	16.60	18.95

المصدر:

Nations Unies Conseil National Economique et Social en coopération avec le Programme des Humain -Algérie, p: pour le développement (2008) Rapport National sur Le Développement 40.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الفقر في الجزائر قد تراجعت بشكل ملحوظ ، ويرجع هذا التراجع لمستويات الفقر إلى ارتفاع سعر لنفط، الذي سمح بتمويل المزيد من المشاريع الحكومية، وكذلك بفضل الآليات والسياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في مكافحة الفقر منذ مطلع الألفية، إلا أن النتائج المحققة تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات المرصودة، فالجزائر لا تزال تحتل المرتبة 83عالميا حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2015، [1] فتركيز الاهتمام على زيادة الإنفاق في زيادة الخدمات والرعاية والرفاهية الاجتماعية يشكل جانبا من جوانب التنمية إلا أنه لا يمثل التنمية الشاملة والمستدامة.

[1] هيئة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، 2015:
www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf(Consulté le 11/04/2016).

ج. **البطالة:** تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الجزائر، فلقد أدى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر إلى تفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات، حيث تقدر نسبة العاملين إلى مجموع السكان بـ 45.4%، كما أن التشغيل أصبح في غالب الأحيان يظفي عليه الطابع المؤقت، حيث أن الاستقرار في مناصب الشغل بدأ يتقلص تدريجيا، حيث قدرت نسبة التشغيل غير المستقر بـ 29.5 % سنة 2012. [1]

من خلال ما سبق يتضح أن تحسن مؤشرات التنمية البشرية لا يرجع إلى نجاعة السياسات المنتهجة بقدر ما هو مرتبط بارتفاع المداخيل النفطية، أي أنه مرتبط في النهاية بحجم الإنفاق الحكومي على الميادين المرتبطة بالتنمية البشرية، وهو ما يشكل تهديدا كبيرا لها، نظرا لمحدودية الانتقال من نموذج التنمية القائم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو النموذج القائم على توسيع الخيارات وقدرات الأفراد.

3. الجانب البيئي

لمعرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من الناحية البيئية نعتمد على المؤشرات التالية:

أ. متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى الاهتمام بالجانب البيئي، والجدول الموالي يبين متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 – 2013.

[1] هيئة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، 2015:
www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf(Consulté le 11/04/2016).

الجدول رقم (22): متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 – 2013.

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2015
متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	3	3.3	2.8	3.2	3.3	3.5

المصدر: بيانات البنك الدولي
http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&country=consulté le 25/04/2017).

من خلال معطيات الجدول يتضح أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، الناتج عن استهلاك الطاقة، نظرا لدور قطاع المحروقات كمحرك الاقتصاد الوطني، والارتباط الوثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي الدولي واستنزاف موارد الدول النامية، وهو ما أدى إلى توجه الاستراتيجية الطاقوية الجزائرية نحو زيادة معدلات إنتاج المحروقات لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وسداد التزاماتها الخارجية، ونظرا للآثار البيئية الخطيرة للصناعة البترولية ذات التأثير السلبي المباشر على البيئة والصحة العمومية فإن تكلفة تدهور البيئة تقدر ب 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهي متعلقة بالخسائر الاقتصادية الناتجة عن انخفاض قيمة الموارد الطبيعية وتراجع السياحة الدولية وفقدان الحياة الصحية.

ب. نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي

يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى تضرر البيئة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والجدول الموالي يبين نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990 – 2014.

الجدول رقم (23): نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990 – 2014.

السنة / المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2014
نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	16.2	16.6	16.8	17.3	17.4	42.9

المصدر: بيانات البنك الدولي
http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&country=consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول السابق يتضح أن الأراضي الزراعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مساحة الأراضي، والتي عرفت تحسنا مستمرا، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2014، نتيجة المجهودات المبذولة لاستصلاح الأراضي والنهوض بالقطاع الزراعي.

4. الجانب المؤسسي

يحتل كل من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية توليه اهتماما كبيرا من خلال تدعيم الاستثمار العمومي في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المجال ولو بشكل طفيف، حيث ارتفع مؤشر انتشار الهاتف النقال إذ بلغ نسبة 97.90% ، وذلك على حساب الهاتف الثابت الذي لم تبلغ كثافته سوى 13.35 %فقط، مع العلم أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال يعد أحد أبرز مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورا في الجزائر، إذ بلغ حوالي 40 مليون مشترك خلال سنة 2014.

الفرع الثالث: تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تتمثل أهم التحديات فيما يلي:[1]

- ضعف معدل النمو الاقتصادي نظرا لاعتماد الجزائر على عوائد البترول كمصدر تمويلي للبرامج التنموية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي.
- عدم التمكن من إيجاد شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص الذي يقوم بدور هام في التنمية.
- العولمة وأثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.
- ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة.
- عدم مشاركة المجتمع المدني الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.
- التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.
- تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- مشكلات التلوث البيئي المرتبطة في الجزائر بطبيعة سياساتها التنموية المنتهجة منذ الاستقلال، حيث أهملت المخططات الاقتصادية والاجتماعية الاعتبارات البيئيةَ، الأمر الذي نتج عنه زيادة حدة التلوث الصناعي بشتى أشكاله، ومخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، إضافة إلى تدهور الإطار المعيشي للأفراد.
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

[1] سايح بوزيد، 2013/2012 ، ص 441.

المبحث الثالث: مقارنة انعكاسات جهود التنويع الاقتصادي على تحقيق التنمية المستدامة بين الجزائر، الامارات العربية المتحدة وماليزيا

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا حول تنويع اقتصاديات كل من الجزائر، الامارات العربية المتحدة وماليزيا وسياسات تحقيق التنمية المستدامة فيها، يمكن مقارنة التجارب الثلاث من خلال استخراج أوجه التشابه والاختلاف بين السياسات المطبقة في هذه البلدان سواء من حيث التنويع الاقتصادي أو تحقيق التنمية المستدامة ومدى الترابط بين هذين الأخيرين في كل دولة.

المطلب الأول: مقارنة من حيث المؤشرات الاقتصادية

يتناول هذا المطلب مقارنة بين الجزائر، الإمارات العربية المتحدة وماليزيا من خلا مختلف المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي، والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: مقارنة من حيث التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي

من خلال ما تم التطرق إليه في العناصر السابقة توصلنا إلى أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جدا في الجزائر على عكس الإمارات العربية المتحدة وماليزيا اللتين تمكنتا من تنويع تركيبة الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، نتيجة اهتمامهما بذلك منذ فترة طويلة فاقت ثلاثة عقود وتوفيرهما للبيئة الاستثمارية المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي ساهم بشكل كبير في تطوير القطاعات الانتاجية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار وكذا نقل التكنولوجيا المتطورة، وخاصة في ماليزيا التي أصبحت واحدة من أبرز الوجهات الاستثمارية لعمليات التصنيع الدولية، حيث نوعت الشركات الدولية من نطاق عملياتها مما يعكس ثقتها كموقع مناسب لمشروعاتها، في حين توجهت هذه الشركات في القطاع الخدماتي في الإمارات.

في هذا الإطار، يمكن القول أن ماليزيا نجحت إلى حد كبير في تنويع اقتصادها حيث شملت عملية التنويع كل القطاعات وخاصة القطاع الصناعي في حين تركز الإمارات على القطاع الخدماتي، أما الجزائر فلا يزال اقتصادها مرتبطا بالقطاع النفطي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك راجع إلى محدودية تأثير الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي المستدام وعدم تصحيح هيكل الإنتاج القومي لصالح القطاعات الأكثر حيوية كالصناعات التحويلية.

أما فيما يخص مساهمة التنويع الاقتصادي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة فقد أدى تنويع الاقتصاد الماليزي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي نتيجة عدم ارتباط اقتصادها بشكل كبير بالعائدات النفطية والأداء الجيد للقطاعات الإنتاجية، وهو نفس الواقع في الإمارات العربية المتحدة، وهو ما أظهره ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين يرجع ارتفاع هذا المؤشر اسميا في الجزائر إلى ارتفاع النفقات الحكومية الكبيرة على قطاع البناء والأشغال العمومية، بسبب انجاز مشاريع البنية التحتية وتقديم خدمات اجتماعية دون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للاستثمارات على قطاعات الإنتاج.

الفرع الثاني: المقارنة من حيث هيكل الصادرات

من خلال الجداول التي تتضمن معامل هيرشمان فيما يخص تنويع الصادرات يتضح جليا تنويعها في ماليزيا على لقيامها بتصدير العديد من المنتجات الزراعية والصناعية، في حين تعاني كل من الإمارات و الجزائر تركزا في صادراتها والتي يشكل النفط النسبة الأكبر منها، نظرا لاهتمام الأمارات بالقطاع الخدماتي وتراجع القطاع الزراعي والصناعي، في حين تقترب قيمة مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية من الواحد وهو ما يدل على ضعف تنوع الصادرات نتيجة الهيمنة الكبيرة والشبه مطلقة للمحروقات على هيكل الصادرات.

الفرع الثالث: المقارنة من حيث هيكل الواردات

من خلال حساب معامل هيرشمان لتنوع الواردات نلاحظ حدوث تغيرات في تنويعها في الإمارات وماليزيا، فوارداتها غير مرتكزة في فئات محددة ومتنوعة بصورة مقبولة.

الفرع الرابع: المقارنة من حيث تنويع العمالة

من خلال معطيات الجداول المتعلقة بتنويع العمالة يتضح جيدا توزيع العمالة على النشاطات الاقتصادية المختلفة في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة؛ لأن تنويع قاعدتها الإنتاجية أدى إلى تنويع متناسب مع العمالة، وذلك راجع إلى إتباع سياسة رشيدة في ماليزيا للقضاء على البطالة وضمان فرص العمل لمواطنيها، في حين تبين تركز القوى العمالة في الإمارات في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

أما في الجزائر فإن القوى العاملة تتركز في قطاع البناء والأشغال العمومية، النقل، الاتصالات، التجارة، الخدمات والإدارة وفروعها عن القطاع الزراعي والصناعي لغياب الحوافز المشجعة على العمل في هذه القطاعات.

وعلى العموم فإن نجاح تجربة التنويع الاقتصادي في ماليزيا إلى حد كبير، وبنسبة أقل في الإمارات العربية المتحدة قد أدى إلى المساهمة في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وظهر ذلك من خلال مختلف المؤشرات الاقتصادية لها.

المطلب الثاني: المقارنة من حيث المؤشرات الاجتماعية

بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية التي اعتمد عليها في تقييم دور التنويع الاقتصادي في أي دولة في الجوانب الاقتصادية، يمكن الاعتماد على المؤشرات الاجتماعية التي تقوم بدور أساسي في تقييم دور التنويع الاقتصادي في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

الفرع الأول: المقارنة من حيث توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية

من خلال ملاحظة توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية نلاحظ تركز القوى العاملة في الجزائر في قطاعات غير منتجة وهو أمر لا يخدم التنويع الاقتصادي بشكل عام، كما أن الجزء الأكبر من الوظائف المستحدثة هي وظائف مؤقتة استحدثت في إطار تنفيذ البرامج التنموية التي نفذت في مطلع الألفية، وهو ما ينعكس سلبا على مستوى المعيشة للسكان.

الفرع الثاني: المقارنة من حيث تطور مؤشر التنمية البشرية

من خلال معطيات الجداول التي توضح قيمة مؤشر التنمية البشرية في الدول محل الدارسة يتضح أن ماليزيا مصنفة ضمن الدول المتميزة بتنمية بشرية مرتفعة جدا وكذا الحال بالنسبة للإمارات، في حين أن الجزائر مصنفة ضمن هذه الدول، ولكن هذا لا يعني أن الجزائر نجحت بالفعل في بلوغ التنمية البشرية المستدامة، رغم التحسن المسجل في مستوى معيشة السكان بسبب إنفاق الدولة لمبالغ مالية كبيرة بهدف تحسين المرافق الاجتماعية، خدمات التعليم والصحة وبلوغ الاستقرار السكاني، فرغم الجهود المبذولة لاتزال أنظمة التعليم غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة وخاصة فيما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أساليب التدريس والتركيز في سياسات الدولة على الكم بدل النوع، كما أن التوسع الكمي في ميدان الصحة ضروري من أجل تحسين مؤشرات التنمية البشرية لكن

ليس على حساب النوعية والإنصاف، وعليه يمكن القول أن غياب النمو المستمر في القطاعات الإنتاجية العمومية والخاصة يهدد الانسجام الاجتماعي ويساهم في انتشار ظاهرة الفقر رغم الاعتمادات الكبيرة المخصصة للقطاعات الاجتماعية، فتركيز الاهتمام على زيادة الانفاق في الرعاية الاجتماعية يشكل جانبا من جوانب التنمية إلا أنه لا يمثل التنمية الشاملة والمستدامة، وهو ما يتضح من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي لايزال ضعيفا والمقدر ب 2.5% سنة 2014.

أما فيما يخص تحقيق التنمية البشرية في ماليزيا، فلقد حققت هذه الأخيرة نجاحا كبيرا في مجال محاربة البطالة ومن ثم الفقر، ويرجع ذلك إلى تميزها في التخطيط الجيد لتنمية الاقتصاد، والذي يرتكز على الصناعات الخفيفة الكثيفة العمالة، كما تمكنت ماليزيا من إقامة نظام تعليمي متطور أصبح ينافس نظيره في الدول الغربية في العلوم الحديثة، أما فيما يخص الجانب الصحي فقد حققت ماليزيا نتائج باهرة فيه؛ كون الحكومة تتكفل بتغطية 98% من تكاليف الرعاية الصحية، كما توفر أحدث التقنيات الطبية وأمهر الكفاءات.

بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد استطاعت تحقيق مستويات عالية للتنمية البشرية المستدامة، كون مؤشرات الفقر البشري متدنية جدا، بالإضافة إلى تمكنها من تحسين المستوى التعليمي والصحي نظرا لارتفاع الدخل غير المرتبط بالعوائد النفطية فيها وقلة عدد سكانها، وعليه يمكن القول أن التنويع الاقتصادي قد ساهم بشكل كبير في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، في حين تبقى التنمية البشرية المستدامة في الجزائر رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: المقارنة من حيث المؤشرات البيئية

لتحديد أثر التنويع الاقتصادي في تطوير وحماية البيئة نقوم بدراسة بعض المؤشرات ذات الطابع البيئي والمتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم(24): مقارنة من حيث مصادر الطاقة المستهلكة

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات		1990	2000	2007	2010	2012	2013	2014
طاقة الوقود الأحفوري	الجزائر	99.9	99.8	99.8	99.8	99.9	99.9	99.9
//	ماليزيا	89.9	95	96.9	96.9	96.7	96.8	96.6
//	الإمارات	100	99.9	99.9	99.9	99.9	99.9	99.8
الطاقات البديلة	الجزائر	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1
//	ماليزيا	0.09	0.5	3.1	3.1	3.3	3.2	3.4
//	الإمارات	0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2

المصدر: البنك الدولي

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NE.GDI.TOTL.ZS&country= (consulté le 25/04/2017).

من خلال الجدول يظهر أن مصادر الطاقة الأحفورية تشكل المصدر الأول للطاقة في الجزائر، في حين لاتزال الطاقات البديلة مهمشة في تزويد البلاد باحتياجاتها الطاقوية، وهو نفس الواقع بالنسبة للإمارات وماليزيا، وهو ما يدل على إعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي على حساب البعد البيئي، فكل الدول تعتمد في تنويع اقتصادياتها على الطاقات المتجددة وذلك في إطار سياستها الرامية إلى تشجيع الطاقات المتجددة و الاستغلال العقلاني للناضبة منها، استخدام التكنولوجيات الأنظف، بالإضافة إلى الوقاية من التلوث و إعادة تدوير النفايات.

المطلب الرابع: المقارنة من حيث المؤشرات المؤسسية

من خلال ما تم التطرق إليه في المباحث السابقة يتضح جليا تكمن ماليزيا والإمارات من تحقيق إنجازات كبيرة في مجال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بينما تتأخر الجزائر عنهما باعتبارها مازالت في الخطوات الأولى وهو ما ينعكس سلبا على التنمية المستدامة، فلقد حققت ماليزيا و الإمارات فوائد كبيرة من وراء هذا الاستثمار الذي ساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أهمية سياسة التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال توفير الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تمكين الدول من إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في اقتصادياتها ، مما يساهم في زيادة الدخل الوطني وجعل اقتصاديات الدول الريعية بمعزل عن التغيرات الطارئة في أسواق المواد الأولية.

من التجارب الرائدة في التنويع الاقتصادي تجربة كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، اللتين تمكنتا بفعل تثمين مواردهما الطبيعية، ووضع وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات توسيع القاعدة الإنتاجية، مما انعكس إيجابا على اقتصادياتها وساهم في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، في حين تعاني الأنظمة البيئية فيهما من المشاكل عديدة على غرار باقي دول العالم، رغم المجهودات المبذولة من طرفها في هذا المجال، وهو ما يتطلب منها المزيد من الاهتمام لتحقيق الأهداف المنشودة.

أما بالنسبة للجزائر التي فشلت حكوماتها المتعاقبة في تنويع الاقتصاد الوطني وتجنيبه مخاطر الاعتماد على عائدات القطاع النفطي كمصدر واحد للدخل، فعليها الاستفادة من تجربتي كل من ماليزيا والإمارات باعتبارهما يشتركان معها في كونهما دولتين نفطيتين، خاصة فيما يتعلق بتحسين المناخ الاستثماري لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على القيام بالدور المناط بهما في تنويع الاقتصاد الوطني.

الخاتمة العامة

يشهد الاقتصاد العالمي تحولا جذريا في نموذج التنمية القائم على التنمية المستدامة التي توفر مجالا للتوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، حيث تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات تنموية كلية وقطاعية محددة الأهداف، تخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها واختيار أفضل الآليات لتنفيذها.

من بين الآليات الهامة التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية المستدامة التنويع الاقتصادي، الذي يعد خيارا استراتيجيا يسمح ببناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية من جهة، وتحقيق التنمية المتوازنة اقليميا واجتماعيا من جهة أخرى، الأمر الذي دفع مختلف الدول وخاصة التي تعاني من اختلال القاعدة الإنتاجية، تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات الطارئة ومواجهة التقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة في مرحلة العولمة المعاصرة.

من هذا المنطلق قمنا في هذا البحث بدراسة استراتيجيات تنويع اقتصاد كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا التي أضحت تجربة كل منها من التجارب الجديرة بالاهتمام لما حققته من إنجازات كبيرة، بالإضافة إلى التطرق إلى جهود الدولة الجزائرية في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك في إطار مخططاتها التنموية المتعاقبة.

- **نتائج الدراسة**

  - ✓ **نتائج الدراسة النظرية**

- تعد التنمية المستدامة النموذج التنموي الذي يسمح بتحقيق التوازن بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان استمرارية توازن النظام البيئي.
- يمثل التنويع الاقتصادي أحد السياسات الاقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال تجميع كافة الموارد وتوجيهها توجيها سليما، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وضمان استمراريتها.
- يعد التنويع الاقتصادي أحد خيارات تحقيق التنمية المستدامة؛ كونه يعزز استقرار الاقتصاد من خلال تنويع قاعدته الإنتاجية، كما أنه يساهم في تحقيق بعدها الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل والمساهمة في التخفيض من نسب الفقر وغيرها من المشاكل الاجتماعية، فضلا عن مساهمته في الحفاظ على البيئة من خلال تحسين التكنولوجيا والحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب.

✓ **نتائج الدراسة التطبيقية**

- التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، القيام بإصلاحات متجانسة متكاملة، الاستثمار في الموارد البشرية والبنيات التحتية والعمل على توفير المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
- إن تحقيق التنويع الاقتصادي وإن كان ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن هذا الأخير غير كاف لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لابد أن يتوافق ذلك مع متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل كالصادرات، الواردات، الايرادات، العمالة وإجمالي تكوين رأس المال، وذلك انطلاقا من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد.
- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على التنويع الاقتصادي إحداث جملة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد، واستغلال الموارد المتاحة استغلالا عقلانيا ورشيدا.
- أدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا إلى جعلها من أقل الدول تأثرا بالتراجع المالي في أسعار النفط، وذلك نتيجة لسعيهما إلى بناء اقتصاد متوازن وقادر على النمو منذ عقود، والتوسع في القطاعات المنتجة غير النفطية مرتكزتين في ذلك على الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تتمثل أهم عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا فيما يلي:
  - إدراك أهمية التنويع الاقتصادي في استدامة التنمية والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة في إطار سعي كل منها إلى بناء نموذج تنموي مستدام.
  - توفر بيئة استثمارية مناسبة لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية.
  - توفر بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة.
  - تشجيع الإبداع والابتكار.
- يحظى القطاع النفطي بمكانة هامة في الجزائر، فقد كان لهذا الأخير أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية، وربط المشاكل التنموية ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي تحدث في الأسواق النفطية الدولية.
- إن السياسات الرامية إلى تنويع بنية الاقتصاد خارج قطاع المحروقات رغم أهميتها لم تسمح بتحسين الأداء الاقتصادي الذي لايزال ذا مرونة عالية لتغير أسعار النفط.
- إن نجاح عملية تنويع الاقتصاد الجزائري تتطلب اعتماد سياسة اقتصادية متجددة للتنمية القطاعية، والتي تسمح بمعالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، من خلال

التركيز على ترقية وتطوير أنشطة إنتاجية بديلة تمكن من تحسين أداء وتنافسية الجهاز الإنتاجي، وتهيئته للاندماج في الأسواق العالمية.

- إن تثمين العوائد النفطية لابد أن تتم صياغته في إطار خطة تنموية شاملة ومتكاملة من الناحية الجغرافية ومن ناحية تطوير مختلف القطاعات الأساسية في إطار تفعيل عملية التنويع الاقتصادي المستدام.
- رغم أهمية الاستراتيجيات الوطنية التي من شأنها وضع الجزائر في مسار التحول نحو نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، إلا أنها لاتزال دون المستوى المطلوب، كونها تعالج القضايا البيئية، الاقتصاد والتنمية البشرية بشكل منفصل من طرف مؤسسات ووزارات عديدة يمكن أن تعالجها بشكل متوازن ومتوازي لضمان الاستدامة.
- نجحت الإمارات في تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة بينما البعد البيئي غير محقق.
- نجحت ماليزيا في تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي وكذا البعد البيئي للتنمية المستدامة.

➢ **<u>الإجابة على الفرضيات</u>**

- **الفرضية الأولى:** تسعى الدول محل الدراسة إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى تحسين المؤشرات الكلية الاقتصادية والبشرية. وهي **فرضية محققة.**

- **الفرضية الثانية:** ركزت دول كل من الإمارات، ماليزيا، والجزائر خلال تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي على إحداث تغيرات بنيوية في الاقتصاد الوطني. وهي **فرضية محققة**

- **الفرضية الثالثة:** تتمثل أهم تحديات تنويع الاقتصاديات محل الدراسة في خلق التوازن القطاعي والجهوي. وهي **فرضية محققة.**

- **الفرضية الرابعة:** نجحت البرامج التنموية في كل من الإمارات وماليزيا في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في حين فشلت الجزائر في السير قدما نحو بلوغ هذا الهدف المنشود. وهي **فرضية محققة.**

- **الفرضية الخامسة:** يعد التنويع الاقتصادي مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وهي **فرضية محققة.**

- **الاقتراحات**

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى جملة من الاقتراحات وهي:

- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال وتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية تتضمنها الخطط التنموية المتكاملة، والعمل على تنفيذ ما تم التخطيط له.
- استغلال الميزة النسبية التي تتميز بها القطاعات الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية، بالإضافة إلى الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.
- تشجيع الشراكة والاستثمار في القطاعات الإنتاجية بدل الاعتماد الكامل على قطاع المحروقات.
- إعادة النظر في توجهات الخطط التنموية بما يسمح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالقيام بدور هام في النشاط الاقتصادي، من خلال توفير وتهيئة مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- تنمية رأس المال البشري الذي يعد العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصاد.
- دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة.
- تعزيز التنويع الرأسي وذلك عن طريق توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة والخدمات، أو على فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

- **آفاق الدراسة**

- دور الإدارة المتكاملة للعوائد الطاقوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.
- دراسة قياسية تحليلية لدور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.
- دراسة تحليلية لدور المناخ الاستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1) إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية.

2) بن بيتور أحمد، 2015، **جزائر الأمل**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

3) بن شهرة مدني، 2009، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.

4) جون بليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، السعودية.

5) دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، 2000، **مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.

6) دويدار محمد حامد وآخرون، 1988، **أصول علم الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت.

7) سلام جبار شهاب، **الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية (دول الخليج نموذجا)**، قسم العلوم التطبيقية، الجامعة التكنولوجية.

8) عبد الرحمن تومي، 2011، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

9) عبد الرزاق فارس، 2000، **التربية والتنمية**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة.

10) عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، 2015، **التنمية المستدامة، مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقها مع التركيز على العالم العربي**، دار عبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية.

11) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، 2007، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

12) عدنان حسين خياط وآخرون، 2016، **اقتصاديات الموازنة العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.

13) عساف عبد المعطي، 2009 ، **مبادئ الإدارة العامة**، دار زهران للنشر، عمان.

14) محمد حامد دويدار وآخرون، 1988، **أصول علم الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت.

15) مدحت القرشي، 2007، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
16) الملاح دينا، 2009، النفط، السياسة، الفقر والكوكب، العبيكان للنشر، مصر.
17) نوزاد عبد الرحمن الهيثي، 2009، **التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات نموذجا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات.

الرسائل والمذكرات الجامعية

18) إلهام شيلي، 2014/2013، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** –دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
19) حسونة عبد الغني، 2012/2013، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
20) حسين العلمي، 2013/2012 ، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
21) رابح حميدة، 2010/2011، **إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة**– دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
22) راشي طارق، 2011/2010، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**– دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة– SOMIPHOS ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف– ،الجزائر.
23) زرنوح ياسمينة، 2005–2006، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**– دراسة تقييمية– رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

24) سايح بوزيد، 2013/2012، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية– حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

25) سمير هربان، 2014/2015، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة–** دراسة حالة: مجموعة البنك الاسلامي للتنمية–، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

26) صدراتي عدلان، 2012/2013، **حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،** دراسة مقارنة بين الجزائر وكندا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

27) عبد الرزاق جباري، 2015/2014، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، خلال الفترة 2001**–2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف–، الجزائر.

28) عنصل كمال، **مبدأ الحيطة في إنجاز الاستثمار وموقف المشرع الجزائري،** مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة جيجل.

29) فاطمة أحمد حسن، 2006، **الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك،** رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر.

30) كريم بودخدخ، 200/20109، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

31) مصباح بلقاسم، 2005–2006، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

32) ناجي بن حسين، 2007/2006 ، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

الملتقيات العلمية

33) أحمد تي ونصر رحال،2008، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة: تجارب بعض الدول العربية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

34) أحمد منير نجار،2014، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع" التنمية المستدامة وسوق العمل"، الجمعية الاقتصادية العمانية، سلطنة عمان.

35) بوريب خديجة، 2012، **النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 3 و 4 ديسمبر، جامعة قالمة، الجزائر.

36) بوسبعين تسعديت وعروب رتيبة، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الوطني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، الجزائر.

37) بوشوك عز الدين وآتشي شعيب، 2006، **التنمية المستدامة ودوافع الاهتمام به**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، يومي 06-07 جوان.

38) تقرورت محمد، طرشي محمد، 2008، **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

39) حرفوش سهام وآخرون، 2008، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08 أفريل ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

40) خباية عبد الله، **التنمية الشاملة المستدامة**،2008- **المبادئ والتنفيذ**-، من مؤتمر ريودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،8/7 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

41) سعيدي يحي وشنبي صورية، 2011، **نظريات التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و 16 نوفمبر.

42) شنوف شعيب، رمضاني لعلا، 2008، **الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 8/7 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر.

43) طبابيبة سليمة ولرباع الهادي، 2008، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

44) فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، 2008، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،08/07 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

45) لطفي طنطاوي، **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، على الرابط:

http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/200411-/12oct/LASFull.pdf

46) لعمي أحمد وبوزيد سايح، 2014، **دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر**، الملتقى العلمي حول واقع التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، الجزائر.

47) محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي**: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 9-13 مارس ، على الرابط:

http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1 consulté le : 13/10/2016)

48)ناجي التوني، 2000، **حلقة نقاشية حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الرابط:

http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1

التقارير

49) تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع، 2006، على الرابط:

http://www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006,(consulté le 03/11/2016).

50) تقرير المعرفة العربي لعام2015: الشباب وتوطين المعرفة – دولة الإمارات العربية المتحدة:
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja(consulté le/10/2016)

51) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2014:

http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 25/04/2017).

52) هيئة الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، 2015:
www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf(Consulté le 11/04/2016).

53) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط:

http://www.shebacss.com/docs/e-oil-2.pdf

54) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، **قائمة بأقل البلدان نموا**، على الرابط:

http://www.un.org/arabic/conferences/ldc3/list.htm

المجلات

55) بن سانية عبد الرحمان، 2011، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر.

56) زادة إبراهيم كريستين، 2003، **المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة**، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 40، العدد1، صندوق النقد الدولي.

57) عبد الستار عبد الجبار موسى، 2012، رحيق حكمت ناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصادي العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، عدد 34.

58) عميرة محمد سعد، 2002، **اقتصاد دولة الإمارات العربية: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

59) محمد سيد أبو السعود، 2010، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، العدد 95، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

60) ناجي بن حسين، 2008، **التنمية المستدامة في الجزائر**، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد5.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

61) Daniele Schiliro**,** 2013, **Diversification and development of the UAE's economy**, p8

:https://mpra.ub.uni- muenchen.de/47089/1/MPRA_paper_47089.pdf

62) Harald Winkler, 2009, **cleaner Energy cooler climate**- developing Sustainable Energy Solutions for south Africa, HSRC press, cape town, South Africa.

63) Hazem Shayah, 2015,**Economic Diversification by boosting non- oil Exports (case of UAE)**, journal of economics, business anal management. Vol3,No,7,july.

64) Joseph M. Dukert, 2009, **Energy**, Green Wood press, London- UK.

65) Lahsen Abdelmalki, Patrick Mundler,2010, **Économie de l'environnement et du développement durable,** Groupe de Boeck ,Belgique**.**

66) Manasse Paolo, 2006, Procyclical Fiscal Policy: Shocks, **Rules and Institutions**, International Monetary Fund.

67) Michael Burda,Charles Wyplos, 2009, **Macroéconomie : une perspective européenne**, Editions de Boeck, Belgique.

68) Michael chugozie Anyaechie, 2015, Anthony chukwudi Areji**, Economic Diversification for Sustainable Development in Nigerica**, authors & Scientific Research publishing : http://www.scirp.org/joutnal/ojps.

69) Mustafa Babiker**, Economic diversification in GCC: prospects and challenges**, Arab planning Insituates, Kuwait, article in: http://unfccc.int/files/adaptation/adverse effects and response measures art 48 /application/.

70) Pert P. Rogers, Kazi F. Jalal, John A, 2012. **Boyed, An Introduction to Sustainable Development**, Earthscan, united kingdom.

71) Robinson, James A, Ragnar Torvik and Thierry Verdier, **Political Foundations Of The Resource Curse**, Journal Of Development Economics,V79:www.ids.ac.uk/files/WP268.pdf(consultéle 19/08/2015).

72) Stephem A, Roosa. Ph. D, 2010, **Sustamable development H and book-** 2 nd Edition the Fairmont press, Inc, London, UK.

73) Vedura, **Principes Du Développement durable**, publié dans Encyclopédie développement durable, vedura, portail du développement durable, sur sit: http://www.vedura.fr/encyclopedie.consulté le: 05/03/2017.

74) Vola mega, 2005, **Sustainable development, Energy and the city**- a civilization of vision and action, Springer science+ business media, newyork, USA.

75) Zainal Aznam Yusof, 2012, **Economic Diversification: The Case of Malaysia**, Council Member, National Economic Advisory Council (NEAC), Malaysia

76) Zainal Aznam Yusof, and Deepak Bhattasali, 2007, **Economic Growth and Development in Malaysia: Policy Making and Leadership**, Commission on Growth and Development, Working Paper No. 27

ثالثا: مواقع الأنترنت

77) المرزوقي رجا، 2014، **التنويع الاقتصادي وآلية توزيع العائدات النفطية بين القطاعين الخاص والحكومي في السعودية**، مقال على الرابط:
https://www.aleqt.com/author/d_raja(consulted 10/09/2016).

78) الكواز أحمد، 2014، **التنمية الصناعية التمويل والتنويع والإنتاجية**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت:
http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1, (Consulted 13/10/2016).

79) مصطفى العبد الله الكفري، **الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية**، الفكر السياسي، على الرابط:
http://www.reefnet.gov.sy/books projects/fikr/17/9islh.pdf

80) برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، **مؤشرات التنمية المستدامة الاجتماعية التي طورتها الأمم المتحدة**، على الرابط:
www.sustainableasures.Com/database/economy/btm/http

81) محمد غنايم، **دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي**، دراسة على الانترنت، على الرابط:
www.ao.academy.org

82) وزارة الاقتصاد الإماراتية:
http://government.ae/economy
83) http://www.nationshield.ae/home/details/files
84) http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/nd/42;ECSSR_COOKIE=2y4X XwMJ0WKBnTG1000886313!846022310?_nfpb=true&_pageLabel=9645&f.
85) https://www.adced.ae/sites/ar/MediaCenter/Pages/Special-Economic-Zones.aspx
86) http://government.ae/economy
87) https://www.vision2021.ae/sites/default/files/uae_vision-arabic.pdf
88) http://uaecabinet.ae/ar/strategic-planning#sthash.NWW7DJh0. Pdf
89) https://www.adced.ae/sites/ar/SitePages/Home.aspx
90) http://www.dubaiplan2021.ae -2015
91) http://corporate.sharjahtourism.ae/ar-ae/Media-Department/News-ar//
92) http://en.calameo.com/read/001231435ab3f2c0a8fd5?bkcode=a8fd5
93) https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/cr13239a.pdf
94) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية:
http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ lang=/Publications
95) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
http://en.calameo.com/read/001231435ab3.xml
96) صندوق النقد الدولي
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/c.pdf.xml
97) http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html#2.xml
98) سيفي باسم، 2016، **الريع النفطي من نقمة إلى نعمة**، دراسة على الرابط :
www.akhbaar.org/.../Oil%20revenues%20from%20a%20curse%20(consulté le12/12/2016)
99) مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي:
https://www.adced.ae/sites/ar/MediaCenter/Pages/Special- Economic-.(Zones.aspx (consulté le 11/10/2016).
100) وزارة الاقتصاد الإماراتية:
(http://government.ae/economy (consulté le 11/10/2016).
101) https://www.vision2021.ae/sites/default/files/uae_vision-arabic.pdf (Consulted on 05/9/2016).
102) مجلس وزراء دولة الإمارات:
http://uaecabinet.ae/ar/strategic-planning#sthash.NWW7DJh0. Pdf (consulté le 05/9/2016).

103)مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي:

https://www.adced.ae/sites/ar/SitePages/Home.aspx (consulté le 05/9/2016)

104)المجلس التنفيذي لإمارة دبي:
http://www.dubaiplan2021.ae -2015/ (Consulted on 05/9/2016).
105) هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة:
http://corporate.sharjahtourism.ae/ar-ae/Media-Department/News-ar// Consulted on 05/9/2016).
106) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
http://en.calameo.com/read/001231435ab3f2c0a8fd5?bkcode=a8fd5
(consulté le 13/11/2016).

107)صندوق النقد الدولي:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2013/c.pdf.xml (consulté le 13/11/2016).

108)بيان مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، على الموقع: **www.mae.dz.**

109) هاجرالعيادي،2011، **زوم على اقتصاد ماليزيا**، على الموقع: www.almouharrer.com/ar/، تاريخ الاطلاع: 2017/04/30.

110) البيئة بيئتنا كلنا، 2010، **إدارة البيئة في ماليزيا**، متوفر على الموقع: http://beytna.wordpress.com. ، تاريخ الاطلاع:2017/04/30.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	المؤشرات التكنولوجية	53
02	المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	68
03	المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في ماليزيا	79
04	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	85
05	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	88
06	التوزيع القطاعي لبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014	91
07	المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر	92
08	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990- 2015.	95
09	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990- 2015.	96
10	مؤشر التنمية البشرية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990-2015.	97
11	متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 - 2013.	99
12	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990 - 2014.	100

13	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة 1990– 2015.	108
14	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة 1990– 2015.	109
15	مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا خلال الفترة 1990– 2015.	110
16	متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 – 2013.	111
17	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990 – 2014.	112
18	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2015.	115
19	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2015.	116
20	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990– 2015.	117
21	نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2006.	119
22	متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990 – 2013.	121
23	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1990 – 2014.	122
24	مقارنة من حيث مصادر الطاقة المستهلكة	128

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	35
02	أبعاد التنمية المستدامة	43

الملخص

يعد التنويع الاقتصادي أحد الآليات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، كونه يقوم على مجموعة من الأسس الاقتصادية، الإدارية، التنظيمية والمؤسساتية، التي تستهدف إحداث تغيرات هيكلية وبنيوية في الاقتصاد بهدف ضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به في تفعيل البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، من خلال المساهمة في تحسين مؤشرات التنمية البشرية المستدامة، والحفاظ على البيئة عن طريق استخدام التكنولوجيا المتطورة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

من هذا المنطلق قمنا في هذا البحث بدارسة تجربتي كل من الإمارات العربية المتحدة وماليزيا في تنويع اقتصادياتها، ومقارنتها مع الجهود الجزائرية الرامية إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل.

وقد خلصت الدراسة إلى نجاح الإمارات العربية المتحدة وماليزيا في تنويع اقتصادياتها، الأمر الذي ساهم في تحسين مؤشر التنمية المستدامة، في حين تبقى مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر مرهونة بقدرتها على الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في رسم معالم سياسات تنموية واضحة وتحديد آليات تنفيذها للتمكن من مواجهة التحديات والعراقيل التي تحول دون تنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، مؤشرات قياس التنمية المستدامة، التنويع الاقتصادي، معامل هيرفندال هيرشمان، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، الجزائر.

Abstract

Economic diversification is one of the important mechanisms for achieving sustainable development, It is based on a set of economic, administrative, organizational and institutional bases that aim at structural and structural changes in the economy in order to ensure economic balance and stability, as well as its role in activating the economic, social and environmental dimension Sustainable development, by contributing to the improvement of indicators of sustainable human development and the preservation of the environment through the use of advanced technology and conservation of natural resources.

In this study, we have examined the experiences of the UAE and Malaysia in diversifying their economies and comparing them with Algerian efforts to expand the productive base and diversify the sources of income.

The study concluded that the UAE and Malaysia have succeeded in diversifying their economies, This has contributed to the improvement of the sustainable development index, while the issue of economic diversification in Algeria remains dependent on its ability to benefit from the leading global experiences in formulating clear development policies and defining the mechanisms for implementing them Challenges and obstacles to diversification of the Algerian economy and sustainable development.

Keywords: Sustainable Development, Indicators of Measuring Sustainable Development, Economic Diversification, Herfindal Hirschman Laboratories, United Arab Emirates, Malaysia, Algeria.

الفهرس

المقدمة العامة ..... أ
الفصل الأول: مدخل نظري للتنويع الاقتصادي..... 1
تمهيد 2
المبحث الأول: الاقتصاد الريعي ونقمة الموارد الطبيعية.....**3**
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الريعي.....3
المطلب الثاني: نقمة الموارد الطبيعية.....4
المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي.....**8**
المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وأهميته.....8
المطلب الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي وأهدافه.....10
المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي ومحدداته.....12
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي: مجالاته، مؤشرات قياسه، عوامل نجاحه وعوائقه.....**14**
المطلب الأول: مجالات التنويع الاقتصادي.....14
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.....16
المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي وعوائقه.....19
خلاصة الفصل.....**24**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.....**26**
تمهيد **26**
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.....**27**
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.....27
المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة.....28
المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة.....29

المبحث الثاني: أهداف، مبادئ، أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة.....34
المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة 34
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.....36
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.....38
المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.....44
المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.....55
المطلب الأول: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية.....55
المطلب الثاني: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.....56
خلاصة الفصل.....58

الفصل الثالث: أثر استراتيجية التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة_ دراسة مقارنة بين الإمارات، ماليزيا والجزائر

تمهيد 60

المبحث الأول: استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر.....,,,,.. 61

المطلب الأول: سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة: أهدافها، محاورها ومراحلها.....61
المطلب الثاني: سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا: أهدافها، محاورها ومراحلها.....75
المطلب الثالث: سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر: أهدافها، محاورها ومراحلها.....82

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر.....93

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة.....93
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة في ماليزيا.....101

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر.....114
المبحث الثالث: مقارنة انعكاسات جهود التنويع الاقتصادي على تحقيق التنمية المستدامة بين الجزائر، الامارات العربية المتحدة وماليزيا.....124
المطلب الأول: المقارنة من حيث المؤشرات الاقتصادية 124
المطلب الثاني: المقارنة من حيث المؤشرات الاجتماعية.....126
المطلب الثالث: المقارنة من حيث المؤشرات البيئية.....128
المطلب الرابع: المقارنة من حيث المؤشرات المؤسسية.....129
خلاصة الفصل 130
الخاتمة العامة 132
قائمة المراجع 137
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الأجنبية
الفهرس